قسم العلاقات الدولية

أثر التطبيع المغربي الإسرائيلي على الأمن الإقليمي للمنطقة المغاربية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية

إعداد:

سارة قذيفة

إشراف:

الدكتورة: كلتوم بن دادة

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
الدكتور مكي سعيد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
الدكتورة بن دادة كلتوم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
الدكتورة أوعشرين ابتسام	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

جوان 2023

شكر وعرفان

لا يمكن إجراء أي عمل بحثي دون مساعدة الآخرين وهذا واحد منهم،

أولاً وقبل كل شيء، أود تقديم جزيل الشكر للأستاذة المشرفة، الدكتورة بن دادة كلتوم على كل المجهودات و النصائح القيمة التي ساهمت في تطوير هذا العمل حتى أُخرج لكم البحث بهذا الشكل اللائق، وكذا على الدعم النفسي التي قدمته لي.

كما أود أن أعبر عن امتناني لجميع أساتذة المدرسة على جهودهم في مساعدة الطلبة،

وأخص بالذكر الدكتور علي لراري المثال الأعلى في حب العلم والتعلم ومساعدة الطلبة وتوجيههم وتقديم النصائح لهم من بداية مشوارهم الدراسي في المدرسة..

وأود أن أشكر أيضا،الدكتور ميلود حمزاوي، الذي ترك بصمة كمثال للأستاذ الناجح الذي يجمع بين العلم ومحبة الطلاب له. أعاهد نفسي أنه إذا أصبحت يومًا أستاذة، سأقتدي بطريقتك .

الإهداء

إلى والديّ وأخوتي وعائلتي وأصدقائي،

إلى كل من درسني وعلمني،

أهدي لكم بحث تخرجي.....

الملخص:

يعالج موضوع البحث حدثًا مهمًا في العلاقات الدولية، حيث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأمن واستقرار الإقليم المغاربي ضد أخطار التطبيع المغربي الإسرائيلي. ويكتسب هذا البحث أهمية كبيرة من أهمية الموضوع لحداثته وانعكاساته على الإقيلم المغاربي خصوصا على أمن الجزائر. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات هذا التطبيع على التوازن الإقليمي للمنطقة المغاربية وطبيعة التهديدات التي تطالها. وأوضحت هذه الدراسة، على أن تزايد التعاون العسكري والاستخباراتي المتنامي بين المغرب وإسرائيل، يستهدف بشكل مباشر الأمن الجزائري. وكما يكشف تطاول إسرائيل على الجزائر من داخل الأراضي المغربية، نواياها الخبيثة لجر المنطقة نحو حرب تستنزف كافة الأطراف المغاربية، باستثناء إسرائيل الرابح من الصفقات المتعددة مع المغرب.

Abstract:

The research topic addresses a significant event in international relations, as it is closely tied to the security and stability of the Maghreb region against the dangers of Moroccan-Israeli normalization. This research gains immense importance due to the novelty of the subject and its repercussions on the regional landscape, particularly the security of Algeria. The aim of this study is to shed light on the implications of this normalization on the regional balance in the Maghreb and the nature of the threats it poses.

This study highlights that the growing military and intelligence cooperation between Morocco and Israel directly targets Algerian security and undermines the power equilibrium in the region. It also exposes Israel's encroachment on Algeria from within Moroccan territory, revealing its malicious intentions to drag the region into a war that would drain all parties involved in the Maghreb, except for Israel, which stands to benefit from the multiple deals with Morocco.

مقدمة

مقدمة

نتيجة التغيرات المتجددة في المشهد العالمي، تلعب التحولات في العلاقات الدولية دورًا أساسيا في تشكيل التوازنات الإقليمية. وقد أثار قرار بعض الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل ضجة كبيرة ونقاشات واسعة بشأن تأثيره على الأمن الإقليمي في المنطقة العربية، لما له من أثار وتداعيات على البيئة الإقليمية.

تتمتع منطقة المغرب العربي، التي تضم الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا والصحراء الغربية، بأهمية جيوسياسية هائلة نظرًا لموقعها الاستراتيجي وسياقها التاريخي وتراثها الثقافي المتنوع. التي باتت تشهد حركية متنامية ومحل التنافس الدولي عليها. اتسمت تاريخيا المنطقة المغاربية بعلاقات متذبذبة ودرجات متفاوتة من التعاون بين دولها. على هذه الخلفية، أثار قرار المغرب بتطبيع العلاقات مع إسرائيل اهتمامًا كبيرًا وأثار أسئلة مهمة حول عواقبه الأمنية المحتملة في المنطقة. خصوصا وأن المنطقة المغاربية تواجه مشاكل أمنية على حدودها. مع استمرار النزاعات في ليبيا ودول الساحل، والإضطرابات السياسية في تونس. فقد أصبحت البيئة الأمنية المغاربية الجديدة بقدوم إسرائيل كطرف غير مرغوب فيه، مهددة لاستقرار العلاقات المغاربية.

لم تعد هناك تهديدات وجودية حقيقية لإسرائيل طالما أن الدول العربية لازالت تبحث عن حل الدولتين وفق حدود 1967 ، لقد رمى اتفاق إبراهيم كل العهود ومبادرات السلام في مزبلة التاريخ. حيث وقع المغرب وإسرائيل اتفاقية تطبيع العلاقات في ديسمبر 2020 بتوسط أمريكي، وأصبح المغرب رابع دولة عربية تعترف بإسرائيل، بعد الإمارات والبحرين والسودان.

في حين لم تهرول الدول العربية الأخرى للتطبيع وبقيت بين محايدة ومنددة. على غرار الجزائر التي طالما ساندت القضية الفلسطينية واعتبرتها أهم قضية عربية وجب الدفاع عنها. منذ استقلال الجزائر وترسيم الخطوط العريضة لسياستها الخارجية وفق بيان نوفمبر 1954، سعت الجزائر إلى دعم القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية. التي دعمتها بكل ما تمتلك من إمكانيات مادية ودبلوماسية وعسكرية. نددت الجزائر عبر وسائلها الرسمية علانية التطبيع العربي الإسرائيلي. ولم تتنازل الجزائر يوما عن دعمها اللامشروط لحقوق الشعب الفلسطيني. في وقت الذي أدار فيه العرب

ظهرهم لفلسطين، لاتزال الجزائر الحامي عنها و حادثة طرد إسرائيل من عضوية الإتحاد الأفريقي بصفة مراقب مؤخرا، خير دليل على توافق الخطابات الجزائرية مع أفعالها.

يعَدُّ اختراق إسرائيل للمنطقة المغاربية، تهديدًا لدول المنطقة التي تُقاوم عمليات التطبيع، وعلى رأسها الجزائر. ومما لا شك فيه، أن التقارب الإسرائيلي المغربي، يقوي نفوذ إسرائيل في المنطقة ويشكل خطرا على أمن الجزائر. خصوصا بعد توقيع الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والاستخبارتية بين البلدين. الذي من شأنه أن يهدد ميزان القوى في المنطقة لصالح الجانب المغربي.

بالرغم من أن المغرب وقع إتفاقية إبراهيم لنيل الإعتراف بمغربية الصحراء الغربية، لكنه لحد الآن لم يتغير شيء، فلا أمريكا فتحت سفارة في الصحراء و لا إسرائيل اعترفت بمغربية الصحراء. في حين أن إسرائيل تقوم بصب الزيت على النار من حين لآخر على توتر العلاقات الجزائرية المغربية لجر الجارتين إلى مواجهة عسكرية من خلال تصريحات إستفزازية داخل التراب المغربي تجاه الجزائر.

تهدف هذه المذكرة إلى الخوض في تداعيات التطبيع المغربي مع إسرائيل ودراسة تأثيره على الأمن الإقليمي في منطقة المغاربية وخصوصا على الأمن الوطني الجزائري، لأن الجزائر تُعتبر عدو تقليدي لإسرائيل وأيضا تشارك الجزائر مع المغرب حدودها السياسية وهذا ما يجعل إسرائيل أقرب ببعض كيلومترات إلى التراب الجزائري. وتمس التغيرات الجديدة في المنطقة المغاربية العلاقات الجزائرية المغربية، لأن تونس وليبيا، وقع فيها ماسُمي بثورات الربيع العربي والتي أسقطت أنظمتها مما جعلتهما خارج الحسابات، لذلك دورهما وتأثيرهما الإقليمي مرهون بمدى متانة علاقاتهما إما مع الجزائر أو المغرب. لذلك نسعى في هذا العمل إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقات المغربية الإسرائيلية، وإلى أي مدى سيصل عمق هذه العلاقات، وأيضا الآثار المحتملة لعملية التطبيع على البيئة الإقليمية المغاربية.

تسعى هذه المذكرة إلى تقديم تحليل شامل لتداعيات التطبيع المغربي الإسرائيلي ، ودراسة تأثيره على التوازن الإقليمي والتهديدات التي يطرحها. وتهدف هذه الدراسة من خلال استكشاف التعاون العسكري والاستخباراتي الموسع بين المغرب وإسرائيل، وكذلك كشف نوايا إسرائيل غير

الصافية تجاه الجزائر، إلى كشف المشروع الصهيوني الذي يريد تدمير أمن واستقرار الجزائر عن طريق مخططات وأجندات استخبارتية مع دولة المغرب.

ستساهم نتائج هذا البحث في فهم أفضل للتحولات الجيوسياسية في المنطقة وتأثيرها على الأمن والاستقرار المغاربي.

1-إشكالية الدراسة:

من خلال هذا البحث، سوف نستكشف مختلف الجوانب المتعلقة بتأثير تطبيع المغرب مع إسرائيل. كالآثار المحتملة على العلاقات الدبلوماسية بين بلدان المغرب العربي، والتأثير على التحالفات والشراكات الإقليمية. التي تلقي بضلالها على جميع الدول المشكلة لهذا الفضاء الحيوي والتي تمس بالأمن الاقليمي الجزائري على الخصوص لما تمثله هذه القرارات من تداعيات على ميزان القوى الاقليمي. وهذا مايقودنا إلى طرح الاشكالية التالية: **ماهي تداعيات التطبيع المغربي الإسرائيلي على الأمن الاقليمي المغاربي؟** وللاجابة على هذه الاشكالية نطرح التساؤولات التالية:

1) ماهي الأهداف الحقيقية وراء التطبيع المغربي مع إسرائيل؟
2) ما طبيعة المشهد السياسي في المنطقة المغاربية بعد التطبيع؟
3) ماهي انعكاسات سياسة التطبيع على الجزائر ؟

2-فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤولات نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: كلما زاد التحالف السياسي والعسكري بين المغرب وإسرائيل كلما شكل ذلك خطرا على استقرار الدول المغاربية.

1- سعت المغرب وراء التطبيع مع إسرائيل حتى تعترف امريكا بالصحراء الغربية.

2- لا توجد علاقات مغاربية الإسرائيلية لان الدول المغاربية غير مطبعة باستثناء المغرب وبالتالي تزداد الفجوة بين الدول المغاربية.

3- يشكل الوجود الإسرائيلي في المنطقة المغاربية – بعد التطبيع الإسرائيلي المغربي- تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر.

3-أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع نفسه، ومن الإسهام الذي ستضيفه هذه المذكرة في النقاش التحليلي والتقييمي للتطبيع المغربي الإسرائيلي وأثره على الأمن الجزائري. والتركيز على خطر التطبيع مع إسرائيل ووصول هذه الأخيرة إلى الحدود الجزائرية. ويزيد من الأهمية العلمية لهذه المذكرة ، أنها من بين المصادر والدراسات القليلة والنادرة التي تناولت هذا الموضوع نظرا لحداثته. ويبقى مفهوم الأمن من بين أهم المفاهيم التي تدرسها العلاقات الدولية لأن تهديد الأمن هو تهديد لبقاء الدول.

في الأخير، نأمل أن تكون هذه المذكرة بمثابة مورد للباحثين وأي شخص مهتم بفهم المشهد الجيوسياسي للمنطقة المغاربية.

4-أسباب إختيار الموضوع:

1) الأسباب الذاتية:

ارتباط الموضوع مباشرة بأمن بلادي الجزائر، مع بلد شقيق كان من المفروض أن تكون العلاقات بيننا وطيدة، لأن ما يؤذي الجزائر يؤذي المغرب والعكس صحيح نظرا لتقاسمنا الروابط التاريخية والإرث الحضاري، والهوية المشتركة لكن شاءت الأقدار أن يتجه المغرب نحو الغرب ويطبع مع إسرائيل على حساب القضية الفسلطينية وعلى حساب الأمن الجزائري، بإعتبار أن الجزائر وإسرائيل أعداء ولن يكونا يوما أصدقاء. عن طريق هذا البحث سأتعرف على مدى قدرة إسرائيل والمغرب في تهديد أمن الجزائر وشعبها.

2) الأسباب الموضوعية:

التطبيع المغربي الإسرائيلي ظاهرة جديدة، لم يتم التناول فيه بعد من قبل الباحثين، ويكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في العلاقات الدولية، كونه مرتبط بقوتين اقليمتين متعاديتين،هما الجزائر والمغرب، وكذلك دخول طرف غير مرغوب فيه في الساحة المغاربية. وهذا ما يدعونا نحن كطلبة تخصص العلاقات الدولية، إلى البحث في المواضيع الجديدة، من أجل إثراء المكتبة العربية.

5-الدراسات السابقة:

شكلت الدراسات السابقة تحدي كبير للباحث بسبب حداثة الموضوع. لم يجد الباحث دراسات سابقة كافية يعتمد عليها، كل ما يوجد هو مقالات صحفية ، أو منشورات أكاديمية لباحثي الدكتوراه وهي أيضا قليلة جدا.

1) **التطبيع المغربي الإسرائيلي وتداعياته على قضية الصحراء الغربية والتوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية للباحث ناصر بوعلام**، صُدِر في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية: تناول الباحث التطبيع لكن من ناحية تأثيره على قضية الصحراء الغربية، مركزا على الأطماع التوسعية للملكة المغربية، واستراتجيتها، ذاكرا السياق التاريخي لقضية الصحراء الغربية، ومبينا أن استمرار النزاع بين الصحراء الغربية والمغرب له عواقب على الوضع الأمني في المنطقة المغاربية، وأيضا في التوازنات بين الجزائر والمغرب. وهو مايشكل حسب الباحث تهديدا حقيقيا للجزائر. خاصة في ظل احتمال نشر قواعد عسكرية أجنبية في الأراضي المغربية أو الصحراوية. وأن التحالفات الجديدة في المنطقة المغاربية من شأنه تقويض ميزان القوة الإقليمي خاصه مع فواعل معروفة بعدائها للجزائر.

2) **تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل لجمال زحالقة:** تكلم الكاتب عن مجالات التعاون بين المغرب وإسرائيل، من تشجيع للتعاون الإقتصادي لمجالات التجارة و المالية و الاستثمار، والسياحة والطاقة وغيرها من الإتفاقيات، ذاكرا أن الاتفاق الثلاثي للموقف المغربي من القضية الفلسطينية بلا تفاصيل هو تأكيد يفضي إلى التهميش.وهو ما يقوله نتنياهو أن القضية الفلسطينية لم تعد عائقا أمام بناء علاقات طبيعية مع الدول العربية. أشار الباحث إلى العلاقات الأمنية والعسكرية بين الدولتين لكن بإسهاب و تطرق أيضا إلى الموساد وتهجير اليهود والتنصت على القمة العربية.

6-الإطار المفاهيمي:

1) **التطبيع**: كلمة التطبيع في المعاجم العربية بعيدة عن المعنى السياسي المقصود من الكلمة والذي أصبح متداوال ومنتشر بشكل واسع ف 'الطبع هو السجية التي جبل عليها الانسان والطبيعي ما هو منسوب إلى الطبع تطبيعا الشخص اي عوده اياه.[1]

[1] هيئة الأبحاث والترجمة بدار الراتب الجامعية: **القاموس العربي الشامل**(بيروت: دار الراتب الجامعية،1997)ص.204.

المقصود من التطبيع ،جعل ما هو غير طبيعي طبيعيا بحيث لا يكون مستنكراً أو مرفوضاَ، ولا يعني بالضرورة إعادة الأمور إلى طبيعتها. وهي عملية وصيرورة دائبة وصولاً لتحقيق غاية. التطبيع نهجٌ و أداءٌ وعقليةٌ، جوهره كسر حاجز العداء مع العدوّ الصهيونيّ بأشكالٍ مختلفة سواء أكانت ثقافية أو إعلامية أو سياسية أو اقتصادية أو سياحية أو دينية أو أمنية أو استراتجية أو غيرها.[2]

في سياق العلاقات الدولية أو السياسة، غالبًا ما يشير التطبيع إلى عملية تطبيع العلاقات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو الثقافية بين البلدان التي كانت متوترة أو معطلة في السابق. وفي العالم العربي، أُختص مفهوم التطبيع بالعلاقات العربية الإسرائيلية.

2) **المنطقة المغاربية:** هي المنطقة التي تقع في شمال إفريقيا، ممتدة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الأطلسي، وتبلغ مساحتها حوالي 5.782.140 كلم² ، تشمل دول المغرب العربي: الجزائر، تونس، ليبيا،موريتانيا والصحراء الغربية والمغرب. وتشكل مساحة الجزائر وحدها ما نسبته 41% من مساحة هذه المنطقة.

3) **الأمن الوطني الجزائري**: ارتبط مفهوم الأمن الوطني بالقوة الصلبة أي العسكرية،واعتبر الأمن الوطني أحد الأولويات الرئيسية للدول للحفاظ على استقرار الدولة وسلامتها والحفاظ على القيم المادية والمعنوية التي ترسي هوية الدولة والمجتمع. وعرف حامد ربيع الأمن الوطني بأنه: تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها، وأن تفرض على الدولة المتعاملة معها مراعاتها حتى تستطيع أن تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية والوقائية الإقليمية.[3] يواجه الأمن الوطني الجزائري العديد من التهديدات داخل منطقته، لذلك يعتمد على إجراءات تتخذها الدولة الجزائرية، لمواجهة هذه التهديدات بموجب العقيدة الأمنية الجزائرية، التي تبنتها الجزائر منذ بيان نوفمبر 1954، وتأسست عليه السياسة الخارجية الجزائرية إلى يومنا هذا.

4) **اتفاقية إبراهيم:** أُطلقت على إتفاقيات التطبيع التي عقدت بين إسرائيل و عدد من الدول العربية بوساطة أمريكية، واستعمل المصطلح أول مرة في أوت 2020، في اتفاقية السلام بين الإمارات وإسرائيل والتي سُميت رسميا باسم "معاهدة اتفاق إبراهيم للسلام".

[2] ثقافة التطبيع والحرب الناعمة، **سلسلة الدراسات والتقارير**، (لبنان بيروت: دار المعارف الاسلامية الثقافية 2021)،ص.09.
[3] فايز محمد الدويري، **الأمن الوطني**،(الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ،ط1 ،2013)،ص.67.

5)**الدراسات الإستشرافية:** العلم الذي يرصد التغير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الإحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره[4]. تعتمد الدراسات الإستشرافية على استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات، كتقنية السيناريو،والدلفي، ودولاب المستقبل وغيرها من التقنيات لاستكشاف المستقبل وفهمه.

7-الإطار المنهجي:

1-**المنهج التاريخي :** للإجابة على الإشكالية المطروحة، وجب علينا الرجوع إلى العلاقات والحقائق التاريخية بين المغرب وإسرائيل. اعتمد الباحث على المنهج التاريخي، من خلال سرد الوقائع التاريخية، بين البلدين. عن طريق تقصي الأحداث التاريخية و ذكر التطورات الحالية.

2- المنهج التحليلي: اعتمد الباحث على تحليل المواقف وأخر تطورات العلاقات المغربية الإسرائيلية و إلي أي مدى سيستطيع التطبيع التأثير على الأمن الجزائري والمغاربي.

8-صعوبات الدراسة:

يواجه الباحث عندما يختار موضوعًا جديدًا للدراسة العديد من الصعوبات والتحديات التي تؤثر على سير البحث. تكمن هذه الصعوبات في حداثة الموضوع الذي لم يتم استكشافه أو دراسته سابقًا. فيما يلي نستعرض بعض هذه الصعوبات:

قلة في المصادر والمراجع المتاحة للباحث لدعم دراسته. وهذا ما استنزف وقته وجهده كثيرا لصعوبة العثور على معلومات والبيانات تساعده وتخدم أطروحته.

كذلك كان تحدي بالنسبة للباحث في العثور على خطة منهجية بحثية من تفكيره الخاص بدون أن يجد خطط يعتمد عليها نسبيا. فقد استغرق وقتا من البحث المطول حتى استطاع اختيار خطة مناسبة.

9-**تقسيم الدراسة:**

من خلال الإشكالية التي وضعتها إرتأريت إلى وضع خطة البحث تتكون من مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة فيها ما استنتجته الدراسة.

[4] وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**،(عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،ط1، 2002)،ص.13.

الفصل الأول: الإطار النظري

في هذا الفصل، تم التطرق إلى النظريات الواقعية الكلاسيكية والجديدة، حيث تم استعراض المفاهيم والمبادئ الأساسية لكل منها. تم أيضًا التطرق إلى المعضلة الأمنية، حيث تم استعراض أهم التحديات والتهديدات التي تواجه الدول في سعيها لتحقيق الأمن الوطني. تم التركيز على مبدأ حسن الجوار كوسيلة لتعزيز الأمن وتحقيق التعاون والاستقرار الإقليمي.

الفصل الثاني: العلاقات المغربية الإسرائيلية وتأثير التطبيع

تم في هذا الفصل تحليل العلاقات التاريخية بين المغرب وإسرائيل، بدءًا من العلاقات الرسمية وصولًا إلى هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل. تم استعراض التطورات والأحداث التاريخية التي أثرت على العلاقات بين البلدين. تم التركيز أيضًا على الاتفاقيات العسكرية بين المغرب وإسرائيل والتعاون في مجالات الاستخبارات. ودوافع كل منهما من التطبيع.

الفصل الثالث: انعكاسات التطبيع على التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية

تناولت الدراسة في هذا الفصل تحليل انعكاسات عملية التطبيع بين المغرب وإسرائيل على التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية. واستعراض التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه الجزائر في ضوء هذا التطبيع. مع ذكر موقف الجزائر من عملية التطبيع وتحليل أثرها على العلاقات الجزائرية المغربية. كما حاولت توضيح طبيعة التهديدات المحتملة التي قد تنشأ عن العلاقات المغربية الإسرائيلية وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري.

الفصل الأول

الإطار النظري

الفصل الأول: الإطار النظري

تمهيد:

الفصل النظري من أهم الفصول في أي بحث علمي، باعتباره النقطة المرجعية والأساسية في فهم موضوع البحث المراد دراسته. فهو يسقط النظرية على الواقع، لأنه لا يمكن فهم واقع البيئة الدولية بشكل عام دون التطرق للجانب النظري من جهة، واختبار وفحص النظرية على مدى قدرتها في تفسير الظواهر من جهة أخرى.

سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، والوقوف عند الاسهامات التنظيرية التي قدمت دراسات أمنية ستساعدنا في فهم التطبيع وأثره على الأمن الإقليمي.

يهدف هذا الفصل إلى التأصيل النظري للمفاهيم الأساسية التي تستخدمها الدراسة، وهي مفاهيم الأمن والأمن الأقليمي. ويهدف الباحث من التأصيل النظري لتلك المفاهيم إلى التعرف على العلاقات المحتملة فيما بينها، خاصة فيما يتعلق بتأثير الوضع الإقليمي للمنطقة المغاربية على الأمن فيها.

يشمل هذا الفصل مباحثان: المبحث الأول بعنوان: "تعريف مفهوم الأمن "، واستعراض التعريفات المختلفة التي أوردها الباحثون لمفهوم الأمن

أما المبحث الثاني فهو بعنوان: "الأمن الإقليمي في المنطقة المغاربية" سنتحدث فيه عن مفهوم الأمن الإقليمي وعلاقاته بالتهديدات الجديدة وكذلك الأهمية الاستراتجية للمنطقة المغاربية.

المبحث الأول: مفهوم الأمن:

يشير الأمن لغةً إلى الأمن والطُمأنينة، وهو ضد الخوف، وفي الإصطلاح يشير إلى تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجيّة والداخليّة التي من أبرزها المؤامرة والاعتداء والجرائم السياسية والتجّسس والخيانة والاتصالات مع الأعداء والنيل من هيبة الدولة.[1]

يحتل موضوع الأمن أهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية، وأخذ حيزا مهما في دراسات باحثي هذا الحقل، ولكن لم يحظى "مفهوم الأمن" كغيره من المفاهيم على اجماع واتفاق لدى دراسي العلوم السياسة والعلاقات الدولية بشكل خاص، وهذا راجع إلى اختلاف الطبيعة البيئة التي يعيشون فيها وكذلك لإختلاف التهديدات الأمنية من دولة لأخرى. وفي ظل التغيرات الدولية المتسارعة التي بات العالم يشهدها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتجدد كل فترة تعريف للأمن.

المطلب الأول : مفهوم الأمن في العلاقات الدولية

من معاهدة وستفاليا عام 1648، ارتبط مفهوم الأمن بالدولة، حيث كان للدولة وحدها أن تقرر ما يعنيه الأمن. ومع ظهور علم العلاقات الدولية دار النقاش كثيراً حول الأمن، هل يتعلق الأمن بحماية الدولة أو الفرد أم كلاهما. ومن ثم تم توسيع النقاش حول من أو ماذا ينبغي أن يوفر الأمن. وهل يجب أن تظل هذه القوة مع الدول أم ينبغي نقلها كليًا أو جزئيًا إلى المنظمات الدولية؟

في البداية ارتبط الأمن ارتباطًا وثيقًا بالجانب العسكري، حيث تسعى معظم الدول إلى تعظيم قوتها العسكرية من أجل ضمان أمنها وبقائها ضد جميع التهديدات، بما في ذلك محاولات إخضاع وجودها لدولة أخرى أو منظمة إرهابية أو جماعة مسلحة.

في حين أن الدراسات الاستراتيجية حصرت مفهوم الأمن حول القوة العسكرية والسيطرة عليها، إلا أن الدراسات الأمنية خصوصاً بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الأتحاد السيوفياتي في 1991 طورت ووسعت من مفهوم الأمن ليشمل أبعاد أخرى غير البعد العسكري.

[1] وصفي عقيل، أيمن هياجنه، خالد العدوان، "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول2001"، (**دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية**، (المجّلد 84 ،العدد 3 ،2021)،ص.291.

ويمكن وصف الدراسات الأمنية بشكل أساسي بأنها "دراسة التهديد واستخدام القوة العسكرية والسيطرة عليها" **(ناي وَ لين جونس1988)**.

إن تعريف الأمن ليس بالأمر السهل ، لأن المصطلح له معان كثيرة مختلفة لمنظرين مختلفين في أماكن مختلفة وأزمنة مختلفة على مدار تاريخ البشرية. ولفهم الأمن أكثر نضع مجموعة من التعريفات تخص هذا الأخير.

يقول **توماس هوبز** ، بدون الأمن "**لا مكان للصناعة ... ولا فنون، ولا آداب، ولا مجتمع. والأسوأ من ذلك كله، انتشار الخوف المستمر، ومخاطر التعرض للعنف المميت. وتكون حياة الإنسان حياة عزلة وفقر ورداءة ووحشية، وتكون قصيرة.**[1]

يمثل هوبز في كتابه "حالة الطبيعة" الإنسان بأنه تهديدًا محتملاً ، لأن النضال من أجل البقاء في عالم محدود الموارد هو "حرب الكل ضد الجميع". فحسبه قد يكون أحد البشر أقوى، والآخر أكثر دهاء، لكن كل شخص بطريقته الخاصة قادر على إلحاق الأذى بالآخر. وفقًا لذلك، لا يمكن أبدًا أن تكون هناك ثقة كاملة وأمن متبادل بين البشر. إن حالة الإنسان محفوفة بالمخاطر حتى في أكثر الظروف ملاءمة لأننا جميعًا معرضون بشكل لا مفر منه - على الأقل إلى حد ما - للآخرين الذين هم في أفضل الأحوال غير موثوقين وفي أسوأ الأحوال حاقدون.[2]

نجد أن هوبز يعبر عن الخطر بالإنسان لأنه يمتاز بالطبيعة الشريرة وأن تضارب مصالحه مع الأخر تجعل حياته معرضة للخطر. وبالتالي القوة عند هوبز هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى نحو إمتلاك المزيد من القوة، ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت.

وكما ذكرنا سابقا،ارتبط مفهوم الأمن ومنذ البداية بالقدرات والإمكانات العسكرية التي تحقق الردع، يقول **والتر ليبمان Walter lippman: "تعتبر الدولة أمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إذا أرادت تجنب الحرب، فالأمن مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب".**[3] استخدام القوة

[1] Thomas Hobbes, Leviathan. Edited by Michael Oakeshott (Oxford: Basil Blackwell, 1946), esp. Chapter. 13

[2] J. Jackson-Preece, **Security in international relations**,(London:university of London,2011),p.15.

[3] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص.24.

العسكرية في الحفاظ عن قيم الدولة من جهة، وحماية الدولة من كل الأخطار والأطماع الخارجية من جهة أخرى.

أما **ولفرز ارنولد Wolfers Arnold**، وعلى عكس الكثير من منظري العلاقات الدولية الذي ربطوا "الأمن" بالقوة العسكرية و المصلحة الوطنية،كان له تعريفا مغايرا للأمن بعيدا عن الحرب قائلا **" يقيس الأمن موضوعيا، بعدم وجود تهديدات للقيم المكتسبة وذاتيا،بغياب الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم."**[1]. أي أن الأمن هو ما يسمح للدولة بالحفاظ على قيّمها، وأن الحروب والقدرات العسكرية التي تجعل الدولة أمنة بدون الحفاظ على قيم هذه الدولة لانفع منها ويصبح الأمن إذن بلا فائدة.

ويعرفه **هنري كيسنجر** بأنه يعني "**أية تصرفات يسعى المجتمع – عن طريقها – إلى حفظ حقه في البقاء**".[2]

يشبه تفكير كيسنجر في هذا التعريف إلى حد ما **ميكيافيلي** في كتابه الأمير، فهو يشير إلى استخدام القوة بأنواعها وليست العسكرية فقط، بدون أن يوضح لنا حدود هذه التصرفات وإلى أي درجة تكون هذه التصرفات مباحة ولها الشرعية في استعمالها. إن لم أكن أبالغ فهذا التعريف يشبه مقولة ميكيافيلي "**الغاية تبرر الوسيلة**" .

أما **روبرت ماكنمارا** فيرى أن "**الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة**".[3] ماكنمارا هو رجل اقتصادي وسياسي، اقتصر الأمن بكلمة واحدة وهي التنمية، وبما أنه لم يحدد في أي قطاع أو بُعد وجبت التنمية، فحسبه يتحقق الأمن بتحقق التنمية في كافة الأبعاد: الإقتصادية والعسكرية والسياسية والبيئية والاجتماعية وباقي مجالات التنمية.

[1] Bjørn Møller,**The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction,** https://ciaotest.cc.columbia.edu/wps/mob01/.(20/03/2023)

[2] Henry Kissinger, **Nuclear Weapons and Foreign Policy** (London: Wild Field and Nicholson, 1969), p. 46.

[3] McNamara, **The Essence of Security** (New York: Harper Press, 1966), p.149.

عرف صباح محمود محمد الأمن : الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في احاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية."[1]

الأمن كما يعرفه **باري بوزان**: "**الأمن هو العمل على التحرر من الخطر**" التحرر من التهديد بكل أنواعه سواءاً على مستوى الفرد أو الدولة. وهذا ما يؤدي بنا إلى التساؤول حول ما هي هذه الأخطار والتهديدات أو بشكل أخر الأمن من ماذا ؟ فهو العمل عل مواجهة كل التهديدات المصحوبة بالعنف او التهديدات الطبيعية التي تشكل خطرا على بقاء الفرد والمجتمع ومن ثم الدولة.

كما أكد بوزان أن الأمن مفهوم ديناميكي ومتطور يتشكل باستمرار من خلال التهديدات والتصورات المتغيرة للتهديدات ، وكذلك من خلال الطبيعة المتغيرة للنظام الدولي.

في كتابه **"الناس،الدولة والخوف"**" **people,states and fear** "سنة 1983م، وضع بوزان مفهوما جديدا للأمن، فهو لا يشمل الدولة فقط بل يتعداها ليشمل الأفراد والجماعات، كما أنه لايقتصر على القوة العسكرية فقط . فقد أسس بوزان أبعادا للأمن وهي: البعد السياسي، الاقتصادي،العسكري، البيئي، المجتمعي.

التعريف الإجرائي للأمن:

متى شعر الناس بالطمأنينة والسكينة، يَسود الأمن، أما في العلاقات الدولية، فالدولة الأمنة هي الدولة التي مصالحها محمية من الأخطار الخارجية والداخلية. ويمكن أن تتضمن هذه الأخطار التهديدات العسكرية، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، والتدهور البيئي وغيرها من الأخطار التي قد تشكل تهديدا للدولة وبقائها. ويمكن اعتبار الأمن مفهومًا مركزيًا في العلاقات الدولية نظرًا لأن الدول موجودة في نظام دولي فوضوي حيث لا توجد سلطة مركزية تضمن سلامة الدول. لذلك، فإن الدول مسؤولة عن ضمان أمنها، مثل استخدام القوة العسكرية والتحالفات والدبلوماسية والموارد الاقتصادية، وغيرها من أشكال القوة، ناعمة كانت أم صلبة.

ومن المهم للدول السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في العلاقات الدولية، وذلك لتحقيق الازدهار والتنمية والرفاهية لمواطنيها وللمجتمع الدولي بشكل عام.

[1] صباح محمود محمد، **الأمن القومي العربي**.(بغداد: جامعة بغداد، 1971)،ص.11.

قد يكون الأمن لا يزال يتعلق بالقنابل والحدود ، ولكن يمكن أن يكون حول الجثث أيضًا. من خلال التأكيد على المستوى الفردي مقابل مستوى الدولة، يشار إلى هذا التفسير باسم "الأمن الانساني". ولذلك فإن النقاش المركزي في تعريف الأمن هو النقاش الذي نشأ في الأصل عن مستويات التحليل.

وفي الختام، ان معظم الدراسات الأمنية تهتم أكثر بتحليل قضايا الأجندة الدولية المعاصرة الهامة وكيف يمكن أن ترتبط هذه القضايا بالسياسة الخارجية للدول الكبرى أكثر من اهتمامها بمفهوم الأمن نفسه.

المطلب الثاني: الأمن في النظرية الواقعية

ترجع الجذور التاريخية للنظرية الواقعية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند المفكر الهندي " كوتيليا kautilya " 312-296 ق.م الذي بحث في أسباب توسع الدول سواء بالتحالف مع الخصوم أو بالقضاء عليهم، وفي الحالتين الدولة مطالبة بتطوير قوتها لمواجهة التهديد المرتقب من الخصوم المباشرين، إذ يعتبر "كوتيليا" بأن دول التماس الجغرافي هي مشاريع أعداء محتملة، وفي وصفه لسلوك الدول فإنه يصنفها إلى دول محاربة وأخرى حيادية إذ يقول :" **إن شعرت بتفوقك على خصمك لابد من شن الحرب ، أما إذا شعرت بعدم القدرة على ذلك ولكنك تستطيع الدفاع عن نفسك فعليك التزام الحياد**"[1].

الواقعية نظرية بارزة في العلاقات الدولية، تؤكد على دور القوة والأمن في تشكيل سلوك الدول. وتعطي النظرية الأولوية لأمن الدول وبقائها كهدف أساسي.

انطلق رواد المدرسة الواقعية في تفسيرهم للظاهرة الأمنية من فكرة أن الدولة هي الوحيدة التي تمتلك وسائل الاحتكار الشرعي للقوة والعنف داخل حدودها وبصلاحيات قانونية عليا، الأمرالذي يضمن أمن الأفراد في إطار العلاقة المتبادلة الموجودة بين المؤسسات السلطوية للدولة المحتكرة

[1] جندلي عبد الناصر،**أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي**،(القاهرة: مكتبة مدبولي،جمهورية مصر العربية، 2011)،ص.153.

لوسائل الإكراه المادي المشروع والمواطنين الذين يسعون إلى تحقيق الأمن والاستقرار في إطار هذه الدولة.[1]

أما على الصعيد الدولي، يعتقد الواقعيون بأن الدول موجودة في نظام دولي فوضوي، أين لا توجد سلطة مركزية لفرض القوانين على الدول. ونتيجة لذلك، يجب على الدول الإعتماد على قوتها العسكرية وتشكيل تحالفات لتأمين بقائها والحفاظ على مصالحها، ويجب على الدول الاعتماد على مواردها وقدراتها أيضًا لحماية نفسها من التهديدات المحتملة. غالبًا ما يؤدي هذا إلى التركيز على القوة العسكرية والردع وتوازن القوى كأساليب واستراتجيات لتحقيق الأمن.

وتؤكد الواقعية على أهمية ميزان القوى ، حيث تسعى الدول إلى الحفاظ على توازن القوى مع الدول الأخرى لمنع أي دولة من الهيمنة على النظام الدولي.

يعتقد الواقعيون أيضًا بأن النزاعات بين الدول أمر لا مفر منه، وأن الحرب قد تكون ضرورية للحفاظ على مصالح الدولة أو لحمايتها من التهديدات المحتملة.

تبرز الواقعية الأهمية الكبيرة للأمن في تشكيل العلاقات الدولية، حيث يرتبط الأمن ارتباطًا وثيقًا بتوزيع القوة بين الدول ، فضلاً عن الاستراتيجيات والإجراءات التي تتخذها الدول للحفاظ على أمنها أو تعزيزه في بيئة دولية تنافسية. وكان تركيزها الكبير على القوة والمساعدة الذاتية للدول تأثيرٌ كبيرٌ على السياسة الدولية.

هو ما ذهب إليه مورغانثو حين إعتبر بأن: **"السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة، ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية القوة هي دائما الهدف العاجل."**[2]

[1] جراية صادق،"تحولات مفهوم الامن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"،**مجلة العلوم القانونية والسياسية**،جامعة الوادي،ع8، (جانفي2017)،ص.22.

[2] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010)،ص.67.

الأمن في الواقعية الدفاعية:

الواقعيون الدفاعيون، المعروفون أيضًا باسم الواقعيين البنيويين أو الواقعيين الجدد، يرون أن النظام الدولي فوضوي وأن الدول جهات فاعلة عقلانية تسعى إلى البقاء في هذه البيئة. يقول والتز: **" وحدها النظرية التي تبنى على فرضيات الفوضوية الدولية تستطيع أن تقدم تفسيرا حول عدد قليل من الأشياء الكبيرة و المهمة."**[1]

يجادل هؤلاء بأنّ احتمال وقوع الحرب كانت أعلى حين كانت الدول تستطيع أن تتغلب على بعضها، ولكن كلما كان الدفاع أسهل ، فإنّ الأمن كان أوفر، وحوافز التوسع أقل، واحتمالات التعاون أعل . بل حين يكون للدفاع فائدة، وتكون الدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الهجومية والدفاعية، فإنّ الدول تستطيع أن تكسب وسائل الدفاع عن أنفسها من غير أن تهدد الأخرين وبذلك تقلل من تأثيرات الفوضى الدولية.[2] تتميّز الواقعية الدفاعية بنظرتها التفاؤلية للعالم من خلال ادراكها بأن تكاليف الحرب تتجاوز فوائدها، وترفض الدفاعية التوسع على حساب الأخرين عن طريق القوة. وهي تنظر إلى الدول كفواعل تسعى في المقام الأول إلى البقاء أي الأمن عن طريق الدفاع عن نفسها ضد أي تهديدات محتملة للحفاظ على سيادتهم وسلامة أقاليمهم وليس هدفها زيادة القوّة أو تعظيمها.

يؤكد الواقعيون الدفاعيون على أهمية ميزان القوى، الذي يرونه أنه وسيلة لمنع أي دولة من الهيمنة على النظام الدولي. وهم يعتقدون أن الدول ستسعى إلى الحفاظ على توازن القوى من خلال التحالفات واتفاقيات الحد من التسلح والتدابير الدبلوماسية الأخرى لضمان أمنها.

بشكل عام، تؤكد الواقعية الدفاعية على أهمية بقاء الدولة وأمنها، وترى أيضا بأن الدولة تسعى وتهدف إلى الأمن أكثر من بحثها على النفوذ. وتعتبر ميزان القوى وسيلة لتحقيق هذه الأهداف.

[1] Waltz, Kenneth N. 1986: **Reflections on Theory of International Politics. A Response to My Critics, in: Keohane, Robert O. (Ed.): Neorealism and Its Critics,** (New York: Columbia University Press),p.329.

[2] -Sean M.Lynn, **jones ,does offense –dehense theory have a future**, pp5-6.

الأمن في الواقعية الهجومية:

في ظل النظام الفوضوي نتيجة غياب حكومة أو سلطة مركزية عليا تضبط سلوك الدول، هذه الفوضى تُشكل حافزا قويا للدول بأن تتوسع وتبحث عن النفوذ و بأن الدُول تكافح من أجل تعظيم قوتها والتي هي وسيلة وغاية في نفس الوقت. على اعتبار أن القوة هي من تحفظ بقاء الدول. وبذلك فهي تنتهج سياسات توسعية متى وأين ما كانت مزاياه تتجاوز تكاليفه.

يرى جون ميرشايمر أنّ أفضل طريقة لبقاء الدولة في نظام فوضوي هي أن تستغل فرص الدول الأخرى، و أن تكتسب مزيدا من القوة على حسابها، لأنّ أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم.[1] يربط الواقعيين الهجوميين بين القوّة والأمن، فضمان الأمن يعني البقاء وبالتالي يقتضي من الدولة التوسيع من قوتها وتعظيمها عن طريق الزيادة في قدراتها ومواردها للتفوق على الخصوم. وأنّ العلاقة بين القوة والأمن علاقة طردية، وكلما زادت القوة توفرالأمن أكثر، ولكي تصبح الدولة أكثر آمنًا وجب عليها أن تهمين على هرمية النظام الدولية على الأقل اقليميا. لكي تتكمن من ردع خصومها وإلا ستصبح تحت تهديد فواعل اخرى أقوى منها. فالهدف النهائي للدول هو الهمينة على النظام الدولي.

المطلب الثالث: المعضلة الأمنية

نظرًا لأهمية القضايا الأمنية كتحدٍ رئيسي يواجه مختلف الدول، فإن تحديد المفاهيم المرتبطة بها يعد إنجازًا مهمًا يمكن من خلاله تخفيف حدة التوترات الدولية. وبسبب البيئة الدولية التي تغيب فيها سلطة مركزية تسير العلاقات بين الدول، وتضبط أي سلوكيات منافية للمعاهدات والقوانين الدولية، اعتمدت الدول على نفسها من أجل تحقيق أمنها،هذا ما شكل معضلة أمنية دولية.

تعريف المعضلة الأمنية:

في السياسة الدولية فإن مساعي الدولة وسيادة أمنها عادة تعرض للخطر أمن الدول الأخرى محدثة المعضلة الأمنية. وطالما أنه من الصعب التمييز بين الدوافع والأسلحة الدفاعية والهجومية، فإن الدول لا تستطيع غير تسليح نفسها.[2] وقد أصبح مفهوم المعضلة الأمنية موضوعا مهما دار النقاش حوله بين التيارين الدفاعي والهجومي للنظرية الواقعية.

يُعتبر مصطلح "المعضلة الأمنية" حديثاً نوعاً ما في العلاقات الدولية، اذ استعمل لأول مرة من قبل جون هارتز في كتابة "الواقعية السياسية والمثالية السياسية سنة 1950. وقد قام العديد من

[1] John Mearsheimer ,**The Tragedy of Great Power Politics,** (New York, 2001), p.36.

[2] جهاد عودة،**النظام الاجتماعي والاستراتيجي الأمريكي المأزوم**، (مصر:كنوز للنشر والتوزيع،2014)،ص.533.

المؤلفين بتقديم تفسيرات مختلفة للمعضلة الأمنية، ومن أشرهرهم : باري بوزان، روبرت جيرفس، ستيوارت كوفمان، وغيرهم...

وفي كتاب كينيث والتز ناقلا عن جون هارتز عرفها ب "**المعضلة الأمنية هي عندما تتسلح دولة ما من أجل تحقيق الأمن بسبب عدم الثقة في نوايا الدولة الأخرى، وينتج عن هذا التسلح تخوف الدول بأنها غير محمية وبالتالي تشتري المزيد من الأسلحة. لأن وسيلة الأمان لدولة ما هو تهديد لدولة أخرى والتي بدورها ستستجيب للتسلح هي الأخرى.**" [1] تسعى الفواعل الرئيسية في النظام لتعزيز أمنهم الخاص الذي يعود إلى فكرة زيادة الأمن في دولة ما بسبب تزيد من أمن الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الأمن في تلك الدول أيضًا وهكذا،ما يجعل الدول بحاجة لبعضها البعض والتعاون فيما بينها من أجل تحقيق الأمن والإستقرار. لكن، وبسبب سقف طموحات صناع القرار غير المحدود وكذا عدم الثقة بينهم الناتج عن جشع وخيانة بعض الأطراف، يجعلهم عائقاً أمام تنفيذ هذا التعاون، ويجبر الدول على الإعتماد على ذاتها لتحقيق أهدافها الأمنية.

إنّ المعضلة الأمنية هي الحالة التي تواجه فيها دولة ما تحديًا أمنيًا، وتقرر أن تزيد من قوتها العسكرية لمواجهة هذا التحدي. ومع ذلك، فإن الدول الأخرى قد تنظر إلى هذه الخطوة على أنها تهديد لأمنها الخاص، وبالتالي تزيد من قوتها العسكرية أيضاً، مما يؤدي إلى اندفاع للتسلح والصراع العسكري الناشئ بين الدول. يقول روربت جيرفيس" **أن المعضلة الأمنية تشتد عندما تواجه جماعة ما جماعة أخرى مرتاب في شأنها، وجهود هذه الدولة لرفع مستوى أمنها يتعبر كتهديد لأمن الآخرين.**"[2]

وبمعنى آخر، هي الحالة التي تتسبب فيها الإجراءات التي تتخذها الدولة لزيادة أمنها بسبب فوضوية النظام الدولي الذي ينتج عنه انعدام الثقة بين الدول مما يجعلها تكتسب وسائل للدفاع عن نفسها من خلال تقوية قدراتها العسكرية، لكنها تصبح مصدر تهديد يتسسب في ردود أفعال من دول أخرى تؤدي إلى انخفاض في أمن الدولة بدلاً من زيادته.

و تُشير المعظلة اللأمنية إلى الحالة التي تكون عليها دولتين أو أكثر مجرورتين إلى الحرب بسبب اهتماماتهم الأمنية، بسبب شعور إحدى الدول إلى حاجاتها المتزايدة للتسلح لانعدام الشعور بالأمن،

[1] Kenneth waltz, **theory of International politics,(** Berkeley:University of California, 1979),p.186.
[2] Robert jervis**, coopration under security dilemma world politics(** vol30,1978)

على الرغم من أن هذه الدول لا تنوي اللجوء إلى الحرب، لكن زيادة التسلح للدولتين يؤدي إلى تصاعد التوتر والذي بدوره قد يؤدي إلى الحرب.

يؤثر عدم استقرار النظام الدولي وفوضويته على حدة المعضلة الأمنية في العلاقات الدولية، وكذا تزايد الصراعات والنزاعات الدولية، ولكن توجد عوامل أكثر تأثيرًا تتمثل في القدرات العسكرية والتصورات الاستراتيجية للدول. عندما تمتلك دولة قدرات عسكرية كبيرة، فإن هذا يجعلها مصدرًا للتهديد للدول الأخرى، وهذا يؤدي إلى زيادة حدة المعضلة الأمنية. وعندما ترى الدول الأخرى بأن الدولة تمثل تهديدًا، فإنها تزيد من استعدادها للتحلي بالقوة وتكثيف جهودها الأمنية للحفاظ على أمنها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التصورات الاستراتيجية للدول تلعب دورًا كبيرًا في تحديد مستوى التهديد، فعلى سبيل المثال، إذا اعتبرت دولة معينة أن توسيع نفوذ دولة أخرى في المنطقة يشكل تهديدًا لأمنها، فسوف تعتبر هذا الأمر مرتبطًا بحدة المعضلة الأمنية التي تواجهها.

وعليه تجدر الإشارة هنا إلى الكيفية التي تختلف عليها حدة المعضلة الأمنية والتي ترجع إلى عاملين أساسين:[1]

أولا: تختلف حدة المعضلة الأمنية اعتمادا على الدرجة التي يمكن بها التمييز بها بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، وعلى العلاقة فيما بينهما، والاعتراف بأنه يمكن استخدام الأسلحة بشكل هجومي ودفاعي في آن واحد.

ثانيا: تختلف حدة المعضلة الأمنية بحسب العلاقات السياسية بين الدول. إذ ينبغي عدم النظر إلى القدرات في إطار من فراغ سياسي، ولا تكون درجة الثقة والإحساس بالمصلحة المشتركة في النظام العالمي ثابتة أو ذات طابع واحد.

لذلك، يجب على الدول العمل بجدية على تقليل حدة المعضلة الأمنية من خلال إقامة علاقات ثقة وتعاونية مع الدول الأخرى وتعزيز الحوار الدبلوماسي وإيجاد حلول سلمية للصراعات الدولية.

[1] أمينة زرداني،**المعضلة الأمنية في المتوسط من منظور الواقعية النيوكالسيكية**،مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر،(جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2017)،ص.22.

ويمكن أن نلخص المعضلة الأمنية بهذا المخطط:

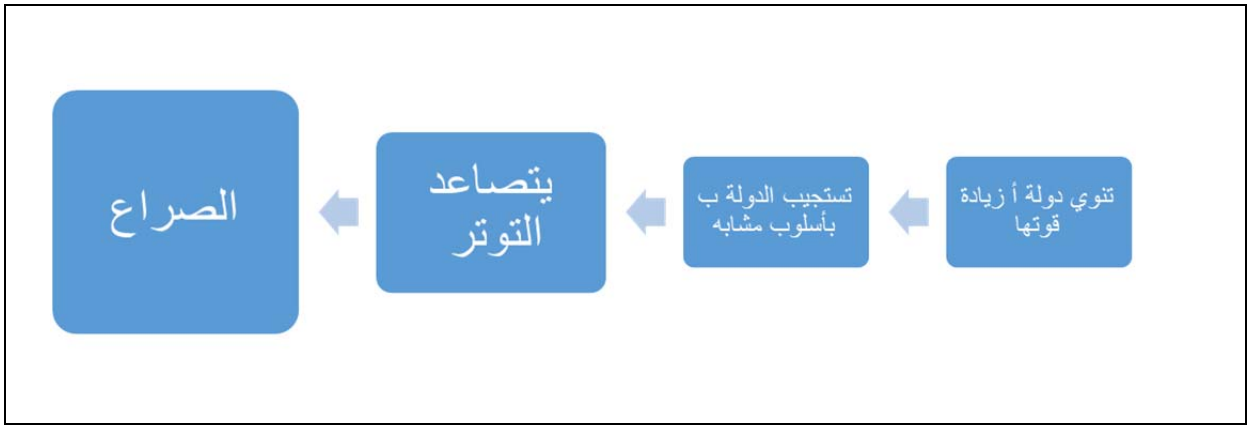

الشكل رقم (1) مخطط نشأةالمعضلة الأمنية

وفي الأخير تتطلب المعضلة الأمنية تحليلاً شاملاً للعوامل التي تؤثر على الأمن والاستقرار في المجتمعات المختلفة، مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والعسكرية والثقافية. ومن ثم فإن الاستجابة لهذه المعضلة يتطلب تطوير استراتيجيات شاملة ومتكاملة تتضمن العمل على مستويات مختلفة، بدءًا من المستوى الدولي والإقليمي وصولاً إلى المستوى الفردي.

ويمكن للدول تحقيق الأمن والاستقرار عبر العمل على تطوير سياسات وبرامج مبتكرة تشمل الحوكمة الجيدة والتنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وتطوير القدرات الأمنية والدفاعية والاستخباراتية والإعلامية والتعاون الدولي. ومن الأدوات الفعالة لتحقيق هذه الأهداف هي تعزيز الحوار والتفاهم بين الدول والتعاون الدولي والمنظمات الدولية المختلفة

حيث يجب على الدول التعاون والتنسيق مع بعضها البعض في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة والتهديدات الأخرى.

بالإضافة إلى العمل على تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في الدول، حيث أن ضمان هذه الحقوق يمكن أن يقلل من التوتر والصراعات الداخلية في الدول، وبالتالي يساعد في تحسين الأمن الداخلي، الذي يؤثر بدوره على الأمن الخارجي.

وختاما، يجب تعزيز الشفافية والتواصل بين الدول، وتحسين العلاقات الدولية بشكل عام، حيث أن الثقة والتعاون بين الدول يمكن أن تساعد في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي في المنطقة المغاربية

يعتبر المستوى الإقليمي في عالم ما بعد الحرب الباردة مركز اهتمام دارسي الشؤون الأمنية، حيث أنه يلعب دورًا حاسمًا في تحديد سياسات الأمن للدول وفهم التحديات والتهديدات الأمنية التي تواجه الساحة الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي وعلاقاته بالتهديدات الجديدة

تُعتبر فكرة الأمن الإقليمي مفهوماً مهماً في دراسة الأمن الدولي وتحليل التحولات الأمنية الإقليمية والدولية، ويعتبر بوزان أحد أبرز المفكرين الذين ساهموا في تطوير هذه الفكرة ونشرها على المستوى العالمي.

في كتابه " **People, States and Fear**"الذي نُشِر عام 1983، طرح بوزان فكرة الأمن الإقليمي ، وهي تُفسر كيف يُؤثر التطور الأمني في دولة معينة على الأمن في المناطق المجاورة له. وتتمثل فكرة الأمن الإقليمي في أن الأمن في أي إقليم معين يتأثر بعوامل عديدة، منها السياسة والاقتصاد والثقافة والجغرافيا، ويتم تأمين الأمن في هذا الإقليم عبر التفاعلات الأمنية المتعددة بين الدول ذات الإقليم الواحد. وعرف باري بوزان الأمن الإقليمي على انه: "**مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها البعض بدرجة وثيقة،بحيث أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض.**"[1]

تعتبر فكرة الأمن الإقليمي مفهوماً مهماً في دراسة الأمن الدولي وتحليل التحولات الأمنية الإقليمية والدولية. فحسب باري بوزان كل الدول تنطلق في تحديد علاقاتها الأمنية الأساسية مع بعضها بعض من منطلقات إقليمية، أين يسيطر الإقليم على منظور الأمن، وقد أعاب باري بوزان على الواقعين عدم تمييزهم بين الإقليمي والدولي.[2] الإقليمي والدولي يشكلان مستويين مختلفين من الأمن، فالأمن الدولي يركز على العلاقات الدولية العامة والمصالح المشتركة بين الدول، بينما الأمن الإقليمي

[1] Barry,Buzzan , **People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations**,(britain:Wheatsheaf Books L.T.D great britain.1983), P.58.

[2] نوال بومليك،"البعد الإقليمي لأزمة الليبية وفق منظور مدرسة كوبنهاغن"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،م12،ع02(سبتمبر 2011)،ص.675.

يشير إلى العلاقات الأمنية بين الدول في منطقة جغرافية محددة ذلك بسبب تداخل المصالح والقضايا الأمنية بين الدول القريبة جغرافياً.

تعريف بوزان للأمن الإقليمي يشير إلى أن الأمن في المستوى الإقليمي يتعلق بتحقيق ارتباط أمني بين دول معينة تشكل منطقة إقليمية محددة. وبموجب هذا التعريف، يتأثر أمن كل دولة في المنطقة بأمن الدول الأخرى، ويصبح الأمن في المستوى الإقليمي مرتبطًا وغير قابل للانفصال عن أمن الدول الأخرى المجاورة. وهذا يعني أن أي تهديد أمني يواجهه أي دولة في المنطقة، سيؤثر بشكل مباشر على أمن الدول الأخرى في المنطقة وربما يؤدي إلى تأثير سلبي على الأمن الإقليمي بأكمله.،لأن القضايا الرئيسية للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها تعتبر مشاكل مشتركة وتتطلب حلولًا مشتركة وبالتالي، يجب على الدول في المستوى الإقليمي أن تعمل معًا لحل أي مشكلة أمنية مشتركة وتنسيق الجهود للتصدي لأي تهديدات أمنية محتملة.

قدم الأستاذ **وليام طومسون williams Thomson** تعريفا للأمن الإقليمي من خلال التركيز على ثلاثة عناصر[1]:

*التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان

*الإعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد

*حجم هذا الكيان وتتحكم فيه القدرات التي تراكمها الوحدات المعنية.

يعرف الدكتور **حامد ربيع** الأمن الإقليمي على أنه "**مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول تلك الإقليم إلى منع أي قوة أجنبية أو خارجية في ذلك الإقليم وجوهر تلك السياسة هو التبعية الإقليمية من جانب والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر وحماية الوضع القائم من جانب ثالث**".[2] يشير حامد في تعريفه إلى مجموعة من الدول التي ترتبط فيها مصالحها الأمنية الأساسية بدرجة وثيقة، وتتعاون في المجالات العسكرية لحماية الإقليم من أي تهديد خارجي أو داخلي، ويتم ذلك بناءً على التبعية الإقليمية وحماية الوضع القائم في الإقليم. وهذا التعريف يعكس مفهوم الأمن الجماعي والتعاوني بين الدول المجاورة في إطار إقليمي محدد.

[1] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه، تهديداته"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (2008)ع19،ص.25.

[2] حامد ربيع،**نظريةالأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، (مصر:دار الموقف العربي.1984)،ص.38.

وهنالك من يرى أن بناء نظام إقليمي يقوم على أساس عسكري أو إقتصادي أو قانوني،حيث اعتبر البعض الأمن الإقليمي اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسات دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها.[1] فإن التنسيق بين الدول الأعضاء في الإقليم يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الأمن والاستقرار. ويتم ذلك من خلال توحيد الرؤى والسياسات الدفاعية بين الدول وتنسيق الجهود لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة وتحقيق التعاون الأمني في المنطقة. ويتضمن ذلك تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، وتنسيق الجهود لتحقيق الأمن الإقليمي المستدام. وعلى هذا الأساس، فإن الدول تعمل على تعزيز الصداقة وتقليل العداوة بينها، حيث تتعاون في مجالات مثل الدفاع والأمن والاقتصاد والتجارة والثقافة. تؤدي الصداقة بين الدول إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، في حين تؤدي العداوة بين الدول إلى زيادة التوتر والصراعات في المنطقة، مما يؤثر سلباً على الأمن الإقليمي.

من هنا، يمكن للأمن الإقليمي أن يتحقق من خلال العمل المشترك بين الدول المعنية والتعاون المثمر بينها في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة مثل التهديدات الإرهابية، النزاعات المسلحة والجريمة المنظمة، وغيرها من التحديات التي تشكل تهديدًا للأمن والاستقرار في المنطقة.

يؤثر مستوى الأمن الإقليمي تأثيرا مباشرا على الأمن القومي للدولة، لذلك تولي الدولة أهمية خاصة من أجل إقامة علاقات جيدة مع جيرانها من خلال اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف قد تتطور إلى إنشاء منظمة إقليمية تهدف إلى تحقيق الأمن والمصالح المشتركة لهذه الدول[2].وتعد العلاقات الثنائية بين الدول أحد العوامل الرئيسية في بناء وتحقيق الأمن الإقليمي، وتتضمن هذه العلاقات الثنائية العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية. وبالتالي، يعتمد الأمن الإقليمي على قدرة الدول المعنية على بناء علاقات ثنائية إيجابية وتحقيق التعاون والتفاهم المثمر بينها، وهذا يتطلب جهودًا مستمرة من الجانبين لتعزيز الثقة المتبادلة وتعزيز الحوار والتعاون في جميع المجالات.

ولكن ومن جهة أخرى،نجد هناك العديد من النزاعات الحدودية والإقليمية داخل العديد من الأنظمة الإقليمية وأن أمن هذه الدول غير مرتبط ببعضه البعض، كالنزاعات التي تحدث في منطقة

[1] عبد الكريم باسماعيل:أثر نظام منع الانتشار في بناء الأمن الإقليمي للشرق الأوسط،المجلد 10،العدد03، جويلية 2021 ،ص: 714
[2] أسماء رسولي، التهديدات الأمنية في الساحل االفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، ص:30

الشرق الأوسط، بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي والصراع بين إيران ودول الخليج وتوتر العلاقات بين الجزائر والمغرب. فتحقيق الأمن الإقليمي يتطلب التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في النظام الإقليمي. وبناء الثقة بين هذه الدول هو عنصر أساسي في تحقيق ذلك.

التهديدات الجديدة للأمن الإقليمي:

يهدد الأمن الإقليمي والاستقرار كما هو مقترح في صياغة منتدى دافوس: عدم الاستقرار الجيوسياسي ، واضطراب إمدادات الطاقة ، وانتشار الأسلحة ، والإرهاب الدولي.[1]

ويؤكد ريمون أرون أن النزاعات داخل الكتل الإقليمية تتخذ الأشكال التالية[2] :

-نزاعات بين عضوين سبق وأن دخلا في نزاع .

-نزاعات بين أعضاء الكتلة حول رد الفعل الذي ينبغي تجسيده إزاء مبادرة اتخذتها الكتلة أو دولة أخرى.

-نزاعات بين أعضاء الكتلة حول الإجراءات الواجب اتخاذها لتنظيم الكتلة .

-نزاعات حول مناطق خارج الكتلة لم يحصل اتفاق بين أعضاء الكتلة حول السياسة التي يجب بنيها إزاءها.

تشكل هذه النزاعات عائقا كبيرا في وجه تحقيق الأمن الإقليمي، وخصوصا اذا تمردت دولة من هذه الدول عن طريق إقامة تحالفات مع دول أخرى بعيدة عن الإقليم اذ يمكن الخطر أكثر، عندما تتحالف دولة داخل الإقليم مع دولة خارج الإقليم بصفتها عدو لدولة من دول الإقليم، فإن ذلك يشكل تهديدًا للأمن القومي للدولة التي يتم الاتحاد ضدها. فقد يؤدي هذا التحالف إلى تهديد الحدود السياسية والاقتصادية للدولة المستهدفة، وقد يؤدي إلى حدوث صراعات مسلحة أو حرب في حال عدم التوصل إلى حلول دبلوماسية وسلمية. علاوة على ذلك، فإن هذا التحالف يمكن أن يؤدي إلى تعزيز موقف الدولة الأجنبية في المنطقة وتوسيع نفوذها، مما يؤثر على التوازن السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة بشكل عام. وكما تتنبأ نظرية الواقعية، فإن عدم الاستقرار الإقليمي من شأنه أن يحفز الدول على اللجوء لشراء المعدات العسكرية. ومن جهة أخرى لم تعد مصادر التهديد ذات صبغة عسكرية فقط، بل تعدت ذلك إلى مصادر تهدد أمن الأفراد.

[1] James A. Russell, **REGIONAL THREATS AND SECURITY STRATEGY: THE TROUBLING CASE OF TODAY'S MIDDLE EAST**,(November 2007),P.36.

[2] محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية، (**الجزائر: دار هومة، 2003)، ص.118.

تتطور التهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي باستمرار، وتختلف من إقليم لآخر وفقًا للظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية. حيث تؤثر عوامل داخلية وخارجية على استقرار الإقليم. ومن بين التهديدات الجديدة للأمن الإقليمي يمكن ذكر ما يلي:

1) الصراعات الداخلية: حيث تؤدي الصراعات الداخلية والتمردات و الاضطرابات السياسية المستمرة وعدم الاستقرار في الحكم إلى زعزعة الاستقرار الأمني في الدولة والمنطقة، وتجعل الدولة عرضة للهجمات الإرهابية والتهديدات الأمنية الأخرى. ويمكن أن يؤدي التخلف السياسي إلى عدم وجود استراتيجيات وخطط واضحة لمواجهة التحديات الأمنية والإقليمية، مما يزيد من تفاقم الأزمات في المنطقة. إن الأزمات الإقتصادية المتتالية التي تؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة وتراجع المستوى المعيشي والهجرة غير الشرعية، وكذلك الصراعات المسلحة والإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والأمراض الوبائية والتغير المناخي يشكلون تحديات كبيرة أيضًا، ويمكن أن تنتشر هذه الاضطرابات إلى دول أخرى في المنطقة.

2) التدخلات الخارجية: حيث تعد التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأمن الإقليمي. فالتدخلات الخارجية قد تكون عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، وتهدف إلى تغيير النظام السياسي في الدولة المستهدفة أو تحقيق مصالح اقتصادية أو استراتيجية على حساب دول الإقليم. ومع التطور التكنولوجي الحديث، أصبحت جرائم الجواسيس تتم باستخدام التكنولوجيا بشكل أكبر وأكثر تطوراً. فمثلاً، يمكن استخدام البرامج الخبيثة ((Malwareوالفيروسات الحاسوبية لاختراق الأنظمة والشبكات الحاسوبية وسرقة المعلومات والبيانات السرية الحساسة للدول، كبرنامج التجسس "بيغاسوس" الذي استعملته بعض الدول للتجسس على دول أخرى.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتجية للمنطقة المغاربية

يلعب الموقع الإستراتيجي دوراً مهماً في تحديد علاقات الدول مع بعضها البعض ومع الدول الأخرى. فالموقع الجغرافي للدول يؤثر على العديد من العوامل الاستراتيجية، مثل الأمن والتجارة والسياسة والتنمية والتعاون الإقليمي.

المنطقة المغاربية هي منطقة جغرافية تقع في شمال إفريقيا، تشمل الدول التالية: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية. تتميز المنطقة بتنوعها الجغرافي الواسع، حيث تمتد من السواحل الشمالية المطلة على البحر المتوسط إلى الصحاري الواسعة في الصحراء الكبرى. فموقع

بلاد المغرب العربي جعل منها منطقة استقطاب حضاري وتنافس دولي، فهي دوما معرضة لضغوط خارجية، بدءا بالرومان وانتهاء بالهيمنة الأوروبية المعاصرة هذا ولعل نظرة متفحصة في خريطة العالم السياسية تحدد لنا مواصفات موقع بلاد المغرب فهي تتوغل في إفريقيا قارة المستقبل والإمكانات الخام، وتتفتح على أوروبا حيث مركز الثقل الصناعي والتأثير الحضاري المعاصر وتتصل بالمشرق العربي وباقي الأقطار الإسلامية، وهذا ما جعل بلاد المغرب العربي تكتسي أهمية قصوى وبعدا دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والعلاقات الدولية.[1] وجغرافيا يعتبر المغرب العربي امتدادا للمحيط الأمني الأوروبي، وتزداد أهمية هذه الوضعية بالنسبة للأمريكين أيضا على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتمي استراتيجيا للمنطقة وترتبط بها عبر العديد من الروابط سواء الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، بالإضافة إلى أنها شريك للاتحاد الأوروبي ويتوجب عليها تقاسم المخاطر، تهديدات، آليات المواجهة.[2] ويؤكد التحليل الإستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة، أن المسرح الجنوبي للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط يتشكل أساسا من كيان واحد هو المنطقة المغاربية.[3] ويمكن القول المنطقة المغاربية تعد نقطة ارتكاز حيوية بين أوروبا وأفريقيا، وتمثل حلقة وصل مهمة بين الشرق والغرب. وبالتالي، فإن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية تولي اهتمامًا خاصًا لهذه المنطقة، وتسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني مع الدول المغاربية، وذلك لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية. خصوصا بوجود التهديدات الأمنية الجديدة كالهجرة غير الشرعية نحو أوروبا والإرهاب، جعلت من الدول الأوربية تولي أهمية كبيرة للمنطقة المغاربية من خلال مشاريع وشراكات خصوصا بين دول شمال المتوسط مع بلدان المغرب العربي. كما تعتبر المنطقة كذلك ذات أهمية قصوى للحفاظ على أمن أوروبا خصوصا في ظل التهديدات الامنية الجديدة، وخصوصا ضد الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة، والإرهاب من خلال مشاريع كالاتحاد المتوسطي و ما يلحقه من مشاريع مكملة كبرنامج ميد 1 وميد 2 ، و توقيع اتفاقية للتبادل الحر يتم تفعيلها تدريجيا خلال 12 سنة حتى يصبح مطابقا لمعايير التجارة العالمية.[4] وبعد الأزمة الروسية الأوكرانية تحوّلت الجزائر إلى خيار مهم لأوروبا، حيث تمتلك كميات كبيرة من الغاز الطبيعي وتعتبر من أكبر المصدّرين للغاز في العالم. ومن الممكن أن يكون لهذا

---

[1] – ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**،(بيروت : دار الغرب الإسلامي، 2000)،ص .411.

[2] Jean François DAGUZAN,B**ARCELONE 2005 :Quelle Avenir pour un Demi-Partenariat ? " Fondation pour la Recherche Stratégique"»**, (1 er Décembre 2005) P.2, 3.

[3] Hatem ben Salem , "**le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen " études internationales**,(Tunis: n 40, mars 1991), p .26 .

[4] مقدم عبد الجبار،التنافس الاورو-امريكي في المنطقة المغاربية واثره على التعاون المغاربي، مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، 2018/2017جامعة الجلفة، ص:22

تأثيرٌ كبيرٌ على السياسة والاقتصاد في الجزائر، حيث قد تزيد الطلبات على الغاز الجزائري وتتحول الجزائر إلى مصدّر رئيسي للغاز في العالم.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الاقليمي المغاربي

يشير الحيز الجغرافي إلى المنطقة الجغرافية التي تتناولها بطاقة مفهوم الأمن الإقليمي، والتي تتأثر بالتفاعلات السياسية والعلاقات بين الدول الموجودة في هذا الحيز. فعندما تتبادل الدول العلاقات السياسية الإيجابية وتتشارك في المصالح المشتركة، يزداد احتمال تعزيز التعاون بينها وتحسين أمن المنطقة بأكملها. ومن هذا المفهوم يمكن استنباط مفهوم الأمن الإقليمي المغاربي على أنه يتعلق بأمن الدول المغاربية، حيث يتأثر أمن كل دولة في المنطقة بأمن الدول الأخرى. ويتطلب معالجة مفهوم الأمن في المنطقة المغاربية إدراكًا كاملاً للتحديات التي تواجه المنطقة.

ومن بين المسائل السياسية الهامة التي تواجه المنطقة المغاربية هي الصراعات الداخلية والصراعات الإقليمية، بما في ذلك الصراع في الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو والصراع في ليبيا بين الفصائل المتناحرة. كما تشهد المنطقة أيضًا تحديات اقتصادية واجتماعية وأمنية، مثل البطالة والفقر والإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتحديات منطقة الساحل.

يعد التطبيع الإسرائيلي العربي من بين القضايا الحساسة التي تؤثر على الأمن الإقليمي المغاربي، وذلك لأن المغرب كان من بين الدول العربية التي توصلت إلى اتفاق للتطبيع الرسمي مع إسرائيل في عام 2020. وقد أثار هذا الاتفاق جدلاً كبيراً في المنطقة، حيث تعتبر القضية الفلسطينية من القضايا الحساسة والمهمة للعديد من الدول العربية.

تاريخيًا، كانت دول المغرب العربي معادية لإسرائيل وتطبيع العلاقات معها يمكن أن يؤدي إلى تغيير في الديناميكية السياسية والأمنية في المنطقة. ومن الممكن أن يثير التطبيع مع إسرائيل مخاوف دول المنطقة بشأن الأمن والاستقرار الإقليمي، وقد يؤدي إلى تقليل التعاون والتنسيق الأمني بين الدول المغاربية. وقد يزيد من التوترات والصراعات السياسية والأمنية بين الدول. فالأمن المغاربي الذي تشير الأرقام والإحصائيات إلى أن عدد سكانه يناهز 130نسمة ديموغرافياً وتعتبر دوله التي هناك صراعٌ ظاهر بين أقطابها ويمكن أن يتحول في أي لحظة إلى انفجار تصيب حممه المنطقة بأكملها، نتيجة عدَّة عوامل وفواعل سياسية واقتصادية وإيديولوجية وتحالفات إستراتيجية متناقضة ومتضاربة بين الكره والبغض الجزائري والتونسي والموريتاني لإسرائيل وإقامة المغرب علاقات وروابط سرية معها. -فالموساد

الإسرائيلي ومنذ الستينيات من القرن الماضي يعمل بالتَّنسيق مع المخابرات المغربية لزعزعة استقرار دول كالجزائر وموريتانيا وليبيا.[1] ويمكن أن يؤثر التطبيع على الأمن الإقليمي المغاربي بعدة طرق، فقد يتسبب في تقويض التضامن العربي والإسلامي في المنطقة، وهو ما يمكن أن يؤثر على قدرة الدول المغاربية على التصدي للتحديات الأمنية الكبرى التي تواجه المنطقة. كما يمكن أن يساهم التطبيع في تشجيع الاستفزازات الإقليمية والدولية، مما يعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة وإضعاف أمن الإقليم.

كذلك، أدى عدم الاستقرار السياسي إلى تفاقم التحديات الأمنية في المنطقة المغاربية خصوصا بعد ما يسمى بالربيع العربي. وجعل الفساد السياسي العديد من البلدان في المنطقة عرضة للتهديدات الأمنية. كما أن الافتقار إلى الاستقرار السياسي يحد من قدرة الدول على مواجهة التحديات الأمنية بشكل فعال، مما يعيق الجهود المبذولة لتعزيز الاستقرار الإقليمي والتنمية طويلة الأجل.

يتم تحقيق الأمن الإقليمي المغاربي عن طريق التعاون والشراكة المغاربية،والتركيز على الاعتماد المتبادل بين الدول المغاربية والذي ينتج عنه زيادة التفاعلات بين الدول المغاربية، تبادل المعلومات والخبرات بينها، وتوثيق العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وهذا ما يؤدي إلى تقليل فرص الصراعات والاضطرابات الأمنية في المنطقة.

أهم الركائز النظرية لقيام نظام أمني مغاربي [2]

1- ضرورة إيجاد تسوية عملية وحاسمة للصرا عات والنزاعات في الإقليم، سواء كانت بين دولتين كقضية الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب، أو داخلية كالنزاعات الداخلية في ليبيا وحلها بالطرق السلمية والتفاهم المشترك، لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، منعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن وسيادة الإقليم.

[1] عميرى أيسر،"الجزائر والأمن الإقليمي المغاربي"، https://manar.com/page-33978.html ، تاريخ الإطلاع : 2023/04/06

[2] شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة لمغاربية ،2001-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3،2015)،ص.48.

2- تخلي الدول المغاربية عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن، والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية إلا عن طريق التعاون والشرا كة المغاربية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها.

3- التقليل من الزيادة المفرطة للسيادة الوطنية، عبر إقدام الدول على التنازل الطوعي عن جزء من سيادتها من أجل التمتع بمي ا زت الأمن الجماعي.

4- سيادة الاعتماد المتبادل للأمن الإقليمي بين الدول المغاربية، بوصفها جماعة إقليمية منظمة لتحقيق عملية الموازنة المؤسسية، بدلا من الاعتماد على الموازنة الغير منظمة التي تجري في ظل الفوضى الإقليمية.

5- العمل على زيادة التفاعلات بين الدول المغاربية على كافة الأصعدة، من خلال تشجيع التعاون والتكامل.

6- احترام حقوق الإنسان والحريات العامة في المجتمعات المغاربية، وإش ا رك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية بما في دلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

7- التنسيق العسكري المغاربي في قضايا التسلح ونزع السلاح والحد من السباق نحو التسلح في المنطقة المغاربية.

8- اعتبار الأمن الإقليمي المغاربي جزءا لا يتجزأ من الأمن الدولي.

إن الصعوبات التي تحيط بأمن المغرب العربي عديدة، فمن الضروري تحقيق الأمن الإقليمي المغاربي، ويتطلب ذلك تعاون وتنسيق فعال بين الدول المغاربية. ولا يمكن النجاح في ذلك دون مساعدة الدول المغاربية لبعضها البعض وتعزيز الجهود الدبلوماسية وتبادل المعلومات الإستخبارية، وأيضا جانب آخر يحتاجه الأمن الإقليمي المغاربي هو تقوية الحدود، ويشمل ذلك نشر التقنيات المتطورة لمنع الأنشطة غير المشروعة مثل التهريب و الارهاب. ومن المهم تذكير أن حماية الأمن الداخلي يبدأ من الخارج، حيث أن الأمن الإقليمي وتعاون الدول المحيطة بالمنطقة يساعد على الحد من المخاطر الأمنية و توفير الأمن والاستقرار الداخلي لكل دولة.

المطلب الرابع : مبدأ حسن الجوار

"حسن الجوار" هو مفهوم متجذر في التعاليم الإسلامية، ويؤكد على أهمية الحفاظ على العلاقات الجيدة مع الجيران والمجتمعات وحتى الغرباء. في جوهره، يقر هذا المبدأ بأن البشر كائنات اجتماعية، وأن رفاهية المجتمع مرتبطة برفاهية الفرد. وهكذا، فإن "حسن الجوار" يشجع الإسهامات التي تعزز التماسك الاجتماعي ، والتعاطف بين البشر . في حين أن هذا المبدأ متجذر في التعاليم الإسلامية، فإنه لا يقتصر على المجتمع المسلم فقط. بل إنه مبدأ عالمي تردد صداه في العديد من الثقافات والأديان في جميع أنحاء العالم، فهو أساسي لبناء مجتمعات مسالمة ومزدهرة.

يعتبر مبدأ حسن الجوار أساساً لبناء العلاقات الدولية الإيجابية، ويشير إلى الحفاظ على علاقات جيدة وسلمية بين الدول المتقاربة جغرافياً، والعمل على تعزيز التعاون والتفاهم المشترك لتحقيق المصالح المشتركة وتفادي الصراعات.

مبدأ حسن الجوار أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي ويعزز فكرة السلم والاستقرار العالمي، حيث يشجع على تعزيز الحوار والتفاهم بين الدول، ويقوي التعاون في المجالات المختلفة مثل التجارة والاقتصاد والثقافة والعلوم والتكنولوجيا والأمن والدفاع.

ويتطلب تحقيق مبدأ حسن الجوار من الدول احترام سيادة بعضها البعض وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتبني سياسات تعزز الحوار والتعاون وتحقق الاستقرار الإقليمي والدولي.

بدون حسن الجوار ، يمكن للدول أن تسقط بسهولة في الصراعات وسوء الفهم الذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى الحرب وعدم الاستقرار. من خلال ممارسة حسن الجوار ، يمكن للدول أن تبني الثقة والاحترام مع بعضها البعض، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر قوة. ولتحقيق علاقات حسن الجوار، يجب على الدول إعطاء الأولوية للاتصال المفتوح والقنوات الدبلوماسية. وهذا ينطوي على حوار منتظم وتبادل المعلومات والأفكار ، فضلا عن الجهود المستمرة لمعالجة القضايا المشتركة بطريقة بناءة وسلمية. علاوة على ذلك، تتطلب علاقات حسن الجوار من الدول احترام المخاوف الأمنية لبعضها البعض والعمل معًا لمواجهة التحديات المشتركة مثل الإرهاب والجريمة عبر الوطنية والقضايا البيئية. من خلال التعاون في هذه القضايا، يمكن للبلدان بناء

جسور الثقة والتعاون التي يمكن أن تمهد الطريق لعلاقات أكثر أهمية ودائمة. في نهاية المطاف ، فإن مبدأ حسن الجوار ضروري لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار في المجتمع الدولي.

الفصل الثاني

التطبيع المغربي الإسرائيلي

الفصل الثاني التطبيع المغربي الإسرائيلي

تمهيد:

كان تحضير يهود المغرب وحثهم على الهجرة نحو فلسطين من خلال إنشاء دولة يهودية هدفًا ركزت عليه الحركة الصهيونية في بداية القرن العشرين. أدى تعيين فرنسا لمحمد الخامس ملكًا على المغرب خلال الحرب العالمية الثانية إلى زيادة الاهتمام بالسكان اليهود الذين يعيشون في المغرب. وبعد نهاية الإحتلال الفرنسي للمغرب، أصبح العديد من اليهود المقيمين فيها متخوفون بشأن الأوضاع داخل المغرب التي كانت ضدهم لأنهم ساندوا الإحتلال الفرنسي، هذا الخوف دفع الكثيرين إلى المغادرة إلى فلسطين.

لم يكن للمغرب وإسرائيل علاقات دبلوماسية رسمية حتى ديسمبر 2020، على الرغم من ورود تقارير عن اتصالات وتفاعلات غير رسمية بين البلدين. ويعود غياب العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وإسرائيل إلى عام 2000، بعد الإنتفاضة الفلسطينية الثانية.

حيث كان للمغرب علاقات قوية مع العالم العربي ودعم القضية الفلسطينية ، التي تنطوي على معارضة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. لكن في السنوات الأخيرة، حدث تحول في المشهد الجيوسياسي للشرق الأوسط، حيث اتجهت بعض الدول العربية نحو التطبيع مع إسرائيل. وقد لعبت الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا في هذه العملية، من خلال اتفاقيات إبراهيم، وهي مجموعة من الاتفاقيات التي تهدف إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية.

تأثر قرار المغرب بتطبيع علاقاته مع إسرائيل بعدة عوامل، بما في ذلك المصالح الاقتصادية والمخاوف الأمنية والاعتبارات السياسية. رغم أنه أثار أيضًا جدلاً واحتجاجات في المغرب . وبإعلان المغرب استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، أصبح المغرب الدولة الوحيدة في المنطقة التي تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل. حيث قطعت موريتانيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في 2009، ولم تستأنف حتى الآن هذه العلاقات.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، سنتكلم في المبحث الأول عن العلاقات المغربية الإسرائيلية

أما المبحث الثاني عن الدوافع المغربية والإسرائيلية من التطبيع، أما الثالث عن مجالات التعاون والشراكة.

المبحث الأول: العلاقات المغربية الإسرائيلية

"المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية والإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية " الدستور المغربي 2011.

المطلب الأول: التطور التاريخي للعلاقات المغربية الاسرائلية على المستويات الرسمية

تاريخياً، كانت العلاقات بين المغرب وإسرائيل تتميز بالتوتر والعداء. وذلك بسبب دعم المغرب للقضية الفلسطينية. بعد نيل المغرب الاستقلال عام1956، كانت العلاقات المغربية الإسرائيلية متوترة بسبب دعم المغرب لموقف جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية. ولكن في الستينيات، بدأ المغرب في إقامة علاقات ثقافية واقتصادية محدودة مع إسرائيل. كان المغرب أيضًا واحدًا من الدول العربية القليلة التي دعمت اتفاقات كامب ديفيد ورفضت قطع علاقاتها مع مصر لتوقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل، مما سهل الحوارات قبل زيارة أنور السادات التاريخية إلى القدس. خلال التسعينيات، كان المغرب واحدًا من أولى الدول العربية بجانب مصر والأردن التي أقامت علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل. تم قطع هذه العلاقات بشكل مفاجئ بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية. ومع توقيع اتفاقات السلام بين إسرائيل وثلاث دول عربية، انضم المغرب إلى دائرة السلام واستعاد علاقاته الدبلوماسية الجزئية مع إسرائيل قبل الانتفاضة [1].

لم تكن إقامة العلاقات الإسرائيلية المغربية غير الرسمية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي مرتبطة بالقضية الفلسطينية.[2] ففي هذه الفترة، كان لإسرائيل والمغرب روابط ثقافية وتاريخية بسبب تراثهما اليهودي المشترك. هاجر العديد من اليهود المغاربة إلى إسرائيل، مما أدى إلى تبادل ثقافي قوي بين البلدين. كان المغرب تاريخياً ملاذاً للاجئين اليهود، وقد أعرب الملك الحسن الثاني

[1] Jonathan Ghariani, **Israel and Morocco: From Clandestine Partnership to the Abraham Accords,**(Azrieli Institute of Israeli Studies – Concordia University),p.02.
[2] Ibid, p.03.

عن دعمه للجالية اليهودية المغربية. لم تكن هذه العلاقات مرتبطة بالقضية الفلسطينية، حيث لم يكن للمغرب عدد كبير من السكان الفلسطينيين. ويعتبر دور المغرب في تسهيل المحادثات السرية بين إسرائيل ومصر ومنظمة التحرير الفلسطينية خلال فترات مختلفة من التاريخ من بين أهم أدواره الدبلوماسية في المنطقة. ففي عام 1977، ساعد المغرب في تمهيد الطريق لزيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس والتي أدت إلى توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979. كما قام المغرب بدور حيوي في تسهيل محادثات عملية أوسلو للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في التسعينات.

في عام1948، صوت المغرب ضد خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين ولم يعترف بإسرائيل. اتسم التطور التاريخي للعلاقات المغربية الإسرائيلية بفترات من التوتر والتعاون المحدود. لكن حاليا العلاقات المغربية الإسرائلية في أبهى حلاتها.

وفي المجال الدبلوماسي، كانت باريس ونيويورك مواقع للاجتماعات بين الإسرائيليين وشخصيات مغربية. التقى أليك ل. إيسترمان وغيره من منظمة الكونغرس اليهودي العالمي بمسؤولين مغاربة بمعرفة من الحكومة الإسرائيلية. كانت إسرائيل تأمل في "مساعدة" المغرب على النأي بنفسه عن القاهرة. ولتحقيق ذلك، عرضت إسرائيل نفس المساعدة التقنية وغير التقنية، التي أرسلتها سابقًا إلى دول أفريقيا الناشئة الأخرى. منذ فيفري 1956، عندما أنهى المغرب مفاوضاته مع فرنسا حول الاستقلال، وفي الأشهر التي تلت ذلك، التقى القادة الإسرائيليون والمغاربة بانتظام في باريس. ولكن الحقائق السياسية في النصف الأخير من عام 1956، وكذلك بعد انضمام المغرب إلى جامعة الدول العربية، جعلت من المستحيل على إسرائيل والرباط الاتفاق على التعاون المتبادل.[1] ففي النصف الأخير من عام 1956، نال المغرب للتو استقلاله من فرنسا وانضم إلى جامعة الدول العربية، والتي ضغطت على الحكومة المغربية للانضمام إلى الدول العربية الأخرى في سياساتها تجاه إسرائيل. ولكن قبل هذا حاولت إسرائيل انشاء جهات اتصال مع القصر الملكي في المغرب، مما يشير إلى أنه ربما كان هناك استعداد للتعاون مع إسرائيل على مستويات عليا قبل فرض الضغوط الخارجية.

[1]Michael M. Laskier**, Israel and the Maghrab at the Height of the Arab-Israeli Conflict: 1950s – 1970s**,(Middle East Review of International Affairs, Vol. 4, No. 2 June 2000),p.103.

في جوان 1956، التقى السفير يعقوب تسور في باريس مع عبد الرحيم بوعبيد، وهو شخصية بارزة في حزب الإستقلال الذي شارك في تأسيس القوى الوطنية المتحدة اليسارية وتولى وزارة المالية في وقت لاحق. تم عقد الاجتماع قبل قرار الرباط بإغلاق عمليات وكالة اليهود في المغرب ومنع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل (العلية). كان الهدف الرئيسي لتسور هو مناقشة إمكانية تقديم إسرائيل للمساعدة الاقتصادية للمغرب كجسر للعلاقات المستقبلية. وأشار بوعبيد، الذي كان يقاوم التأثير المصري، إلى أن الملك محمد الخامس وحكومة سي مبارك بقاي كانا ينظران بصفة إيجابية إلى التعاون الاقتصادي طالما أن الخبراء الإسرائيليين يقومون بعملهم بحذر.[1]

وقد اهتم الملك الحسن الثاني بإقامة علاقات واسعة مع الولايات المتحدة وإسرائيل عكس والده محمد الخامس الذي كان يميل إلى المعسكر الشرقي. وقد قام الملك بإجراء اتصالات سرية مع إسرائيل في أوائل الستينيات. في عام 1963، أبرم العقيد محمد أوفقير، الوزير المغربي المسؤول عن الأمن الداخلي، ومئير عميت، رئيس الموساد، اتفاقية تنص على تدريب قوات الأمن المغربية من قبل الإسرائيليين. منذ ذلك الحين، طورت إسرائيل نوع العلاقات مع المغرب الذي تمتعت به مع دول الشرق الأوسط غير العربية مثل تركيا وإيران، ولكن ذلك النوع الذي لم يرق إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية.[2] سافر أوفقير سراً إلى إسرائيل عام 1964 لمراقبة الترتيبات الأمنية لزيارة البابا لإسرائيل. بعد هذه التجربة ، تمكن أوفقير من إقناع الحسن الثاني بأن إسرائيل يمكن أن تساعد بشكل كبير في الترتيبات الأمنية في القصر.[3] بموافقة الملك، زودت إسرائيل الرباط بكمية كبيرة من المعلومات الاستخبارية عن الجزائر ومصر ورفعت مستوى الجيش المغربي من خلال تقديم الدعم في شكل مبيعات أسلحة ومساعدة فنية. باعت إسرائيل دبابات AMX 13 فرنسية الصنع إلى المغرب عبر إيران ، ودربت الطيارين المغاربة.[4]

جاءت الحظة الحاسمة في عام 1965، عندما التقى القادة العرب والقادة العسكريون في الدار البيضاء، وسمح المغرب للموساد بالتنصت على غرف اجتماعاتهم وأجنحتهم الخاصة. أعطى التنصت إسرائيل رؤية غير مسبوقة في التفكير والقدرات والخطط العربية ، والتي تبين أنها معلومات حيوية

[1] Ibid,p.104.
[2] Ibid,p.105
[3] Ghariani, op.cit,p.05.
[4] ibid

للموساد وجيش الدفاع الإسرائيلي في التحضير لحرب عام 1967.[1] هذه الفترة كانت حاسمة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي. كان الجيش الإسرائيلي يستعد للحرب المقبلة مع الدول العربية، وكان يعرف تمامًا أنه سيواجه خصومًا قوية. ومن خلال التنصت الذي أجراه الموساد على الاجتماعات العربية في قمة الدار البيضاء، تمكنت إسرائيل من الحصول على معلومات مهمة جدًا حول خطط واستراتيجيات الدول العربية، والتي ساعدت الجيش الإسرائيلي في التحضير بشكل أفضل للحرب التي اندلعت في عام 1967. كان لهذا الانجاز تأثير كبير على نجاح إسرائيل في الحرب القادمة، حيث تمكنت إسرائيل من تنفيذ ضربات مفاجئة ودقيقة ضد الجيوش العربية، وهو ما ساهم في الفوز بالحرب بسرعة. وقال شلومو غازيت، في حوار نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت، إن الملك المغربي السابق الحسن الثاني، الذي لم يكن يثق في قادة عدد من الدول العربية. مكّن إسرائيل من الحصول على تسجيلات سرية لكل ما دار في القمة العربية بالمغرب عام 1965، ممّا أتاح للقيادة الإسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء حيئنذ ليفي أشكول من الاطلاع على كل ما دار بين الزعماء العرب[2].

تم تطوير العلاقات المغربية الإسرائيلية خلال الستينيات والسبعينيات. مثل تنظيم الهجرة تحت رعاية المبعوثين الإسرائيليين، وساعد الموساد في تنظيم اجتماعات سرية بين الملك حسن والقادة السياسيين الإسرائيليين. في أكتوبر عام 1976، استضاف العاهل المغربي الراحل الحسن الثاني رئيس الوزراء الإسرائيلي يتسحاق رابين سرًا لعقد محادثات حول عملية السلام العربية الإسرائيلية وإمكانية لعب المغرب دوراً ميسراً في ذلك . بدعوة من حسن، وصل رئيس الوزراء يتسحاق رابين إلى المغرب في أكتوبر 1976 متنكرا بقطعة شعر أشقر. أراد حسن أن يلعب دورًا رئيسيًا في الوساطة العربية الإسرائيلية، قائلاً إن تطرف الفلسطينيين والاعتماد العربي على الاتحاد السوفيتي يشكلان تهديدًا للأنظمة الموالية للغرب.[3] في افريل 1986، اتخذ العاهل المغربي قرارًا تاريخيًا بدعوة شمعون بيريز للقيام بزيارة رسمية للمغرب، أول قائد إسرائيلي يقوم بزيارة رسمية إلى المغرب. حتى عام 1985، تجنب حسن مقابلة القادة الإسرائيليين علانية. تغير هذا في جويلية 1986 عندما قام شيمون بيريز، رئيس الوزراء آنذاك، بزيارة المغرب في رحلة حظيت بتغطية إعلامية كبيرة. كان لقاء حسن وشمعون بيريز

[1]Ronen Bergman, "Israel-Morocco Deal Follows History of Cooperation on Arms and Spying" https://www.nytimes.com/2020/12/10/world/middleeast/Israel-morocco-cooperation-history.html (04/4/2023)

[2] "إسرائيل تجسست على قمة عربية بمساعدة من المغرب"، https://arabic.cnn.com/world/2016/10/17/mossad-arab-summit-1965-morocco (03/04/2023)

[3]Laskier,op.cit,p.106.

نتيجة سلسلة من الجهود الدبلوماسية بين البلدين. وكانت هناك تقارير تفيد بأن الولايات المتحدة لعبت دورًا في تسهيل الاجتماع.

في عام 1989، انخرط الملك حسن الثاني في مناقشات مطولة مع رئيس الوزراء آنذاك إسحاق شامير، في محاولة لإقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتفاوض معها. وبالفعل حاول حسن إقناع شامير بضرورة إقامة حوار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وردا على ذلك رفض شامير فكرة التحدث مع ياسر عرفات أو أي زعيم في منظمة التحرير الفلسطينية لعدم الاعتراف بسلطتهما.[1]

في 1993، شهد العالم إعلان اتفاقية أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذا أدى إلى تغيير في العلاقات بين المغرب وإسرائيل. وفي 1994، وبعد اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن، فتحت إسرائيل مكتباً للاتصالات في العاصمة المغربية الرباط، وذلك كان أول إشارة للعلاقات بين البلدين.

في عام 1994، بعد اتفاق أوسلو الأول بين الفلسطينيين وإسرائيل بفترة وجيزة، فتح الملك الحسن الثاني علاقات دبلوماسية على مستوى ثانوي دون تبادل السفراء. وباتخاذ هذا القرار، أصبح المغرب ثالث دولة عربية - بعد مصر والأردن - تقيم علاقات رسمية مع الدولة اليهودية. لكن الملك الحالي، محمد السادس ، قطع هذه العلاقات مع اندلاع الانتفاضة الثانية بعد ست سنوات في إشارة إلى الدعم الفلسطينيين.[2]

وفي خلال الحرب العالمية الثانية عندما أرادت فرنسا المحتلة من النازيين اضطهاد يهود المغرب، رفض الملك محمد الخامس الأمر. ودعا إلى اضطهاد جميع المغاربة، إن كان لا مفر من ذلك، باعتبار أن اليهود هم مواطنون تمامًا كغيرهم من المغاربة وهو المسؤول عن سلامتهم .وسار الملك الحسن الثاني على خطى والده، وعامل اليهود المغاربة باحترام كبير. فقد عين أحدهم، أندريه أزولاي، مستشارًا ملكيًا وكان له دور مهم في التقارب بين مصر وإسرائيل في عام 1977 في عهد أنور السادات، ولاحقًا في

[1] Ghariani,op.cit ,p17

[2]Mohamed Chtatou, “Understanding Moroccan “Normalization” with Israel”, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/understanding-moroccan-normalization-israel (08/04/2023)

الاتصالات السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي أفضت إلى اتفاقات أوسلو في عام 1993[1] . سياسياً ، كان للهجرة تأثير كبير على العلاقة بين المغرب وإسرائيل. وأثارت الهجرة الجماعية لليهود المغاربة إلى إسرائيل الشكوك وانعدام الثقة بين البلدين، حيث اعتبر المغرب أفعال إسرائيل انتهاكًا لسيادته. وأدى ذلك أيضًا إلى إنشاء علاقات شخصية بين المسؤولين المغاربة والإسرائيليين، مما أدى في النهاية إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين في التسعينيات.

في عام 1994، استضاف الملك الحسن المؤتمر الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الدار البيضاء. عقدت القمة في الفترة من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر وحضرها العديد من رجال الأعمال العرب والإسرائيليين وتمحورت حول التعاون الاقتصادي والدعوة إلى إنهاء مقاطعة إسرائيل.

في عام 1996، صرح حسن أنه من غير الواقعي توقع التنازل عن القدس الشرقية بالكامل للفلسطينيين، وفي أحسن الأحوال يمكن أن يتوقعوا الحصول على ثلث إلى نصف الجزء الشرقي من المدينة. هذا تصريح يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الجديدة على الأرض: أن الأحياء اليهودية في القدس الشرقية التي أقيمت بعد عام 1967 هي أمر واقع وستبقى على الأرجح تحت السيادة الإسرائيلية. هذا في تناقض صارخ مع نهج "الكل أو لا شيء" الذي لا هوادة فيه جذريًا لرابطة العرب.[2]

في عام 1999،عند وفاة الملك حسن الثاني في 26 جويلية، حضر جنازة الملك الحسن الثاني وفود دولية من بينها وفد كبير من إسرائيل برئاسة رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود باراك، بالإضافة إلى رئيس الوزراء السابق شيمون بيريز ووزير الخارجية ديفيد ليفي. وكان حضور هذا الوفد الإسرائيلي يعكس العلاقات الخاصة بين المغرب وإسرائيل. و أصدرت إسرائيل طابعًا بريدًا حمل صورة الملك الراحل تكريمًا له.

في عام 2000، بعد تولي محمد السادس الحكم،وبعد الانتفاضة الفلسطينية الثانية وإعلان الحكومة الإسرائيلية وقف عملية السلام، قرر المغرب إغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي في الرباط ومكتب الاتصال النغربي في إسرائيل، واستدعى كل دبلوماسيه من تل أبيب، ظلت العلاقات الدبلوماسية الرسمية مجمدة لمدة عشرين عامًا وتم استعادتها في 2020.

في سبتمبر 2003، وصل وزير الخارجية الإسرائيلي، سيلفان شالوم، إلى الرباط حاملاً رسالة من رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون إلى الملك محمد السادس.

[1] نفس المرجع

[2] Ghariani, op.cit,pp 20-21

في جويلية 2007، التقت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني ووزير الخارجية المغربي محمد بن عيسى في باريس، في اجتماع غير رسمي جرى على هامش مؤتمر دولي للدعوة إلى السلام في الشرق الأوسط.

في فيفري 2019، شارك المغرب وإسرائيل في مؤتمر وارسو الذي نظمته الولايات المتحدة حول الشرق الأوسط، والذي تمحور حول الأمن والاستقرار في المنطقة. وقد أدلى وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة بتصريحات أكد فيها دعم المغرب لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وأشار إلى أن المغرب يرحب بأي مبادرة تهدف إلى تحقيق السلام في المنطقة.

في فيفري 2019، قالت القناة "13" الإسرائيلية، إن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو التقى سراً بوزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، في نيويورك، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولم يصدر تعقيب من الرباط[1].

في فيفري 2020، ورد أن القوات المغربية حصلت على طائرات استطلاع إسرائيلية بدون طيار عبر دولة ثالثة.[2]

في أوت 2020، قال رئيس الوزراء المغربي، سعد الدين العثماني، إن "المغرب يرفض أي تطبيع مع "الكيان الصهيوني، لأن ذلك يعزز موقفه في مواصلة انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني[3]."

وفي ديسمبر 2020، قررت الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس السابق دونالد ترامب، الإعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، وكانت هذه الخطوة مهمة في تحسين العلاقات بين المغرب وإسرائيل وأقام المغرب وإسرائيل علاقات دبلوماسية في 10 ديسمبر 2020، من خلال صفقة توسطت فيها الولايات المتحدة. حيث أصبح المغرب رابع دولة عربية تطبيع العلاقات مع إسرائيل بعد الإمارات والبحرين والسودان.

في فيفري 2021 ، وقع المغرب وإسرائيل عدة اتفاقيات لتعزيز التعاون الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقية لتأسيس رحلات جوية مباشرة بين البلدين واتفاق لتشجيع الاستثمار والتجارة.

---

[1] أحمد بن الطاهر، "المغرب وإسرائيل.. 6 عقود من العلاقات والتعاون"
المغرب-وإسرائيل-6-عقود-من-العلاقات-وال/https://www.alquds.co.uk (2023/04/12)

[2] NISHINO Masami,"Progress in the Normalization of Relations between the Arab Countries and Israel",**NIDS East Asian Strategic Review(2022),**p. 59.

[3] زكية عبدالنبي ،"رئيس الوزراء: المغرب يرفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل"
https://www.reuters.com/article/morocco-israel-as2-idARAKBN25J0SO (2023/04/18)

كما أظهر المغرب دعمه لإسرائيل على الساحة الدولية. في ماي 2021، حيث امتنع المغرب عن التصويت في الأمم المتحدة لإدانة إسرائيل لأعمالها في قطاع غزة.

وقام البلدين بعدة اتفاقيات ومشاريع مشتركة منها:

مشروع بحثي مشترك حول COVID-19 بين علماء إسرائيليين ومغاربة.

اتفاق لإنشاء خط جوي تجاري مباشر بين تل أبيب ومراكش.

مذكرة تفاهم بين وزارتي دفاع البلدين لإنشاء صندوق مشترك للبحث والتطوير التكنولوجي.

كان لإسرائيل والمغرب علاقة سرية تعود إلى أواخر الثمانيات من القرن الماضي، انخرط البلدان في تعاون عسكري كبير وتبادل المعلومات الاستخبارية وصفقات الأسلحة. فقد تم الحفاظ على سرية هذه العلاقة لتجنب تعريض مكانة الرباط في العالم العربي للخطر. وعلى الصعيد الدبلوماسي، كان المغرب من أوائل الدول العربية الملتزمة بدعم السلام بين إسرائيل والدول العربية، كما يتضح من اهتمام الملك الحسن الثاني بتسهيل المحادثات بين إسرائيل ومصر عام 1977 ودعم المغرب اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1978. وحاليا أصبح المغرب واحدًا من الدول العربية القليلة التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. في ديسمبر 2020، وقع البلدان اتفاقية تطبيع بوساطة أمريكية، والتي تشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الاقتصادي.

للعلاقات المغربية الإسرائيلية تاريخ متعدد الأوجه ، يتميز بفترات من التعاون والصراع. فيما يلي بعض النقاط الرئيسية في التطور التاريخي لهذه العلاقات:

في عام 1948 ، كان المغرب موطنًا لجالية يهودية كبيرة كانت موجودة في البلاد منذ قرون. كانت العلاقة بين اليهود والمسلمين في المغرب متناغمة. سمح المغرب لآلاف اليهود المغاربة بالهجرة إلى إسرائيل في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

1948-1967: بعد قيام دولة إسرائيل، رفض المغرب، مثله مثل معظم الدول العربية، الاعتراف بالدولة الجديدة ورفض إقامة علاقات دبلوماسية معها. كما دعم المغرب القضية الفلسطينية وقدم المساعدة للاجئين الفلسطينيين. وأرسل المغرب قوات للقتال إلى جانب دول عربية أخرى ضد إسرائيل. ركزت طبيعة ومدى اتصال الموساد المباشر بالمغرب في عام 1963 كجزء من علاقاتهما السرية في المقام الأول على جمع المعلومات الاستخبارية وتبادلها. عمل الموساد ووكالات

المخابرات المغربية معًا لرصد وجمع المعلومات عن الأعداء والتهديدات لكلا البلدين. استمر هذا التعاون حيث قدم الموساد التدريب والدعم لعملاء المخابرات المغربية.

1967-1993: بعد حرب الأيام الستة عام 1967، بدأ المغرب في تغيير موقفه من إسرائيل. أقر الملك الحسن الثاني بالحاجة إلى تسوية تفاوضية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني ورأى أن إسرائيل شريك محتمل في المنطقة. في عام 1986، أقام المغرب وإسرائيل علاقات دبلوماسية منخفضة المستوى، حيث فتحت كل دولة "مكاتب اتصال" في عاصمة الطرف الآخر. سهلت هذه المكاتب التبادلات الثقافية والتعاون الاقتصادي، على الرغم من أنها لم تشكل علاقات دبلوماسية كاملة. بدأ المغرب وإسرائيل اجتماعات غير رسمية لمناقشة القضايا المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

1993-2000: في عام 1993، وقعت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفاقيات أوسلو، التي مهدت الطريق لإنشاء السلطة الفلسطينية وإطار عمل لمفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية. رحب المغرب باتفاقات أوسلو وطبيع علاقاته مع إسرائيل، وافتتح سفارة كاملة في تل أبيب عام 1994. ووقع البلدان عدة اتفاقيات ثنائية، بما في ذلك اتفاقيات السياحة والتجارة والسفر الجوي.

2000 إلى 2020: أدت الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 إلى توتر العلاقات المغربية الإسرائيلية وتم قطع العلاقات بينهما، مع إدانة المغرب للأعمال العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. بين أنه في عام 2003، قام نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم بزيارة المغرب.

في عام 2020 ، توسطت الولايات المتحدة في صفقة بين المغرب وإسرائيل لتطبيع العلاقات مرة أخرى ، حيث وافق البلدان على إعادة فتح مكاتب الاتصال وإقامة رحلات جوية مباشرة بين عاصمتيهما.

في أوت 2021، زار وزير الخارجية الإسرائيلي، يائير لابيد المغرب، برفقة وفد يضم وزير الرفاه، مائير كوهين وهو من أصول مغربية إلى الرباط في رحلة مباشرة من تل أبيب. و أعلن وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة توقيع عدد من اتفاقيات التعاون مع نظيره الإسرائيلي. وفي نفس الزيارة افتتح وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد مكتب التمثيل الدبلوماسي لبلاده في المغرب.

في نوفمبر 2021، قام وزير الأمن الإسرائيلي بني گانتس بزيارة للمغرب يومي 24 و25 . وقع هذا الآخير مع نظيره المغربي اتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون بين البلدين، في مجال الاستخبارات والصناعة الدفاعية والتدريب العسكري.

23 فيفري الماضي، قام القائد العسكري تومر بار، قائد سلاح الجو الإسرائيلي، بزيارة رسمية إلى المغرب، حيث التقى بمفتش القوات الملكية الجوية، العابد العلوي بوحامد، برفقة وفد عسكري رفيع المستوى.

في 03 ماي من هذا العام، التقى وزير الاقتصاد والصناعة الإسرائيلي بركات، بنظيره المغربي رياض مزّور على هامش المعرض الدولي للفلاحة في المغرب حيث مقام جناح إسرائيل.

في الختام، لدى إسرائيل والمغرب تاريخ طويل في تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون العسكري. واليوم، أصبحت العلاقة أكثر انفتاحًا وتشمل مجالات عديدة مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الاقتصادي والعسكري ونقل التكنولوجيا.

المطلب الثاني: هجرة يهود المغرب إلى إسرائيل

إن التحالف ين المغرب وإسرائيل قائم على تاريخ مشترك وسنوات عديدة من التعاون. ولقد ساعدت هجرة يهود المغرب إلى إسرائيل في تعميق العلاقات بين الدولتين.

بدأت حركة اليهود من المغرب إلى إسرائيل في السنوات الأولى من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية،تُعتبر هذه الهجرة واحدة من أكبر النزوحات السكانية.

من أسباب هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل الإغراءات الإسرائيلية لليهود في كل بقاع العالم، وأيضا بسبب خوف يهود المغرب من المواطنين المغربيين بعد نيل المغرب الاستقلال من فرنسا، خصوصا بعد مذابح وجدة وجرادة والتي حفزت على الهجرة الجماعية لليهود من المغرب.

أقام الحسن الثاني اتصالات سرية مع إسرائيل في أوائل الستينيات. من خلال هذه المحادثات السرية ، تمكن مئير عميت ، رئيس الموساد ، من إنشاء قناة اتصال مع المملكة. وستستخدم هذه الروابط كأساس حاسم لتسهيل هجرة اليهود المغاربة إلى إسرائيل.[1] الهجرة شبه السرية (أو الهجرة)

[1] Ghariani,po.cit,p.04.

لعدد كبير من اليهود المغاربة إلى إسرائيل عززت الروابط الشخصية بين المسؤولين المغاربة والإسرائيليين. ستلعب هذه العلاقات فيما بعد دورًا مهمًا في إقامة علاقات سرية بين إسرائيل والمغرب[1]. لعب اليهود المغاربة المؤثرون دورًا أساسيًا في السياسة المحلية، وهي ميزة مكنتهم من تعزيز العلاقات المغربية الإسرائيلية التي استمرت في السنوات الأخيرة. على سبيل المثال، كان أندريه أزولاي، الاقتصادي البارز، القوة الدافعة وراء إعلان 1 سبتمبر 1994 أن إسرائيل والمغرب ستتبادلان مكاتب الاتصال. ويبدو أيضًا أن أزولاي، وهو مستشار مقرب من حسن، ساعد في إرساء الأساس لقمة الدار البيضاء الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أكتوبر 1994، والتي لعبت فيها إسرائيل دورًا مهيمنًا.[2] .

من بين ما يقرب من 5000 يهودي بقوا في المغرب، أصبح القليل منهم مستشارين للملك ويساعدون في تسهيل الاتصال بين الرباط والقدس.[3] بدأت الهجرة اليهودية المغربية إلى إسرائيل بعد وقت قصير من حصول المغرب على استقلاله من فرنسا عام 1956. كان هناك ما يقرب من 270 ألف يهودي مغربي يعيشون في المملكة. غادر الكثير منهم المغرب بسبب الصعوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي. يقدر عدد اليهود المغاربة الذين هاجروا إلى إسرائيل بحوالي 200000 مهاجر. كانت الهجرة في البداية عملية سرية، لكنها أصبحت قانونية بعد أن أقامت إسرائيل والمغرب علاقات دبلوماسية في عام 1993. يبلغ عدد الجالية اليهودية الصغيرة التي بقيت في المغرب اليوم حوالي 2500 شخص ويستمر ممثلوها في لعب دور مهم وربط الصلة بين المغرب ويهود المغرب في الشتات بما في ذلك في إسرائيل. الجدير بالذكر أن أندري أزولاي يهودي مغربي يعمل مستشارًا لملك المغرب، وسيرج بيرديغو رئيس الجالية اليهودية ووزير السياحة الأسبق الذي حصل على لقب السفير المتجول لجلالة الملك محمد السادس. حشد دعم اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لصالح المغرب.[4] على مر السنين، ساعدت إسرائيل ويهود المغرب في الشتات المغرب في الولايات المتحدة وكندا على توطيد علاقاته مع الغرب. وفي عام 1979، غادر وفد من الجالية اليهودية في المغرب برئاسة رجل الأعمال ديفيد عمار الذي خدم في ذلك الوقت كرئيس للجالية اليهودية إلى الولايات المتحدة من أجل حشد دعم الكونغرس الأمريكي في تقديم المساعدة للمغرب حتى تتمكن من تحديث قواتها الجوية.[5] يلعب اللوبي اليهودي

[1] ibid,p.04.
[2] Laskier,op.cit,p.106.
[3] Ghariani,po.cit,p.04.
[4] Einat Levi, **Israël and Morocco: cooperation rooted in heritage, MITVIM**(the Israeli Institute for regional foreign policiesSeptember 2018), p.05.
[5] ibid,p.06.

بخاصة من يهود المغرب دورا في تعزيز العلاقات الأمريكية المغربية مقابل تطوير العلاقات الإسرائيلية المغربية ، ومن الضروري ادراك ان الجالية المغربية اليهودية في إسرائيل والتي يصل عددها طبقا للاحصاء الإسرائيلي حوالي نصف مليون(35% منهم من مواليد المغرب والباقي ابناءهم)،هي ثاني اكبر الجاليات اليهودية بعد اليهود الروس، ومن الضروري ادراك ان الحكومات الإسرائيلية الثلاث الاخيرة (حكومتي نيتنياهو السابقتين وجكومة نفتالي بينيت الحالية) ضمت ما مجموعه 21 وزيرا إسرائيليا من اصول مغربية، كما ان نسبة المغاربة اليهود في المؤسسات العسكرية والأمنية الإسرائيلية تفوق نسبتهم السكانية.[1] كذلك قدم اليهود المغاربة المهاجرين مساهمات كبيرة للمجتمع الإسرائيلي من خلال تقلدهم لمناصب هامة على مستوى الدولة. و حسب الدراسات فإنه يوجد حوالي مليون إسرائيلي من أصول مغربية ولازالوا يعترفون بأصلهم المغربي. فبعضهم يحتل مناصب رفيعة في الإدارة الإسرائيلية، حيث ضمت حكومة بنيامين نتنياهو المشكلة في ماي 2020 ما لا يقل عن 10 وزراء من أصول مغربية.

ومن بعض الشخصيات اليهودية المغربية البارزة الذين قدموا مساهمات كبيرة للمجتمع الإسرائيلي نجد مايلي:

ديفيد ليفي: ولد في المغرب وانتقل إلى إسرائيل وهو طفل. نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق في الحكومة الإسرائيلية. وهو أيضًا رئيس بلدية بيت شيعان السابق وشغل مناصب حكومية مختلفة.

مئير شطريت: ولد مئير في المغرب وانتقل إلى إسرائيل وهو طفل أيضا. وزير الداخلية ووزير المالية الأسبق في الحكومة الإسرائيلية. كما شغل العديد من المناصب الحكومية الأخرى.

أبراهام إيفين-شوشان: ولد أبراهام في المغرب وعندما كان طفلاً انتقل إلى إسرائيل. مؤلف معجم وخبير في اللغة العبرية ، اشتهر بعمله في قاموس Even-Shoshan للغة العبرية الحديثة.

إلياهو م. جولدرات: ولد إلياهو م. جولدرات في إسرائيل لأبوين يهوديين مغربيين. كان فيزيائيًا ومعلمًا في إدارة الأعمال ومؤلفًا لكتاب "الهدف" وكتب أخرى عن إدارة الأعمال.

يتسحاق نافون: ولد في القدس لعائلة من اليهود السفارديم من أصول مغربية. كان رئيسًا لإسرائيل سابقًا ومؤلفًا.

مئير دغان: ولد مئير دغان في العراق لعائلة من اللاجئين اليهود من المغرب. كان رئيسًا سابقًا للموساد ، وكالة المخابرات الإسرائيلية.

[1] وليد عبد الحي، "الجزائر والمغرب من جديد"، https://alhirak-alikhbari.dz/article/tdN5Fofjp7nxxHaTP (2023/04/21)

والآن وبعد استئناف العلاقات الدبلوماسية والتجارية المفتوحة، من المتوقع أن يلعب هذا المجتمع الهام من الناحيتين العددية والسياسية دورًا داعمًا كبيرًا يترافق مع تزايد التبادلات على صعيد الأمن، والأعمال، والعلوم/الطب/البيئة، وغيرها من المجالات.[1]

السياحة اليهودية في المغرب :

ظلت السياحة جانبًا مهمًا للعلاقة المغربية الإسرائيلية. في الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر 1991، كان هناك زيادة في السياحة الإسرائيلية إلى البلاد. زار عدة آلاف من المغاربة الإسرائيليين المملكة في ذلك العقد.[2] أصبحت السياحة الإسرائيلية ظاهرة شائعة في المغرب منذ الألفية الجديدة، ومنذ عام 2004 أصبح لدى الإسرائيليين خيار الطيران مباشرة من تل أبيب إلى المغرب.[3] وتعتبر مدن الدار البيضاء ومراكش وطنجة هي الوجهات الأكثر شعبية للمغاربة الإسرائيليين. ويفضل المغاربة الإسرائيليون الذهاب للمغرب خلال أشهر الصيف، وخلال أعياد الفصح اليهودي وحانوكا. تعتبر المواقع التاريخية أفضل مناطق جذبا للسياح المغاربة الإسرائيليين مثل مسجد الحسن الثاني في الدار البيضاء، وقصر الباهية في مراكش، ومتحف القصبة في طنجة. و تم انشاء متحف بيت يهوذا اليهودي الجديد في طنجة الذي يتخذ من كنيسة الأسياج مقراً له، وهو ثالث متحف يهودي في المغرب والثاني الذي افتتح في عام 2022.

ومنذ إنشاء إسرائيل، حافظ اليهود المغاربة على روابط ثقافية ودينية مع وطنهم. وعلى هذا الأساس، كان الملك الحسن الثاني أول رئيس عربي يلتقي ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، في عام1970[4]. لا تزال السياحة ركيزة مهمة للمغاربة الإسرائيليين لأنها تتيح لهم زيارة منازل أجدادهم والتعرف على تاريخهم. ولأن المغرب والشعب اليهودي مرتبطان ببعضهما البعض وللاعتراف بهذه الحقيقة المركزية للهوية المغربية، أدرج واضعو دستور المملكة الجديد في عام 2011 إشارة إلى الجذور اليهودية (حرفياً ، "العبرية") في البلاد - وهو الاقتباس الوحيد من نوعه في العالم العربي. في الواقع، من المحتمل أنها المرجع الوحيد في أي دستور وطني.[5] لقد تم تضمين إشارة إلى الجذور اليهودية

[1] chettou,op.cit

[2] Levi,op.cit,p.17.

[3]Gadi Hitman & Chen Kertcher ",The Case for Arab-Israeli Normalization during Conflict",**The Journal for Interdisciplinary Middle Eastern Studies** (Vol. 2, Spring 2018), p.59.

[4] نبيل زكاوي، "ملامح العلاقات االمغربية الاسرائلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء"،(قطر:مكتب الجزيرة الدوحة للدراسات، مارس 2022)، ص03

[5] jASON ISAACSON,"the Morocco-Israel Breakthrough: Let The Game-Changing Begin", https://www.ajc.org/news/the-morocco-israel-breakthrough-let-the-game-changing-begin(23/04/2023)

عن طريق اضافة كلمة العبرية جزء مكوّن للهوية المغربية في الدستور المغربي الذي صدر في عام 2011، جاء في ديباجة الدستور المغربي أن "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية والإسلامية والأمازيغية والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية". وبما أن المغرب تعتبر اليهودية جزء من الموروث المغربي، ففي ديسمبر 2021، أعلن الملك محمد السادس عن مبادرة لترميم وتجديد مئات المقابر والمعابد اليهودية. وفي جويلية من العام الماضي أعلن القصر الملكي عبر بيان رسمي لوكالة الأنباء عن تشكيل هيئات تنظيمية للطائفة اليهودية المغربية تهدف إلى تدبير شؤون الطائفة اليهودية في المغرب والمغاربة اليهود في المهجر والمحافظة على التراث اليهودي في المغرب من خلال إنشاء ثلاث هيئات: مؤسسة الديانة اليهودية المغربية، والمجلس الوطني للطائفة اليهودية المغربية، ولجنة اليهود المغاربة بالخارج. يعزز إبراز التراث اليهودي المغربي شرعية الملك كحارس للمجتمع المغربي متعدد الأعراق والأديان، من خلال إدعاء دور "أمير المؤمنين"، وهو لقب موجود في دستور البلاد. ألقى أزولاي الخطاب الملكي: "كقائد للمؤمنين - جميع المؤمنين - أنا أضمن حرية ممارسة العبادة في جميع أنحاء مملكة المغرب".[1]

الرأي العام المغربي حول التطبيع:

إن قرار المغرب بتطبيع العلاقات مع إسرائيل قضية معقدة لا يمكن حصرها إلى عامل واحد. فبالإضافة إلى تراث المغرب اليهودي، فإن هذا القرار تأثر أيضًا بالعوامل السياسية.

إن الرأي العام في المغرب فيما يتعلق بالتطبيع محدود بسبب هيمنة النظام الملكي على صنع القرار. ففي بلد يهيمن فيه النظام الملكي على صنع القرار، قد يكون دور الرأي العام محدودًا لأن الحكومة ليست بالضرورة مسؤولة أمام الشعب من خلال المؤسسات الديمقراطية.

تبين نتائج استطلاع المؤشر العربي لعامي 2019__2020 الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أن 88% من المستجوبين البالغ عددهم 28 ألف شخص على مستوى 13 بلداً عربيّاً يرفضون اعتراف بلدانهم بإسرائيل .وقد كانت أكبر نسبة رفض للاعتراف بإسرائيل في الجزائر، بنسبة

[1] Sam Millner, Morr Link, and Ofir Winter, **Two Years to Israel-Morocco Normalization**: Sustaining the Positive Momentum,I(NSS(insight) No. 1675 | December 202),p.4.

99%.[1] يمكن القول إن هذا يعكس الرفض الشديد للاعتراف بإسرائيل في بعض البلدان العربية بسبب الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتاريخ المتوتر بين الدول العربية وإسرائيل.

استنادًا إلى مؤشر الرأي العربي الذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في 2019-2020 للمغربين، يقدم صورة عما يمكن أن تكون عليه نسبة الرافضين قرار التطبيع مع إسرائيل، إذ اعتبر 70 % من الذين شملهم الاستطلاع أن القضية الفلسطينية تظل "قضية جميع العرب، وليست قضية الفلسطينيين وحدهم"، كما عبر 88 % عن رفضهم اعتراف المغرب بإسرائيل. وهو ما يعني أن جبهة الرافضين للتطبيع لا تزال واسعة في المغرب[2]. وحسب هذا الاستطلاع، هناك جزء كبير من الشعب المغربي لا يؤيد قرار التطبيع مع إسرائيل، ويرون القضية الفلسطينية كقضية تهم العرب جميعًا. أما في السنة التي تلت التطبيع الإسرائيلي تغيرت قليلا نسبة الاستطلاع وبعد اعلان ترامب بمغربية الصحراء الغربيةفي تغريدة على تويتر. فإن المغرب هو الاستثناء الأهم بكل تأكيد. يؤيد 41 % من المواطنين المغربين اتفاق تطبيع بلادهم مع إسرائيل بشكل كبير، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 32% مقارنة باتفاقات إبراهام. يمكن تفسير هذه التحولات إلى حد كبير بسبب حقيقة أنه عقب إعلان الاتفاق، اعترفت الولايات المتحدة رسميًا بالمطالبة الترابية للمغرب على الصحراء الغربية. وعلى الرغم من عدم إلزامية هذا الاعتراف من الناحية القانونية على المستوى الدولي، إلا أن الحصول على دعم من الولايات المتحدة يعد خطوة كبيرة نحو تشريع شرعية هذا الطموح المغربي الطويل الأمد. ونتيجة لهذه المقايضة، يبدو أن المواطنين أصبحوا أكثر ترحيبًا لفكرة السلام مع إسرائيل[3]. تحقيق أهدافه بشأن الصحراء الغربية قد يساعد في إسكات المعارضة الداخلية لقرار اللغرب بشأن التطبيع. بالإضافة إلى ذلك، ربما يكون المغرب قد قدَّر أن ردود الفعل الداخلية ستكون معتدلة نسبيًّا في ضوء ردود الفعل العربية على صفقات التطبيع السابقة مع إسرائيل.[4]

[1] عبد اللطيف الحماموشي،"التقارب الإسرائيلي -الإماراتي :نحو دبلوماسية الثورة المضادة"،**مجلة شؤون فلسطينية**،ع281 (خريف2020)،ص.75.

[2] محمد أحمد بنيس،"المغاربة والتطبيع مع الكيان الصهيوني"،https://www.alaraby.co.uk/politics (2023/04/25)

[3] Michael Robbins,**Arab Public Feelings about Normalization of Arab Countries with Israel**, (Strategic Sectors | Culture & Society 2021,)p.302

[4] Alexis Arieff, Jim Zanotti and Brock R. Williams, **Morocco-Israel Normalization and U.S. Policy Change on Western .Sahara,** (United States :Congressional Research Service (CRS), December 15, 2020), p. 2

ويمثل الشكل أدناه نسبة الاستطلاع للشعوب العربية في تقبلها لاتفاقيات إبراهيم حسب استطلاعات الباروميتر العربي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة 2021 – 2022، وحسب المركز ذاته كانت نسبة المغربيين المؤيديين للتطبيع 31%.[1] عند مقارنة نتائج استطلاع للباروميتر العربي بين عامي 2021 و 2022 نجد تراجع نسبة تأييد المغاربة للتطبيع في 2022 والتي قدرت ب 10% مقارنة بعام 2021.

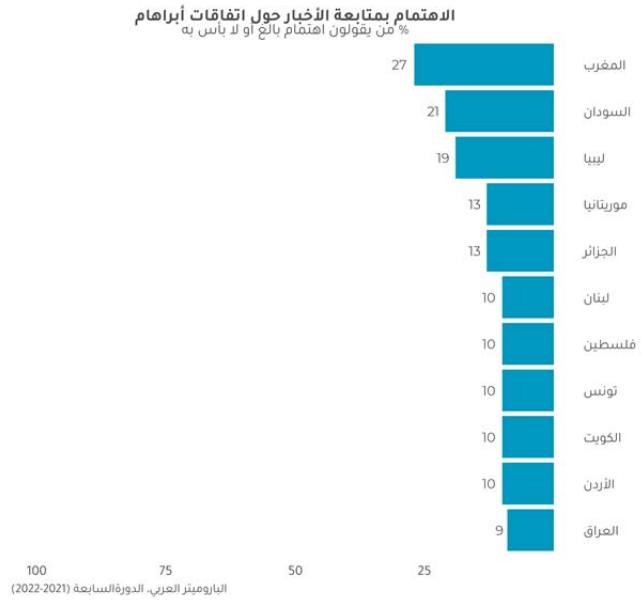

الشكل (2): الاهتمام بمتابعة اتفاقية إبراهيم

[1] كيف ينظر مواطنو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى التطبيع مع إسرائيل؟ (2023/04/28)
https://www.arabbarometer.org/ar/2022/09/كيف-ينظر-مواطنو-الشرق-الأوسط-وشمال-أفر

المبحث الثاني: الدوافع المغربية والإسرائيلية من التطبيع

تطبيع المغرب مع إسرائيل هو ناتج عن تغير استراتجية المغرب، التي أدت إلى تراجع في علاقاتها مع العالم العربي، والتفافها حول العلاقات الافريقية والغربية، لتحقيق مصالحها الاقتصادية وإعادة ترتيب مكانتها على الساحة الدولية. ومن الناحية الجيوسياسية، تحقق العلاقة بينهما مصالح مشتركة: بالنسبة للمغرب وصول علني إلى التعاون الأمني والعسكري الإسرائيلي، ولإسرائيل قبول وتأثير أكبر وتواجد في شمال إفريقيا.

المطلب الأول: الدوافع المغربية

للمغرب دوافع كثيرة من التطبيع مع إسرائيل، والسبب الرئيسي الذي كان وراء استئناف هذا التطبيع هو تغريدة من ترامب حول مغربية الصحراء الغربية وجاء فيها : "انجاز تاريخي آخر، فقد اتفق اثنان من أكبر أصدقائنا، إسرائيل والمغرب، على اقامة علاقات دبلوماسية كاملة." وقال أيضا: " ان المغرب اعترف بالولايات المتحدة في عام 1777، ومن المناسب أن نعترف بسيادته على الصحراء الغربية." وحتى وان كان هذا التصريح لم يتبعه أي اجراءٍ قانوني دولي،ولكنه ساهم في تطبيع العلاقات مرة أخرى بين المغرب وإسرائيل.

قال ترامب :ستشجع الولايات المتحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المغرب، بما في ذلك في اقليم الصحراء الغربية، وسنقوم لهذا الغرض، بفتح قنصلية في جهة الصحراء الغربية، في مدينة الداخلة، من أجل تعزيز الفرص الاقتصادية والاستثمارية لفائدة المنطقة".[1] تحتاج المغرب مساندة أمريكا لها، وهذا ما تعهد به ترامب بالوقوف مع المغرب وتشجعيه اقتصاديا، وأيضا يرى المغرب أن اعتراف امريكا بمغربية الصحراء الغربية انتصارا ولو كان معنويا. أي أن مكتسبات المغربية من تغريدة ترامب : اولا حصول المغرب على تأييد أمريكا له وهذا ما كانت تسعى اليه وترى المغرب أيضا بأن إسرائيل بوابتها للوصول إلى الولايات المتحدة، أما ثانيا الاعتراف بمغربية الصحراء الغربية.

اتفاقية التطبيع بين المغرب وإسرائيل التي توسط فيه إدارة ترامب في ديسمبر 2020، وقع البلدين أكثر من 30 اتفاقية ومذكرة تفاهم تغطي قطاعات تتراوح من الأمن والاستخبارات إلى الجيش والزراعة وإدارة المياه. وقد قامت عدة زيارات رفيعة المستوى بين البلدين. من بين أهم جوانب العلاقة

[1] تغريدة ترامب عبر حسابه على تويتر.

الثنائية الجديدة العنصران العسكري والتجاري، ويمكن القول إن التعاون العسكري هو الأسرع تطورًا.[1] تقدم إسرائيل مساعدة كبيرة للجيش المغربي، الذي يحتاج إلى التعزيز من قدراته بواسطة التكنولوجيا الإسرائيلية. ينظر المغرب إلى التعاون العسكري مع إسرائيل على أنه وسيلة لردع جبهة البوليساريو، وتحقيق توازن على المستوى اللإقليمي، ولكن في الحقيقة هذا التحالف يشكل تهديدا للدول الإقليمية. إن هذه الإتفاقيات ستتيح للمغرب اقتناء معدات أمنية إسرائيلية عالية التكنولوجيا و تطوير الجهاز الأمني والإستخباراتي بالإضافة لذلك أشارت دوائر مقربة من وزارة الدفاع المغربية إلى أن المغرب سيحاول الاستفادة من القدرات العسكرية الكبيرة لإسرائيل في مجال صناعة الطائرات المسيرة "الدرونز" لتعزيز سلاح الجو المغربى. وتأكيدًا على هذا المسار أشارت تقارير إلى أن إسرائيل ستقوم بتحديث 24 طائرة قديمة من طراز "إف 16" أمريكية الصنع لدى المغرب، بالإضافة إلى إمدادها بمنظومات دفاع جوية متقدمة (برق 8) وأسلحة كانت إسرائيل ترفض بيعها للمغرب سابقا.[2] كانت هناك العديد من الزيارات رفيعة المستوى والاتفاقيات الموقعة بين الحكومتين، بما في ذلك اتفاقية الإعفاء من التأشيرة للدبلوماسيين، واتفاقيات الأمن السيبراني والسياحة. يُنظر إلى التعاون الأخير في تطوير وتصنيع طائرات كاميكازي الإسرائيلية بدون طيار في المغرب على أنه علامة أخرى على العلاقات المتنامية بين البلدين.

وفي الآخير، ترى المغرب في تطبيعها مع إسرائيل على أنه خطوة استراتيجية قد تعزز مكانة المملكة الدولية وتعمّق علاقاتها مع الدول الحليفة للولايات المتحدة و الخليجية على وجه الخصوص. وتأتي هذه الخطوة في إطار سعي المملكة المغربية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، وتنويع شراكاتها الاقتصادية والإستراتيجية. وتسعى المغرب من خلال توطيد العلاقات مع إسرائيل إلى الوصول إلى الولايات المتحدة و الحصول على الأسلحة منها، والتي لا تستطيع الحصول عليها إلا برضى إسرائيلي. ويبقى التطبيع المغربي مع إسرائيل هو استمرار لما كان سرا وليس انعطافا في التوجهات.

[1] INTISSAR FAKIR, "MOROCCO AND ISRAEL Economic Opportunities, Military Incentives, and Moral Hazards", **MEI, (december2022),p.3.**

[2] التطبيع المغربي-الإسرائيلي: الدوافع والتداعيات في: https://politicalstreet.org/4722/ (2023/05/02)

المطلب الثاني: الدوافع الإسرائيلية

تأخذ إسرائيل بعين الإعتبار فائدة وتداعيات تطبيع العلاقات مع المغرب بما يتجاوز المكاسب السياسية المحتملة على المدى القصير. فهو فرصة كبيرة لإسرائيل على المدى المتوسط والبعيد.

في البحث عن إتفاقات التطبيع هو التأثير على وعي العرب وعلى وعي الإسرائيليين أنفسهم عبر الحصول على اعتراف أصحاب الحق المسلوب باللصّوصية وإسباغ الشرعية على سرقته لتصبح دولة طبيعية وجزءا من المنطقة مما يساعد الإسرائيليين في تعزيز ثقتهم بأنفسهم بإمكانية بقاء مشروعهم الصهيوني الاستيطاني الإحلالي وربما تخفيف مشاعر الذنب الدفينة لدى الأوساط الإسرائيلية.[1] هدفها الأول هو التحقيق النهائي للمشروع الصهيوني: أي قبول الدولة اليهودية ودمجها في الفضاء الإقليمي.

لا تدخل إسرائيل في صفقات إلا وكانت الرابح الأكبر ، وقد استغلت إسرائيل توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب والتي تم قطعها نهائيا في 2021. حيث وقعت مع المغرب اتفاقيات تعاون عسكري وأمني وإستخباراتي.

للخلاف الجزائري المغربي أهمية كبيرة، بهدف الوصول إلى الغرب الإفريقي، وبيع مزيد من الأسلحة والبرامج الإستراتيجية للضغط على الجزائر واستفزازها بسبب معاداتها التاريخية لها من جهة، والإستفادة اقتصاديا من جهة أخرى.

ستسمح الإتفاقيات الإقتصادية والتجارية الموقعة مع المغرب و إسرائيل بالاستفادة من الموانئ والمطارات المغربية وتصدير منتجاتها إلى أوروبا بسبب القرب الجغرافي بين المغرب وأوروبا، وكذلك تجاه القارات الأمريكية مما يسمح للشركات الإسرائيلية بتخفيض تكاليف النقل وزيادة قدرتها التنافسية في هذه الأسواق، وكذلك تستفيد من اليد العاملة المغربية وبأجور أقل من اليد العاملة الإسرائيلية. هذه الإتفاقيات لها آثار جيوسياسية على المنطقة: تعزز هذه الشراكات موقف إسرائيل في المنطقة، مما يسمح لها بتعزيز وجودها ونفوذها في البلدان المجاورة للمغرب. وأيضا تنافس الصناعات المحلية المغربية.

[1] وديع عواودة، "الأهداف الخفية لإسرائيل في اتفاقات التطبيع مع العرب"،في: https://www.alquds.co.uk (2023/5/02)

كذلك من الأهداف الإسرائلية أن السوق المغربي يمثل بوابة اقتصادية مهمة في إفريقيا، خصوصا مع الدول التي لا توجد لها علاقات مع إسرائيل، تلعب هنا المغرب كوسيط تتدفق عبره السلع واحتياجات الدول الإفريقية للبضائع الإسرائيلية. وبالتالي تساهم التجارة في وصول إسرائيل لغرب إفريقيا وتغلغلها هناك بسهولة خصوصا ومع الأنظمة الإفريقية المصبوغة بالفساد وبالتبعية للدول الغربية، مما سيجعل إسرائيل تتمكن من الاستفادة من مواردها الغنية.

قُدِم هذا التطبيع لإسرائيل على طبق من ذهب، والتي لم تبذل أي جهد لنيله. وقد يكون التطبيع أداة هيمنة في يد إسرائيل وهي معروفة بسياستها التوسيعة ورغبتها في أن تكون قوة اقليمية تتحكم في قضايا الدول المجاورة كعلاقة الشمال بالجنوب.

المبحث الثالث: مجالات التعاون والشراكة

التعاون بين إسرائيل والمغرب المتصاعد وغير المحدود، له عواقب وخيمة على الوضع السياسي والأمني في منطقة المغرب العربي. أدت العلاقات الدبلوماسية المستأنفة مؤخرًا بين البلدين إلى تكثيف التعاون العسكري والاستخباراتي. وستؤثر هذة الإتفاقيات والتعاونات في زعزعة الإستقرار في المنطقة، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات بين الجزائر والمغرب.

المطلب الأول : الإتفاقيات العسكرية

تركز الاتفاقيات على تعزيز التعاون الدفاعي بين البلدين، بما في ذلك التدريب وتبادل المعلومات الاستخباراتية. شراء الأسلحة، الأمن السيبراني والتدريبات العسكرية.

تؤكد المصادر الإسرائيلية أنها توفر للمغرب الخبرة الأمنية والإستخبارتية اللازمة لضمان تفوق المغرب االأمني والعسكري على جيرانه.[1]

زودت إسرائيل الرباط بكمية كبيرة من المعلومات الاستخبارية عن الجزائر ومصر ورفعت مستوى الجيش المغربي من خلال تقديم الدعم في شكل مبيعات أسلحة ومساعدة فنية. باعت إسرائيل دبابات AMX 13 فرنسية الصنع إلى المغرب عبر إيران ، ودربت الطيارين المغاربة ، الذين كانت طائراتهم المقاتلة الأكثر تقدمًا في ذلك الوقت هي الطائرة السوفيتية القديمة MiG 17.[2] يبدو أن صفقة الأسلحة الاولى كانت في العام 1963 في ظل التوتر العسكري مع الجزائر، التي حظيت بدعم مصري، في

[1] - Faisal Shallal Abbas, Majeed Kamil Hamzah and Ahmed Abid Esmael, **the Prospects for Normalization Between .Morocco and Israel Under King Mohammed Vi,** (Opcion, Año 35, Nº Especial 2,2019) p. 2904.

[2]

اطار الصفقة، التي تمت بوساطة شاه إيران، زودت إسرائيل المغرب بطائرات وسفن حربية ومعدات عسكرية. وفي العام 1975، قدمت إسرائيل مساعدات عسكرية للمغرب ودعمته في المعركة ضد الثوار الصحراويين.[1]

في عام 2009، وفقًا لصحيفة Le Tan المغربية، تعاقد المغرب مع إسرائيل لشراء معدات عسكرية لتزويد طائرات F16 في الجو.

ولا يخفى بالطبع أن المغرب تشتري منذ زمن طويل أسلحة إسرائيلية، ومن الدلائل على النجاحات الأخيرة المحققة في هذا المجال هو أن المملكة أصبحت حاليًا مجهزة بطائرات مسيّرة من نوع "هيرون" حصلت عليها من القطاع الدفاعي الإسرائيلي.[2] جاءفي تقرير الصحيفة العبرية هارتس العام الماضي، أن العلاقات الأمنية السرية بين المغرب وإسرائيل، كانت قد توطدت منذ اتفاقات أوسلو عام 1993. وذكرت أن المغرب اشترى عام 2014، ثلاث طائرات من دون طيار من طراز هيرون، بقيمة 50 مليون دولار. وتحلق هيرون في الجو لمدة 45 ساعة على علو 35 ألف قدم. و أشارت الصحيفة أيضا إلى أن الجيش الإسرائيلي استضاف وحدة كوماندوز المغربية في تمرين متعدد الجنسيات في جويلية 2021.

في نوفمبر 2021 ، وقع وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بيني غانتس مذكرة تفاهم في الرباط تنظم العلاقات الأمنية مع المغرب. أصبح وزير الدفاع الإسرائيلي ، بيني غانتس ، أول وزير إسرائيلي يزور المغرب وقع غانتس مذكرة تفاهم مع وزير الدفاع المغربي عبد اللطيف لوديي لإقامة علاقات عسكرية. ونوعت مذكرة التفاهم العلاقات الثنائية لتشمل أيضًا التعاون الدفاعي، ومبيعات الأسلحة، والتدريبات المشتركة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية. في بيان أدلى به لوسائل الإعلام، صرح غانتس أن الاتفاقية كانت "مهمة للغاية وستسمح لنا بتبادل الأفكار والدخول في مشاريع مشتركة وتمكين الصادرات العسكرية الإسرائيلية هنا". بدأت المغرب وإسرائيل بحملة تعاون أمني غير مسبوقة بعد تطبيعهما، مدفوعةً تحديدًا بتصاعد "التحديات" بين المغرب والجزائر. وبالفعل، بعد مرور أقل من عام على توقيع اتفاقات أبراهام بين المغرب وإسرائيل، وقّع بيني غانتس ونظيره المغربي، عبد اللطيف

[1] جمال زحالقة،تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل، **مجلة قضايا إسرائلية**، ع81،(2021)، ص.40.

[2] محمد اشتاتوا، "المغرب وإسرائيل ومستقبل منتدى النقب"، في: **(2023/05/03)**
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almghrb-wasrayyl-wmstqbl-mntdy-alnqb

لوديي، مذكرة تفاهم بشأن عقود الدفاع، ما يشير إلى بداية مجال الدفاع بين البلدين[1]. نوفمبر 2021، وحسب صحيفة هارتس اشترت المغرب من إسرائيل طائرات من طراز "هاروب. وتوصف بأنّها ذخيرة متسكعة أو طائرة مسيرة انتحارية.

في فيفري 2022، أُفيد بأنّ الصناعات الجوية الإسرائيلية ستزوّد المغرب بمنظومة الدفاع الجوي المدمجة ضد جملة متنوعة وواسعة من التهديدات الجوية، من مروحيات وطائرات، مروراً بطائرات مسيرة، وصولاً إلى صواريخ جوالة[2]. وقعت المغرب وإسرائيل صفقة عسكرية بقيمة 500 مليون دولار ،زودت فيها إسرائيل المغرب بأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي Barak MX.(باراك إم أكس).

قدمت شركة صناعات الفضاء الإسرائيلية للمغرب نظام" باراك إم إكس "المضاد للطائرات، وهو قادر على إزالة التهديدات على بُعد 150 كيلومترًا، في صفقة شملت أيضًا أنظمة رادار من أنظمة "إيلتا"، وهو نظام مضاد للطائرات المسيّرة من صنع شركة "سكاي لوك"، كما جرت مباحثات حول تحديث طائرة "إف 5" المغربية. وبحسب الاستخبارات الأفريقية، تبني المغرب بدورها وحدات لتصنيع طائرات كاميكازي[3]. تكتسب طائرات كاميكازي بدون طيار ، شعبية بين القوات العسكرية، نظرًا لقدرتها على العمل كطائرة تقليدية بدون طيار وصاروخ. تم تصميم هذه الطائرات بدون طيار لتحوم فوق منطقة الهدف حتى يتم تحديد الهدف ثم تصطدم بالهدف المحدد. أصبح تطوير هذه الطائرات بدون طيار محط اهتمام العديد من الدول، بما في ذلك المغرب، الذي أنشأ مؤخرًا وحدة متخصصة لتصنيع وتطوير طائرات كاميكازي إسرائيلية الصنع ، وفقًا للتقارير. ذكرت مجلة "أفريك إنتليجنس" الفرنسية أن المغرب بدأ تصنيع وتطوير طائرات بدون طيار إسرائيلية من طراز كاميكازي بعد شهور من المفاوضات مع شركة الصناعات الفضائية الإسرائيلية. وذكر المقال أن المغرب أنشأ وحدة متخصصة لتصنيع وتطوير هذه الطائرات بدون طيار داخل أراضيه لتعزيز التعاون الأمني والعسكري الإسرائيلي المغربي. تم تصميمها لتدمير قواعد الدفاع الجوي وأنظمة الرادار.

---

[1] نفس المرجع.

[2] هآرتس" تكشف عن أنواع صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى المغرب، في: (2023/05/05)
https://www.almayadeen.net/news/politics/هآرتس-تكشف-عن-أنواع-صادرات-الأسلحة-الإسرائيلية-إلى-المغرب

[3] اشتاتو، مرجع سابق.

بقيت المغرب تشتري الأسلحة بسرية تامة من إسرائيل حتى زيارة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال أفيف كوخافي للمغرب في جويلية 2022، وأصبحت العقود تتم علنًا بين البلدين. وحسب وسائل الإعلام ناقش الجانب الإسرائيلي استخدام القوات الجوية الإسرائيلية للقواعد المغربية. حيث زار كوخافي قاعدة بن جرير الجوية.

في جوان 2022 شارك ضباط من الجيش الإسرائيلي في مناورة عسكرية علنية في المغرب، أُطلق عليها "الأسد الأفريقي 2022"، المنظمة من طرف بين الولايات المتحدة والمغرب، وحسب مقال في موقع واشنطن انسيتوت قامت وزارة الدفاع الإسرائيلية بإرسال ضابطين في الجيش الإسرائيلي ومسؤول كبير في وزارة الدفاع للانضمام إلى ما مجموعه 7500 جندي لهذه التدريبات العسكرية.

وفي سبتمبر 2022، أول زيارة رسمية لقائد عسكري مغربي رفيع المستوى إلى تل أبيب. حيث اجتمع المفتش العام للقوات المسلحة الملكية المغربية بلخير الفاروق مع رئيس أركان جيش الإسرائيلي أفيف كوخافي من أجل تعزيز التعاون بين الجيشين وتوسيعه ليشمل مجالات التكنولوجيا.

انعقد الاجتماع الأول للجنة متابعة التعاون الدفاعي المغربي الإسرائيلي يومي 16 و17 جانفي 2023 بالرباط، انعقد من قبل المفتش العام للقوات المسلحة الجنرال بلخير الفاروق مع مدير مكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية درور شالوم. و أفاد بيان للقوات المسلحة الملكية المغربية أن البلدين اتفقا على توسيع تعاونهما العسكري، ليشمل الاستعلام والدفاع الجوي والحرب الالكترونية. وتضمن الاتفاق أيضا التعاون في مجال الصناعة الدفاعية ونقل التكنولوجيا.

يمكن أن تؤثر هذه الصفقات سلبًا على العلاقات الدبلوماسية للمغرب مع بعض الدول العربية التي لا تعترف بإسرائيل، وخاصة مع الجزائر كونها تشارك المغرب حدودها السياسية، من حق الجزائر أن تعزز من قدراتها العسكرية، ولكن هذا قد يؤدي إلى المعضلة الأمنية بين الجارتين. ارتفعت مخصصات الميزانية في المغرب والجزائر في عام 2023. خصصت الجزائر 23 مليار دولار لقطاع الأسلحة والدفاع، بحسب مشروع قانون المالية الذي أقره مجلس النواب. بزيادة 130٪ عن العام السابق، و 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 5.5٪ في عام 2022.

وفي فيفري من العام الجاري، زار قائد سلاح الجو الإسرائيلي الجنرال تومر بار المغرب. التقى مع نظيره المغربي مفتش القوات الملكية الجوية، الجنرال العابد العلوي بوحامد، حيث "أثنى القائدان على تعزيز التعاون بين الجيشين وبحثا قضايا عسكرية مركزية ومن ضمنها حماية السماء واجراء تدريبات جوية مشتركة." حسب بيان للجيش الإسرائيلي. وأضاف البيان أيضا عن قائد سلاح الجو الإسرائيلي " سنسعى ونعمل على تطوير مجالات التعاون والمصالح المشتركة وسنعزز الشراكة في التدريبات والخبرة وذلك بهدف الحفاظ على الاستقرار الاقليمي."

من الواضح أن مصلحة إسرائيل تكمن في توقيع اتفاقيات عسكرية عديدة مع المغرب، لتأسس أحلاف قوية و تعزز علاقاتها في الشرق الأوسط و إفريقيا. وربما يريد المغرب أيضا تعظيم قوته لمواجهة الجزائر والوقوف بالند لها بسبب دعمها لجبهة البوليساريو .

وبالرغم من كل هذه الإتفاقيات والزيارات بين المغرب وإسرائيل، لم تعترف إسرائيل رسميًا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، على الرغم من ضغوط الرباط عليها للقيام بذلك، حيث اشترطت الرباط فتح سفارة مغربية في تل أبيب مقابل إعتراف هذه الأخيرة بمغربية الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: التعاون الإستخباراتي

زودت إسرائيل االمغرب برنامج تجسس لشركة NSO Group استعملته لأغراض مراقبة المعارضة. اتهمت منظمات حقوق الإنسان، منها منظمة العفو الدولية،ان السلطات المغربية في 2017 قامت باستخدام 'بيغاسوس" Pegasus" " التابع لهذه الشركة، لاستهداف نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين. مجموعة NSO هي شركة تكنولوجيا إسرائيلية متخصصة في تطوير وبيع برامج التجسس للحكومات . بيغاسوس هو برنامج تجسس متطور يمكنه التسلل إلى الأجهزة المحمولة. وفي جويلية من عام 2021، كشفت تحقيقات عن تورط المغرب بالتجسس على هاتف الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون والعديد من الصحفيين الفرنسيين. وفي تقرير أصدرته لجنة التحقيق التابعة للبرلمان الأوروبي في نوفمبر الفارط ورد في التقرير أن: لم ترد أي تقارير عن احتمال شراء السلطات الإيطالية لبرامج تجسس. باستثناء رئيس الوزراء ورئيس المفوضية الأوروبية السابق رومانو برودي، الذي تم التجسس عليه باستخدام بيجاسوس من قبل الاستخبارات المغربية، لم يتم الإبلاغ عن أي حالات تجسس رفيعة المستوى. كمبعوث خاص سابق للأمم المتحدة إلى الساحل، من الممكن أن يكون هدفًا هاما للمغرب، نظرًا لشبكته مع شخصيات رفيعة المستوى في الصحراء الغربية

أو الجزائر[1]. يشير هذا التقرير إلى أن المخابرات المغربية قامت بالتجسس على رئيس الوزراء الايطالي ورئيس المفوضية الأوروبية السابق رومانو برودي بسبب دوره كمبعوث خاص للأمم المتحدة بسبب اتصالاته مع شخصيات رفيعة المستوى من الصحراء الغربية أو الجزائر. في جويلية 2021 ، أفادت وسائل الإعلام أن المغرب استخدم برنامج التجسس الإسرائيلي بيغاسوس لاختراق هواتف المسؤولين الجزائريين.

التطور المثير للإنتباه هو اتجاه التعاون االأمن والعسكري بين الطرفين للنمو بشكل متزايد في مرحلة التطبيع السياسي. من جهة أولى، فالتنسيق الأمني الذي كان أساس العلاقات التاريخية بين البلدين طفا على واجهة علاقاتهما المستعادة بشكل رسمي، فمن الثابت أنه "استند التعاون الأمني بين إسرائيل والمغرب إلى أن للنظامين توجهات غربية وعلاقات متميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية[2]. في تقرير نُشر في عام 2014 من قبل القسم البريطاني لابتكار الأعمال والمهارات التي تشرف على الصادرات الدفاعية البريطانية،يزعم التقرير بأن إسرائيل باعت للمغرب أنظمة الحرب الإلكترونية والاتصالات والمراقبة والتحكم، حيث يتم تنفيذ صفقات الأسلحة عادةً من خلال طرف ثالث.

وأكد نائب مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق تشاك فريليش أن "التفاهم مع المغرب يفتح حقبة جديدة، لكنه لا يغير التعاون الأمني الذي كان موجودًا ".[3] كما تعهدت إسرائيل للمغرب بتوفير الخبرة الأمنية والاستخبارية اللازمة والتدريبات الخاصة بها، لضمان تفوق المغرب الأمني والعسكري على جيرانه. عن طريق توفيره للمغرب معدات أمنية إسرائيلية عالية التكنولوجيا. وحسب الصحيفة الإسبانية "إسبانيول" حصل المغرب على 150 طائرة بدون طيار من شركة إسرائيلية متخصصة BlueBird Aero Systems لخدمة أهدافه في التجسس والاستطلاع والمراقبة.

وفي زيارة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أرفيف كوخافي في جويلية 2022 والتي تحدثنا عنها سابقا. أعلن الجيش الإسرائيلي في بيان أن رئيس أركانه "ناقش فرص التعاون العسكري، سواء في التدريبات أو في المجالات العملياتية والاستخباراتية."

[1] **DRAFT REPORT Committee of Inquiry to investigate the use of Pegasus and equivalent surveillance spyware**, (8.11.2022),p.88.

[2] زحالقة، مرجع سابق،ص3.

[3]"A new era in Israel-Morocco relations ": (08/05/2023)
https://www.unav.edu/web/global-affairs/a-new-era-in-israel-morocco-relations

ولا يخفى على أحد أن إسرائيل تراقب الجزائر، وخاصة صفقات الجيش الجزائري، بسبب معاداة الجزائر لإسرائيل ورفضها لقرار التطبيع المغربي. في عام 2016 أكدت التقارير التي كشفت عنها الصحف العبرية أن إسرائيل تراقب عن كثب تطوّر وقوة الترسانة العسكرية الجزائرية. أكد تقرير الصحيفة الإسرائيلية "تايمز أوف إسرائيل" ، أن الموساد وضع الحكومة الإسرائيلية منذ سنة 2009 على أهبة استعداد دائم، بخصوص التوسّع الخطير للقوات البحرية الجزائرية، القادرة على تشكيل خطر على الأمن الداخلي لإسرائيل، لاسيما وأن التجارة البحرية الإسرائيلية تمثل 70 بالمائة من إجمالي تجارتها الخارجية، والتي تعبّر مضيق جبل طارق مرورا بالسواحل الجزائرية على بعد 185 كيلومتر وفي هذا الإطار، أوصت دوائر أمنية إسرائيلية بمراقبة بناء القوات الجزائرية، وتطلعاتها إلى التفوق البحري وأنشطتها العملياتية.[1] هذه التصريحات كانت قبل التطبيع المغربي الإسرائيلي، والآن وعند وصول إسرائيل للحدود السياسية للجزائر, ماهي الإجراءات التي قد تتبعها إسرائيل ضد الجزائر لحماية وتمرير مصالحها في المنطقة أو انتقاما من المواقف الجزائرية ضدها. بدون شك إن التواجد الإسرائيلي على الحدود الغربية للجزائر يشكل تهديدا على الأمن الوطني الجزائري.

في فيفري الماضي، اتهمت الجزائر المغرب وإسرائيل بشن هجوم إلكتروني على الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية الرسمية. وبحسب التلفزيون الجزائري الرسمي، تعرض الموقع لسلسلة من الهجمات الإلكترونية الخطيرة.

وقد يؤدي زيادة التعاون بين إسرائيل والمغرب أيضًا إلى تعزيز صورة إسرائيل كقوة إقليمية، مما قد يكون له عواقب جيوسياسية أوسع. كما يمكن أن يعقد العلاقات بين المغرب والدول العربية الأخرى، خاصة تلك التي علاقاتها مع إسرائيل متوترة.

إنّ عواقب التعاون بين إسرائيل والمغرب في منطقة المغرب العربي يعتمد إلى حد كبير على كيفية رد فعل الفاعلين الإقليميين الآخرين على هذا الوضع.

[1] فتحي خطاب،" إسرائيل تضع الجزائر في قائمة «أشد أعدائها».. والموساد يحذر من قوة جيشها" في: (2023/05/10) https://www.alghad.tv/إسرائيل-تضع-الجزائر-في-قائمة-أشد-أعدا

الفصل الثالث

مستقبل المنطقة المغاربية على ضوء التغيرات الإقليمية والدولية

الفصل الثالث: مستقبل المنطقة المغاربية على ضوء التغيرات الاقليمية والدولية

تمهيد:

تشهد المنطقة المغاربية بعض العقبات بسبب عوامل مختلفة تساهم في تثبيط مدى تفاعل العلاقات المغاربية. وتمس التغيرات الجديدة في المنطقة المغاربية العلاقات الجزائرية المغربية.

سادت علاقات دول المغرب العربي الإنفراج أحيانا والتوتر في الكثير من الأحيان، حيث شهدت المنطقة حربا حدودية بين المغرب والجزائر عام 1963. وبعد ذلك تأسيس اتحاد المغرب العربي في 1989، بطموح صنع تكتل اقتصادي وسياسي مغاربي قوي ينافس التكتلات الإقليمية الأخرى، لكن حاليا توقف عمل الاتحاد بصفة شبه نهائية وبقي على شكل رمزي فقط. وهذا بسبب الخلافات بين دول المنطقة كالعلاقات بين ليبيا وموريتانيا من ناحية والجزائر والمغرب من ناحية أخرى وقيام مايُسمى بثورات الربيع العربي في المغرب العربي خاصة بعد سقوط ليبيا ومقتل القذافي وتنحية زين الدين عابدين من الحكم، اللذان كانا من مؤسسي الإتحاد. وحاليا التطبيع المغربي مع إسرائيل الذي بسببه عادت التوترات من جديد في المنطقة. ويطمح المغرب عن طريق التطبيع إلى أن تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مستقبل المنطقة المغاربية على ضوء التغيرات الاقليمية والدولية. ففي المبحث الأول سنغطي انعكاسات التطبيع على التوازنات الاقليمية في المنطقة المغاربية وموقف الجزائر من التطبيع. أما في المبحث الثاني سيكون حول أثر التغيرات الاقليمية والدولية على مستقبل العلاقات المغاربية. ونختم هذا الفصل بوضع سيناريوهات العلاقات المغاربية.

المبحث الأول: انعكاسات التطبيع على التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية

واجهت المنطقة المغاربية عدة أزمات إقليمية مثل الأزمة الليبية التي كان لها تأثير سلبي على استقرار وأمن المنطقة. بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والهجرة غير الشرعية وغياب التنسيق الأمني بين الدول المغاربية. وبعد التطبيع المغربي الإسرائيلي تفاقم تأزم العلاقات وتعقد الوضع الجيوسياسي في المنطقة خصوصا بين الجزائر والمغرب.

المطلب الأول: موقف الجزائر من التطبيع

لاتزال الجزائر متمسكة بمواقفها والمتمثلة في مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ورفض أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، وللشعوب المستعمرة الحق في تقرير مصيرها، والتعاون الدولي وحسن الجوار، ودعمها لوحدة الشعوب الافريقية والعربية خصوصا العلاقات بين دول المغرب العربي بحكم أنها تشاطرها التاريخ والحضارة ذاتها والجزائر تتوسط المغرب العربي هذا ما يجعلها قوة اقليمية تزيد من قدرتها على قيادة هذا التكتل .

لطالما كانت الجزائر واضحة في موقفها من التطبيع مع إسرائيل، موقف تاريخي و ثابت في معارضة التطبيع والتنديد به، وتكريساً لنفس مبادئ الثورة. موقف الجزائر من التطبيع المغربي مع إسرائيل عبرت عنه الحكومة الجزائرية بوضوح. فقد أعربت الجزائر رسمياً عن معارضتها لتطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل. وتؤيد الجزائر حق الشعب الفلسطيني في قيام الدولة الفلسطينية في حدود 1967، وعاصمتها القدس الشريف . وقد أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أن الجزائر لا تقبل التطبيع مع إسرائيل، وأن العلاقات معها لا يمكن أن تتحسن إلا بعد حل القضية الفلسطينية على أساس حقوق الشعب الفلسطيني ومطالبه الشرعية ووفقا للقانون الدولي. وقال الرئيس تبون في مقابلة تلفزيونية مع صحف جزائرية بثها التفزيون الحكومي "نلاحظ نوعاً من الهرولة نحو التطبيع، لن نشارك فيها ولا نباركها"، مضيفاً أن القضية الفلسطينية لدى الشعب الجزائري وحكومته تبقى مقدسة، وهي أم القضايا.

وأكد تبون أن تحرك المغرب لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل يتناقض مع موقف جامعة الدول العربية بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وقال إن أي تطبيع للعلاقات يجب أن يكون

مشروطًا باحترام إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بحقوق الفلسطينيين. إن معارضة الجزائر لتطبيع المغرب للعلاقات مع إسرائيل متجذرة في دعمها الثابت للفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير. كانت الجزائر حازمة في موقفها ضد قرار المغرب، رافضة أي شكل من أشكال الضغط من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. فبالنسبة للجزائر التضامن مع فلسطين هو أمر غير قابل للنقاش.

ويعتبر الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية جزءًا من سياسة الجزائر الخارجية التي تنص على دعم الشعوب المستضعفة وللشعوب المستعمرة حق في تقرير مصيرها، وعلى تحقيق السلام والاستقرار في العالم. وتعتبر الجزائر أحد الدول التي تولي أهمية كبيرة في العالم العربي في دعم القضية الفلسطينية، وتسعى دائمًا لتوحيد الموقف العربي والدولي تجاه هذه القضية. وقد قال سفير دولة فلسطين بالجزائر فايز أبوعيطة عبر إذاعة الجزائر الدولية إن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون لم يترك الشعب الفلسطيني ويدعم صموده ويقف سدا منيعا أمام عملية التطبيع التي يحاول الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية فرضها على الأمة العربية والإسلامية.

وعلى الصعيد الشعبي، يرى معظم الجزائريين أن التطبيع خيانة للقضية الفلسطينية وإهانة لتضامنهم العربي. وتظهر معظم استطلاعات الرأي في الجزائر والتي أشرنا إليها في الفصل السابق معارضة قوية لتطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل. ويرى الجزائريون في هذا التطبيع أنه لا يخدم مصالح الشعب الفلسطيني. كما يتعارض التطبيع مع مصالح وقيم معظم الجزائريين، ويرونه انحيازًا للمصالح الأمريكية والإسرائيلية على حساب الدول العربية والإسلامية.

لاتزال الجزائر حكومة وشعبا مصممة على رفض التطبيع بكل أشكاله وأنواعه، وعدم إعطاء إسرائيل أية فرصة لكي تكتسب الشرعية الدولية والإقليمية التي طالما تحلم بها ولم تحققها حتى بعد اتفاقيات إبراهيم.

في المقابل، اختارت بعض الدول العربية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل. كما هو حال الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب. أما بالنسبة للدول الإفريقية ، فإن معظمها لم يعبر

رسميًا عن موقفه من التطبيع المغربي مع إسرائيل. واختارت بعض الدول الأفريقية تطبيع علاقاتها مع إسرائيل مثل تشاد ومالي.

المطلب الثاني: دور التطبيع في توتر العلاقات الجزائرية المغربية

أدى تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل إلى زيادة توتر العلاقات بين المغرب والجزائر. واعتبرت الجزائر اتفاق التطبيع بين المغرب وإسرائيل خيانة للقضية الفلسطينية واستغلال إسرائيل لتمرير قضية الصحراء الغربية لصالحها. وزاد اتفاق التطبيع من تعقيد العلاقة المتوترة بين الجارتين.

اشتدت التوترات بين البلدين في ديسمبر 2020 بعد تطبيع المغرب للعلاقات مع إسرائيل واعتراف الولايات المتحدة بسيادة المملكة على الصحراء الغربية. ومن الممكن أن يكون لتطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل تداعيات على الديناميكيات الإقليمية والعلاقات بين البلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط على المدى البعيد.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية تنتقد تطبيع المغرب للعلاقات مع إسرائيل، قائلة إن ذلك يمس القضية الفلسطينية ويعقد الاستقرار الإقليمي. وصرح وزير الخارجية الجزائري الأسبق رمطان لعمامرة في البيان الذي أعلن فيه قطع العلاقات مع المغرب: "وعلى صعيد الأمن الإقليمي، فإن قيام السلطات المغربية بمنح موطئ قدم لقوة عسكرية أجنبية في المنطقة المغاربية وتحريض ممثلها على الإدلاء بتصريحات كاذبة وكيدية ضد دولة جارة، يشكل عملا خطيرا وغير مسؤول ينتهك أحكام المادة 5 من معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون المبرمة بين الجزائر والمغرب، فضلا عن كونه يتنافى تماما مع الالتزامات التي تم التعهد بها" وأضاف أيضا : "فقد عملت الجزائر جاهدة على إقامة علاقات عادية مع الجار المغربي. من هذا المنطلق، جاءت معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون وكذا اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين، الموقعتين في إفران عام 1969 والرباط عام 1972 لتكريس مبدأ حرمة الحدود الموروثة غداة الاستقلال." ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن العمامرة قوله "لقد حول المغرب أراضيه إلى منصة تسمح للقوى الأجنبية بالتحدث بعداء بشأن الجزائر".

في صيف 2021، اتهمت الجزائر جماعات قالت إنها مرتبطة بإسرائيل والمغرب بتعمد إشعال الحرائق في الغابات الجزائرية التي أودت بحياة العشرات وأحرقت مئات من الغابات.

.

في يوم 24 اوت 2021، أعلن وزير الخارجية الجزائري قرار الجزائر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب. وجاءت هذه الخطوة بعد أقل من أسبوع من قرار المجلس الأعلى للأمن الجزائري إعادة النظر في علاقاته الدبلوماسية مع جاره المغرب. حيث صرح الرئيس عبد المجيد تبون أمام اجتماع لمجلس الأمن الأعلى الجزائري بأن "الأعمال العدائية المستمرة التي يرتكبها المغرب تعني الحاجة إلى مراجعة العلاقات بين البلدين وتكثيف عمليات التفتيش الأمني" على الحدود الغربية. مع المغرب، حسبما ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية. حينها استدعت الجزائر سفيرها من المغرب وعلقت جميع الرحلات الجوية بين البلدين. كما اتهمت الجزائر المغرب باستخدام التطبيع مع إسرائيل للتجسس على الجزائر وزعزعة استقرار المنطقة.

من جهة أخرى، في جويلية 2021، قال سفير المغرب لدى الأمم المتحدة عمر هلال في اجتماع لدول حركة عدم الانحياز الافتراضي بأذربيجان قال إن سكان منطقة القبائل الأمازيغية الجزائرية يجب أن يكون لهم الحق في تحديد وضعهم ودعى إلى استقلال المنطقة. وقد ساند السفير الجماعات التي تصفها الجزائر بالارهابية والتي تريد فصل منطقة القبايل عن الجزائر ردًا على دعمها لجبهة البوليساريو.

وردت الخارجية الجزائرية في بيان:"الممثلية الدبلوماسية المغربية بنيويورك وزعت وثيقة رسمية على جميع الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، يكرس محتواها بصفة رسمية انخراط المغرب في حملة معادية للجزائر." وأوضح البيان أنّ "الوثيقة عبرت عن دعم ظاهر وصريح لما تزعم بأنه حق تقرير المصير للشعب القبائلي". اتهمت الجزائر المغرب بالتآمر عليها ودعم منظمتي الماك ورشاد التي صنفتهم الجزائر بالمنظمات الإرهابية. وتلت هذه الأحداث قيام الجزائر بعدة إجراءات منها منع الطائرات المغربية من التحليق فوق الأجواء الجزائرية، وعدم تجديد اتفاق نقل الغاز الجزائري عبر أنبوب المغرب إلى إسبانيا.

في نوفمبر 2021، أعلنت الرئاسة الجزائرية عن قيام الجيش المغربي باستهداف شاحنتين جزائريتين في هجوم راح ضحيته ثلاثة موطنين كانوا عائدين من موريتانيا بعد نقلهم البضائع هناك. واتهمت الجزائر المغرب بأنه اختار توقيتا رمزيا يصادف احتفالات الثورة الجزائرية.

و من جهة أخرى، في جويلية 2022، دعى الملك محمد السادس إلى تحسين العلاقات مع الجزائر. وقال الملك في بيان بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لانضمامه إلى الرئاسة "نطمح للعمل مع الرئاسة الجزائرية حتى يعمل المغرب والجزائر يدا بيد على إقامة علاقات طبيعية بين الشعبين الشقيقين".

وفي 2022، دعت الجزائر الملك المغربي لحضور قمة لجامعة الدول العربية، والتي انعقدت في 1 و 2 نوفمبر 2022 في الجزائر العاصمة. وذكرت بعض التقارير الإعلامية أن الملك سيحضر القمة. لكنه لم يحضر وعوضه وزير خارجيته ناصر بوريطة.

أدى موقف الجزائر من قضية التطبيع إلى مزيد من التوتر بين الجزائر والمغرب، خصوصا بعد زيادة التعاون الأمني والعسكري بين المغرب وإسرائيل. حيث زار وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بيني غانتس، الرباط ووقع اتفاقية إطارية للتعاون الأمني بينهما. ويُمكِن هذا الإتفاق المغرب الحصول على معدات أمنية إسرائيلية عالية التقنية. وبملاحظة مدى زيادة الانفاقات والميزانية العسكرية بين البلدين، يمكن القول بأن البلدين دخلا سباق التسلح فيما بينهما. ففي هذا العام خصصت الجزائر ميزاينة مايقارب 22 مليار دولار للجيش، فيما خصص المغرب ميزانية حوالي 17 مليار دولار لوزارة الدفاع. وهذا مايقودنا إلى النظرية الواقعية الجديدة، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن النظام الدولي هو نظام فوضوي وفي ظل عدم الثقة المتبادلة بين الدول لغياب سلطة فوق قومية تتحكم في سلوكيات الدول، فإن الدول تسعى إلى تحقيق أمنها بمفردها عن طريق رفع ترساناتها العسكرية مهددة بعضها البعض بفعل ورد فعل، وهو ما يعرف بالمعضلة الأمنية. إن الإجراءات التي تتخذها الجزائر لتوفير أمنها من الجارة المغرب خصوصا بعد التطبيع مع إسرائيل قائم على شكها في نوايا المغرب، وفي نفس الوقت ترى المغرب أن هذه الإجراءات الجزائرية تشكل تهديدا لها والتي هي بدورها تعمل على تقوية ترساناتها الحربية.

إن تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل كان له أثر سلبي على العلاقات الجزائرية المغربية المتوترة من قبل. وانّ التوسع العسكري الإسرائيلي في شمال إفريقيا وغربها، يهدد الأمن الوطني الجزائري، ويصعب أي تقارب بين الجزائر والمغرب. وفي الآخير إنّ مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية معتمد على الحكومة الرشيدة لكلا البلدين، ويصعب حاليا التنبؤ ما إذا ستخف حدة التوتر بينهما.

المطلب الثالث: التهديدات المغربية الإسرائيلية للأمن الوطني الجزائري

لطالما كانت الجزائر داعماً قوياً للقضية الفلسطينية وكانت تنتقد سياسات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني. كما أعربت الجزائر عن مخاوفها بشأن توسع نفوذ إسرائيل في المغرب والآثار المحتملة لذلك على الإستقرار والأمن الإقليميين. لا شك في أن إختراق إسرائيل للمنطقة المغاربية يشكل تهديدا لدول المنطقة خصوصا الجزائر كونها تعتبر دولة محور في المنطقة ومعادية لإسرائيل تاريخيا. ولا شك أيضا أن التطبيع مع إسرائيل يعمق الشرخ و الإنقسام العربي أكثر مما هو عليه الآن.

منذ أن أطلق الرئيس السابق دونالد اتفاق أبراهام لحث الدول العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، حققت هذه الأخيرة مكاسب و لازالت تستغل في تطبيع العلاقات بقدر ما تستطيع. ومنذ اتفاق 2020 بين المغرب وإسرائيل، تطورت العلاقات بينهما بسرعة، حيث اشترت الرباط طائرات بدون طيار متطورة ومعدات عسكرية بالإضافة إلى منتجات الأمن السيبراني وتبادل الزيارات على مستويات عليا.

في ديسمبر 2021، حذر الأمين العام لجبهة التحرير الوطني الجزائرية ابو فضل البعجي خلال استضافته للسفير الكوبي، من أن الحزب الحاكم المغربي يتآمر مع إسرائيل على أمن الجزائر واستقرارها[1]. واعتبر بعجي خلال استقباله السفير الكوبي لدى الجزائر، أرماندو فيرجارا بوينو "أن تحالف المخزن مع الكيان الصهيوني يستهدف التأثير على مواقف الجزائر المبدئية في دعم القضايا العادلة في العالم، على رأسها القضيتان الفلسطينية والصحراوية[2].

قال الكاتب السياسي الكندي اريك والبيرج Eric Wlaberg، متحدثا في البرنامج الأسبوعي "أفريكا توداي" يصر المغرب على السيادة على الصحراء الغربية "تمامًا كما تفعل إسرائيل مع المستوطنات في الضفة الغربية، ولهذا السبب يتم جلب المغرب بسهولة إلى دائرة نفوذ إسرائيل ويعترف الآن بإسرائيل ويدعم سياسة إسرائيل الإمبريالية فيما يتعلق بفلسطين. وأضاف في نفس المقال: إن تطبيع العلاقات المغربية مع النظام الإسرائيلي كان "نقطة تحول" ساهمت في زيادة التوترات مع

[1] Algeria: Morocco, Israel working together to destablise us,(09/05/2023)
https://www.middleeastmonitor.com/ 20211215-algeria-morocco-israel-working-together-to-destablise-us/

[2] (09/05/2023) تطابق في وجهات النظر الجزائرية- الكوبية فيما يتعلق بالقضيتين الفلسطينية والصحراوية
https://www.alquds.co.uk/تطابق-في-وجهات-النظر-الجزائرية-الكوبي/ /

الجزائر. و ووصف والبيرج الوضع بأنه "خطير" قائلا إن المغرب وإجراءاته أحادية الجانب "لا تزال تمثل مشكلة للمنطقة بأسرها".[1]

اتُهمت إسرائيل بمحاولة استغلال الخلاف طويل الأمد بين الجزائر والمغرب لتفريقهما أكثر. يعود هذا التوتر بين البلدين إلى ستينيات القرن الماضي وغذّته عدد من الخلافات السياسية والإقليمية بما في ذلك النزاع بشأن الصحراء الغربية. بدأت علاقات المغرب مع إسرائيل بشكل سري منذ بداية الستينات من القرن الماضي عندما أرسلت إسرائيل للمغرب في اكتوبر عام 1963 طائرات حربية من طراز مستير ودبابات من صنع فرنسي عبر صفقة رتبها شاه ايران لمواجهة القوات الجزائرية.[2] إنّ وجود إسرائيل قريبة من الجزائر هو أمر غير مرحب به، ما لم تتم تسوية القضية الفلسطينية وفقًا للقانون الدولي. حيث عملت الجزائر جاهدة بجانب جنوب افريقيا لطرد إسرائيل من الإتحاد الأفريقي كعضو مراقب.

إن جهود إسرائيل الأخيرة لتعزيز علاقاتها مع المغرب وزيادة وجودها العسكري في شمال أفريقيا يثير الشكوك لدى الجزائر. يمكن أن يؤدي البعد العسكري المتطور للعلاقات بين المغرب وإسرائيل إلى تعقيد أي مصالحة محتملة بين الجزائر والمغرب، فقد أغضب الجزائر انتقاد يائير لابيد،وزير الخارجية الإسرائيلي، أثناء زيارته للمغرب في 11 أوت 2021 للعلاقات الناشئة بين الجزائر وإيران، قائلا حسب ماتناقلته وسائل الإعلام: "نحن نتشارك بعض القلق بشأن دور دولة الجزائر، التي باتت أكثر قرباً من إيران في المنطقة، وهي تشنّ حالياً حملة ضد قبول إسرائيل في الاتحاد الإفريقي بصفة مراقب." غضب الجزائر ليس لأنها انتقدت من قبل إسرائيل، ولكن لأن الإنتقادات جاءت من المغرب، وهذا ينافي لمبدأ حسن الجوار. مما دفع ذلك وزارة الخارجية الجزائرية إلى إصدار بيان يتهم المغرب بتحريض وزير الخارجية الإسرائيلي على الإفراج عن هذه التصريحات المهينة. واتهمت وزارة الخارجية الجزائرية المغرب بجذب إسرائيل إلى الخلاف بين البلدين ووصفت هذه التصريحات بأنها كاذبة وتعفسية تعكس رغبة المغرب في إدخال إسرائيل في حرب مع الجزائر. قطعت الجزائر جميع العلاقات الدبوماسية مع الجارة المغرب بعد أيام من تصريحات لبيد في المغرب. واتهم العمامرة وزير الخارجية الجزائر الأسبق

[1] Morocco's normalization with Israel key factor in Rabat-Algiers standoff: Analyst, (10/05/2023) https://www.presstv.ir/Detail/2023/01/24/696888/Morocco-Israel-normalization-major-factor-in-standoff-between-Rabat-Algiers

[2] وليد عبد الحي، مرجع سابق

يائير لبيد بـ "اتهامات لا معنى لها وتهديدات مبطنة" . وقال لعمامرة أيضا "منذ عام 1948 لم يصدر أي مسؤول إسرائيلي إعلانا معاديا لدولة عربية من دولة عربية أخرى". وقد بذل الوزير الخارجية الجزائري الأسبق جهودًا كبيرة برفقة دولة جنوب إفريقيا لحشد دعم الدول الأفريقية لمنع إسرائيل من الحصول على صفة مراقب داخل الاتحاد الأفريقي. وتتهم الجزائر المغرب بالتآمر عليها بسماحها لإسرائيل التدخل في الشؤون الإقليمية وكما تعتبر الجزائر التطبيع المغربي بمثابة تهديد صريح للأمن الوطني الجزائري. وصرح الوزير الأول السابق عبد العزيز جراد بأن: "هناك إرادة أجنبية حقيقية اليوم لوصول الكيان الإسرائيلي والصهيونية قرب حدودنا. يتعين على الطبقة السياسية والثقافية العمل على استقرار البلاد." [1]

تستغل إسرائيل خلاف الجزائر والمغرب، فمن غير مصلحتها ارجاع العلاقات بين البلدين، خصوصا والمزايا التي تقدمها لها المغرب حاليا، ورغبتها في التوسع في إقريقيا، حيث ستعمل جاهدة في اعتراض أي تحسن مستقبلي للعلاقات. وقال الباحث الأكاديمي وليد عبد الحي في حوار أجراه مع وكالة الأنباء الجزائرية :"وفي ما يصدر من دراسات عن المؤسسات الإسرائيلية وبخاصة معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) وغيره يشير إلى متابعة حثيثة لما يجري في المغرب العربي... ويعتبر الإسرائيليون أن الجزائر هي الدولة المحورية في المغرب العربي، وأنها بتراثها الثوري تشكل مانعا من تعميق التغلغل الإسرائيلي في تلك المنطقة، وعليه فهي تحاول توظيف المغرب لإنهاك البنية الجزائرية وإضعافها." وقال أيضا: "إسرائيل ستعمل بطريقة غير مباشرة على دعم بعض الأطراف في ليبيا وبعض القوى في تونس لتطويق الجزائر وإنهاكها في مشاكل إقليمية. وستعزز إسرائيل تواجدها في دول الساحل الإفريقي لتعزيز هذا التوجه، وكل ذلك سيتم بالتنسيق مع المغرب." تسعى إسرائيل إلى عزل الجزائر افريقيا عن طريق إقامة علاقات مع الدول الإفريقية، لذلك هي تسعى جاهدة لاكتساب عضوية مراقب لدى الإتحاد الإفريقي، حتى تُصبح قريبة من القادة الأفارقة لبناء علاقات معهم،من أجل زيادة نفوذها في إفريقيا عبر اتفاقيات متبادلة ، وأيضا من أجل ضمان تصويت هذه الدول لصالح إسرائيل في المحافل الدولية. هكذا ستخترق إسرائيل افريقيا و ستخنق الجزائر وتعزلها افريقيا من ثم دوليا.

[1] رئيس وزراء الجزائر: بلادنا مستهدفة وهناك إرادة أجنبية لوصول إسرائيل إلى حدودنا،في:
رئيس-وزراء-الجزائر-بلادنا-مستهدفة/2020/12/politics/net.aljazeera.www://https (2023/05/11)

المبحث الثاني: أثر التغيرات الإقليمية والدولية للتطبيع على مستقبل العلاقات المغاربية

كان لتطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل تأثير كبير على العلاقات بين الدول العربية والإسلامية. واقتسمت الأراء بين مؤيد ورافض . ويجدر بالذكر أن تأثير تطبيع المغرب مع إسرائيل جديد و هو في تطور مستمر، وقد تستغرق ظهور عواقبه الكاملة مدة من الزمن. ويرى العديد من الخبراء ومحللو السياسية إلى أن التطبيع يقوي إسرائيل على حساب التكامل والوحدة العربية.

المطلب الأول: التغيرات على مستوى البيئة الاقليمية

قام المغرب بتطبيع علاقاته مع إسرائيل في ديسمبر 2020، مما أثار ردود فعل متباينة داخل المجتمع الدولي. أما بالنسبة للدول العربية والإسلامية، فقد تعرض التطبيع لانتقادات واسعة. كما أعربت دول عربية عن استيائها، لا سيما الجزائر التي استدعت سفيرها لدى المغرب احتجاجا. ومع ذلك، فقد أيدت بعض الدول موقف المغرب، مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين اللتين قامت بتطبيع علاقاتهما مع إسرائيل في عام 2020.

موقف تونس من التطبيع المغربي الإسرائلي:

حسب مقال نشرته وكالة الأنباء العالمية رويترز على موقعها الإلكتروني، قالت فيه أن تونس علقت عقب تطبيع المغرب للعلاقات مع إسرائيل. بأنها غير معنية بالتطبيع مع إسرائيل وإن موقفها لا تؤثر فيه التغيرات الدولية. وقال بيان لوزارة الخارجية التونسية "إذ تحترم تونس المواقف السيادية لمختلف الدول، فإنها تؤكد أن موقفها ثابت ومبدئي ولن تؤثر فيه أبدا التغييرات في الساحة الدولية." وأضاف البيان أن الموقف نابع من إرادة الشعب التونسي ومعبر عما يخالجه من مشاعر تضامن وتأييد مطلق للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني[1].

[1] تونس تقول إنها غير معنية بالتطبيع مع إسرائيل، في: https://www.reuters.com/article/tunisia-israel-ea4-idARAKBN28W2FR (12/05/2023)

توتر العلاقات التونسية المغربية

توترت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وتونس، بعدما استقبل الرئيس التونسي قيس السعيد بالدورة الثامنة لمنتدى التعاون الاقتصادي الإفريقي الياباني، الذي استضافته تونس في 27 و28 ، زعيم جبهة البوليساريو . وردا على تونس، أعلن المغرب في نفس اليوم عبر بيان من وزارة الخارجية، عدم مشاركته في أعمال القمة، وقام المغرب باستدعاء سفيره في تونس للتشاور. أكدت الخارجية التونسية، أنّ دعوة زعيم البوليساريو للمشاركة جاءت من جانب الاتحاد الإفريقي. وأضافت، أنه "سبق للجمهورية الصحراوية وأن شاركت في الدورة السادسة للتيكاد المنعقدة بنيروبي/كينيا سنة 2016، والدورة السابعة المنعقدة بيوكوهاما/اليابان سنة 2019." كما أعلنت تونس استدعاء سفيرها في الرباط للتشاور[1].

موقف ليبيا و موريتانيا من التطبيع مع إسرائيل:

أما ليبيا فبقيت ثابتة في موقفها الرافض للتطبيع منذ الإتفاق المصري مع إسرائيل في 1979، ومع ذلك هناك تحركات لبعض القيادات الليبية تجاه إسرائيل، خصوصا المشير حفتر الذي ذكرت العديد من المصادر اتصالاته بالجانب الإسرائيلي في مجالات التدريب وتسليح الميليشيات في ليبيا. وبالنسبة للموقف الموريتاني المتذبذب و المدعوم من الخارج الذي له دور في تقارب موريتانيا مع الغرب والكيان الصهيوني فضلا عن رغبة الحكام فيها للتطبيع.[2] ففي مارس الفارط، نفت الحكومة الموريتانية المزاعم الإسرائيلية حول وجود اتصالات لتطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي. وقال الناطق الرسمي للحكومة الموريتانية النافي ولد أشروقة، في مؤتمر صحفي، بالعاصمة نواكشوط: "ليست لدينا علاقات مع إسرائيل، ولا تربطنا أي اتصالات بها يذكر أنه منذ اعام 2021، أصدر 200 من العلماء والأئمة الموريتانيين، فتوى تحرم التطبيع مع "إسرائيل"، وتعتبر العلاقة مع "الكيان الغاصب لأرض فلسطين والمحتل لبيت المقدس وأكنافه، حراماً ولا تجوز بأي حال ." [3].

---

[1] المغرب وتونس: إلى أين تنتهي الأزمة بين البلدين؟ في:

https://www.bbc.com/arabic/interactivity-62758667 (2023/05/14)

[2] عيد الحق بن مرزوق،**التطبيع العربي _ الإسرائيلي وانعكاساته على القضية الفلسطينة (1978-2007)**،مذكرة لنيل شهادة ماسترفي تخصص تاريخ وطن عربي معاصر(جامعة المسيلة،2022)،ص.36.

[3]موريتانيا تنفي وجود أي اتصالات للتطبيع مع "إسرائيل " في:

https://www.almayadeen.net news/politics/موريتانيا-تنفي-وجود-أي-اتصالات-للتطبيع-مع-إسرائيل (2023/05/14)

موقف جامعة الدول العربية:

قال السفير ماجد عبد الفتاح رئيس بعثة جامعة الدول العربية بالأمم المتحدة، إن الجامعة تبذل جهودًا كبيرة لا تخرج لوسائل الإعلام تتعلق بالقضية الفلسطينية، مشيرًا إلى أن تطبيع بعض الدول العربية العلاقات مع إسرائيل قد يكون في مصلحة الفلسطينيين[1]. وقد رُفض طلب فلسطين عقد إجتماع طارئ بعد اتفاقية إبراهيم، ولم تصدر الجامعة العربية بيان إدانة ضد التطبيع العربي، بل إكتفت بالصكمت وردت على الطلب الفلسطيني بأن الدورة ستكون في وقتها المرسوم له.

التحالفات الإقليمية:

أثّر التطبيع على التحالفات الإقليمية، حيث مكن المغرب من تعزيز علاقاتها مع الدول الخليجية. وقربها من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد توتر العلاقات بينهم بسبب العلاقات الودية المغربية القطرية. ولكن من جهة أخرى تم قطع جميع العلاقات السياسية والديلوماسية مع الجزائر . و من الناحية الجيوسياسية، يعزز التطبيع نفوذ إسرائيل في المنطقة وتغلغلها وسط افريقيا، وقد يؤدي إلى تغيير في التوازنات الإقليمية.

تطبيع المغرب هو اعتراف دبلوماسي بإسرائيل من قبل دولة عربية أخرى. فهي تضاف إلى عدد الدول التي اعترفت بإسرائيل وتقيم علاقات دبلوماسية رسمية. هذا الاعتراف له أهمية رمزية لإسرائيل ويمكن أن يشجع المزيد من البلدان على أن تحذو حذوها. لقد سلط التطبيع الضوء على الانقسامات داخل العالم العربي وأثار تساؤلات حول مستقبل المبادرات العربية والقومية العربية.

و يمكن أن يكون للتطبيع آثار على الأمن الإقليمي. حيث يساهم زيادة التعاون الأمني بين المغرب وإسرائيل من حيث تبادل المعلومات الاستخبارية في مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية. كما قد يكون لها آثار سلبية على دول الجوار واعتباراتها الأمنية.

[1] مسؤول بجامعة الدول العربية: التطبيع مع إسرائيل قد يكون في مصلحة القضية الفلسطينية، في: (2023/05/16)
https://mubasher.aljazeera.net/palestine/2023/1/19/مسؤول-بجامعة-الدول-العربية-نبذل-جهودا

أثر التطبيع على الإتقافيات الاقتصادية الإقليمية:

في اكتوبر 2021، قررت الجزائر عدم تجديد خطّ أنابيب الغاز الذي يربط بين الجزائر وإسبانيا ويمر عبر بالأراضي المغربية. ترسل الجزائر منذ العام 1996 حوالي 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً إلى إسبانيا والبرتغال عبر خط أنابيب المغرب العربي-أوروبا. وفي مقابل عبور خط أنابيب الغاز عبر أراضيها، تحصل الرباط سنوياً على نحو مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ما يمثل 97 بالمئة من احتياجاتها. ويحصل المغرب على نصفها في شكل حقوق طريق مدفوعة عينياً، والنصف الآخر يشتريه بثمن تفاضلي.[1] من المحتمل أن يلتجئ المغرب إلى الطاقة الإسرائيلية كأحد البدائل المطروحة وهو ما سيساهم في زيادة التوتر في الإقليم. وأيضا نلاحظ التقارب الجزائري الروسي على حساب الدول الأوروبية خصوصا بعد الأزمة الروسية الأوكرانية. وهو ما سيتفز المغرب و إسرائيل حليفتا الولايات المتحدة الأمريكية. "ففي مواجهة تعزيزمحور تل أبيب-الرباط بمباركة واشنطن،اتخذت الجزائر بالفعل احتياطات وجرى النظر في حلول لتعزيز التعاون العسكري مع روسيا. رغم الأزمة الاقتصادية الخانقة، فإن السلطات الجزائرية ستقترح شراكة أقوى بكثير مع القوات العسكرية الروسية، بما في ذلك طلب وصول غير محدود إلى أسلحة متطورة بخطوط ائتمان طويلة الأجل من شأنها أن تسمح للجزائر بدفع ثمن مشترياتها العسكرية الباهظة دون أن تخنق نفسها ماليًّا.[2]

من المهم أن نلاحظ أن تأثير تطبيع المغرب مع إسرائيل على البيئة الإقليمية غامض حاليا. ولكن سيصبح المدى الكامل لهذه التأثيرات واضحا مع تطور العلاقة بين البلدين ومع استجابة الجهات الفاعلة الإقليمية لهذه التطورات.

تأثير تطبيع المغرب مع إسرائيل على البيئة الإقليمية موضوع يثير الكثير من الجدل. من خلال ردود أفعال الدول المجاورة في المنطقة مثل الجزائر وتونس على قرار هذا التطبيع ، يمكننا أن نرى أن هذه الأخيرة قد أعربت عن عدم رضاها وعدم موافقتها. بل إنهم يعتبرون هذا التطبيع انتهاكًا لمبادئ وقيم العالم العربي والإسلامي واعتداء على القضية الفلسطينية. وهكذا دعت الجزائر التطبيع بـ "الخيانة"

[1] ما تأثير وقف الجزائر تصدير الغاز عبر المغرب إلى إسبانيا، في: (2023/05/16)

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59118449

[2] زكاوي، مرجع سابق،ص،08.

و "الاستسلام" ، فيما دعت تونس ومصر إلى ضرورة إيجاد حل عادل ومنصف للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قبل أي تطبيع للعلاقات مع إسرائيل.

في الختام على الرغم من أن التطبيع يمكن أن يحسن العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل، والتي استفادت من التكنولوجيا الإسرائيلية، إلا أنه يمكن أن يكون له أيضًا عواقب سياسية غير متوقعة على الاستقرار الإقليمي والتي قد تحدث صراعات قد تتطور إلى حروب. بسبب بروز فواعل جديدة خارج الإقليم من شأنها التأثير على التوازنات الإقليمية.

المطلب الثاني: التغيرات على مستوى البيئة الدولية

بعد أكثر من عامين على إتفاقية إبراهيم التي بموجبها طبع بعض العرب العلاقات مع إسرائيل من الواضح حاليا أن التطبيع مع إسرائيل، وضع جانبا القضية الفلسطينية كمحدد أساسي لعلاقات الدول العربية مع إسرائيل، وهو في طريقه إلى إنهاء دور القضية الفلسطينية كعائق للدول العربية حتى تطبع تطبيعا كليا للعلاقات مع إسرائيل. مما أضعف مطالب الفلسطينيين في الأوساط الدولية، مع العلم أن الملك المغربي محمد السادس يرأس لجنة القدس ومقرها الرباط. تنتمي هذه اللجنة إلى منظمة التعاون الإسلامي.

الرغبة في التوسع والنفوذ

من المؤكد أن الحكومات الإسرائيلية والمغربية تشترك في مجموعة واسعة من المخاوف الأمنية: فهي ترى الجزائر عظمة في حلقها من ناحية أن إسرائيل ترغب في التوسع الافريقي وترغب المغرب في القيادة الإقليمية التوسع هي أيضا شرقا من ناحية أخرى. و كذلك كلاهمها يرى في إيران مشكلة أمنية تهدد المخطط الإسرائيلي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حين لا ترى الجزائر أن ايران تهدد الأمن الوطني أو الإقليمي.

إنّ دمج إسرائيل مع الدول العربية، وتعزيز ازدهار إسرائيل بزيادة علاقاتها العسكرية مع هذه الدول، وبناء إطار أمني يرتكز على واقع زيادة التعاون العربي الإسرائيلي. يؤدي إلى تطوير علاقات دولية جديدة. و كما تؤدي زيادة الإتفاقيات العسكرية والأمنية إلى جر المزيد من الدول العربية والإفريقية التي هي بحاجة إلى التكنولوجيا الأمريكية الإسرائيلية كالسعودية مثلا (التي تحارب جهة الحوثين المدعومة من طرف ايران)خصوصا في ظل تشاركهم في تصنيف ايران كعدو يهدد أمنهم جميعا. نتيجة لهذه التطورات التي رافقت عملية توسع التطبيع في المنطقة العربية وتأثير سياسة الولايات المتحدة

الموجهة ضد إيران حدث تحول في دور إسرائيل. هذه التغيرات منحت إسرائيل أهمية متزايدة في تحقيق المصالح والتحديات المشتركة بين إسرائيل وبعض الدول العربية. ويجدر الذكر أنّ العلاقات الدبلوماسية السعودية الإيرانية أستأنفت في شهر مارس الماضي. وتم الإتفاق على إعادة فتح السفارات في غضون شهرين. كما أن التطويق العربي الإسرائيلي لإيران يمكن أن يؤدي إلى إضعاف الدعم الإيراني لحركات المقاومة الفلسطينية، لأن إيران ستضع أولوياتها في الدفاع عن حدودها الجغرافية في الخليج العربي.

من جهة أخرى، يحمي التطبيع المغربي الإسرائيلي المصالح الأمريكية في افريقيا، في ظل تزايد التنافس الفرنسي والروسي والصيني والتركي على القارة الإفريقية. من الناحية الاستراتيجية، تقدم الاتفاقيات فرصة فريدة لواشنطن لجمع أهم شركائها في الشرق الأوسط للمرة الأولى كجزء من تحالف ملتزم بتعزيز قوى النظام الإقليمي والسلام ضد قوى التطرف والعنف. من خلال تحفيز إعادة توجيه كبير في العلاقات العربية الإسرائيلية، تغيرت ميزان القوى الإقليمي بطرق يمكن أن تكون لصالح مصالح الولايات المتحدة بشكل ساحق، خاصة إذا تم توسيع دائرة السلام بنجاح لتشمل دولًا أخرى. في وقت تحتاج فيه الولايات المتحدة إلى تكثيف الموارد والطاقة لمواجهة صعود الصين الاستبدادية في المنطقة الهادئة وروسيا[1]. ويحقق أيضا مخططات إسرائيل في التأثير على التوازنات الإقليمية. أشار رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ارئيل شارونAriel Sharon - إلى دائرة المجالات الحيوية التي تضم مصالح إسرائيل الاستراتيجية، إذ حددها بانها المنطقة التي تضم" جميع الدول العربية المتاخمة بالإضافة إلى إيران وتركيا وباكستان وشمال أفريقيا حتى زيمبابوي وجنوب أفريقيا جنوبا"، ثم اتسعت هذه الدائرة لتشمل "الساحل الشرقي للأطلنطي غرباً ودول آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً.[2] إن هذه التصريحات تعكس مدى رغبة إسرائيل في التوسع وفرض نفسها كقوة اقليمية ودولية.

في شهر مارس الفارط، طالب السيناتور الأمريكي دان سوليفان Dan Sullivan تحويل القاعدة العسكرية لأفريكوم، الموجودة حاليا في ألمانيا، بنقلها إلى المغرب أو ليبيريا. وذلك أثناء جلسة استماع، عقدت خلال شهر مارس، للجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأميركي.

[1] **A Stronger and Wider Peace: A U.S. Strategy for Advancing the Abraham Accord**, JINSA (The Jewish Institute for National Security of America January2022),p.19.

[2] الأداء الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه ترسيم فضاءات التحول الإقليمي وأثره على القضية الفلسطينية، في: https://democraticac.de/?p=85485، (2023/05/18)

حيث شدد السيناتور على إمكانات المغرب كمرشح "عظيم" في إفريقيا لاستضافة مقر القيادة الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم).[1] وقد أدى التطبيع المغربي مع إسرائيل، إلى تعمق العلاقات الأمريكية المغربية بشكل سريع. تريد أمريكا استخدام الأراضي المغربية، لإحتواء المد الروسي والصيني في القارة الإفريقية.

اذا ما إنتقل مقر القيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا من ألمانيا إلى المغرب أو ليبريا كما يشار إليه هذه الأيام فنحن مقبلون على مرحلة مواجهة بين السياسات والتخطيط العسكري الأمريكي وبين السياسات والتخطيط العسكري الروسي والصيني في أفريقيا وفي هذه المرحلة ستجني العسكرية الأمريكية كل مزايا التوطن إن إتخذت مقرها على أرض دولة أفريقية ما, وسيترتب على إنتقال المقر من ألمانيا إلي دولة أفريقية تنامي التدخل الصهيوني في أفريقيا بإعتبار أن ما يربط بين الولايات المتحدة والكيان الصهيونية رابطة عضوية من بينها إتفاقيات التفاهم الإستراتيجي المختلفة التي تؤهل دولة الكيان الصهيوني للتعاون مع الولايات المتحدة بشكل إستراتيجي في أفريقيا.[2] ومن المرجح أن صفقة إعتراف الولايات المتحدة بمغربية الصحراء في عهد الرئيس – Trump في حال إقرار المغرب كمركز للقيادة العسكرية لأفريقيا – AFRICOMقد تضمنت موافقة المغرب علي أن يكون مقراً لـ AFRICOM[3]. يمكن أن يكون لنشاط أفريكوم والوجود الأمريكي في المنطقة تأثير غير مباشر على الاستقرار الإقليمي، وذلك بناءً على التدخلات العسكرية أو الأنشطة الاستخباراتية التي يقومون بها في بعض الدول الأفريقية. خصوصا في ظل التنافس الجزائري المغربي.

المطلب الثالث: سيناريوهات العلاقات المغاربية

تعريف تقنية السيناريو:

هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي كل ذلك انطلاقا من الوضع الراهن، أو من وضع ابتدائي مفترض، والأمثل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات؛ أي إلى مسارات

[1] US Senator Calls for Transferring AFRICOM Headquarters from Germany to Morocco, https://www.moroccoworldnews.com/2023/03/354558/us-senator-calls-for-transferring-africom-headquarters-from-germany-to-morocco (20/05/2023)

[2] لـمـحة عـن القيادة الأمريكية العسكرية لأفريقيا، في: https://democraticac.de/?p=89285 (2023/05/20)

[3] المغرب أو ليبريا أحدهما مقر مُحتمل للقيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا، https://democraticac.de/?p=89156 (2023/05/20)

وصور مستقبلية بديلة؛ فهذا هو المنتج النهائي لكل طرائق البحث المستقبلي[1]. هو عملية منطقية للتفكير بإحتمالات المستقبل عن طريق البحث عن أحداث معينة وتداعياتها، من خلال إنشاء سيناريوهات مختلفة تصف مجموعة متنوعة من النتائج المحتملة وتعزز فهمنا للتحديات والفرص التي قد تنشأ.

النزاع الجزائري المغرب قضية مستمرة ذات جذور تاريخية عميقة تتطلب جهودًا متواصلة وحوارًا هادفًا لحلها. فللجزائر والمغرب تاريخ طويل من العلاقات المتوترة، خصوصا الخلاف حول الصحراء الغربية ، وقد أدى تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل إلى تفاقم التوتر بين البلدين. وقضية التطبيع متخالف عليها في المنطقة المغاربية، لا سيما في ظل الصراع المستمر بين إسرائيل وفلسطين.

منذ أن أعلنت الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المغربية صيف 2021، دخلت المنطقة المغاربية في حالة من الإرباك واللايقين مصحوبة بحرب كلامية وتحولات في المواقف. الأزمة المغاربية متعددة الأبعاد: أزمات داخلية من جهة، وبينية من جهة ثانية ومع فرنسا أو إسبانيا من جهة ثالثة.[2] وفي هذاالمطلب سوف نبحث عن السيناريوهات المحتملة للعلاقات المغاربية استنادا إلى العلاقات التاريخية في المنطقة، وتحليل التوجهات الحالية و وتقيم تأثير التحولات الدولية والإقليمة وغيرها من العوامل التي ستساعدنا في وضع سيناريوهات تكون أقرب للحقيقة. هناك العديد من السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تحدث بين الجزائر والمغرب بعد تطبيع المغرب للعلاقات مع إسرائيل.

1) سيناريو التصعيد في التوتر:

بعد التصعيد الدبلوماسي، حيث أدانت الجزائر قرار المغرب بتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وقررت التصعيد الدبلوماسي بين البلدين وسحبت الجزائر سفيرها من المغرب . وقطعت العلاقات بين البلدين في صيف 2021، عن طريق بيان قرأه وزير الخارجية الجزائري أنذاك رمطان العمامرة.

[1] بخيتة سعيد المنصوري عبد مرزوق الظهوري،**التخطيط بالسيناريوهات واستشراف المستقبل**،2019، ص:25

[2] سعيد هادف،الوضع الأمني المغاربي على كف عفريت: هل الحرب هي الحل؟ في:
(2023/05/21) https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=768185

وما يثير القلق، هو أن نسبة الإنفاق الدفاعي لكلّ من البلدين تتصاعد ، تصاعدا يوحي بأنهما يستعدان لجولة صراعية، فقد ارتفع معدل إنفاق الجزائر من 3،6 مليارات دولار عام 2006 إلى 9،8 مليارات عام 2012، في حين ارتفع الإنفاق في المغرب من 2،4 مليار إلى 3 مليارات.[1] وفي العام الجاري بلغت ميزانية وزارة الدفاع للبلدين إلى 22 مليار دولار بالنسبة للجزائر، أما ميزانية المغرب بلغت 17 مليار دولار.

في جانفي 2023 ، عقب اجتماع اللجنة المشتركة في المغرب، اتفق كل من المغرب وإسرائيل على توسيع التعاون العسكري ليشمل الاستطلاع والدفاع الجوي والحرب الإلكترونية وأيضا التعاون في مجال الصناعة الدفاعية ونقل التكنولوجيا.

طلب المغرب شراء مجموعة من المعدات والأنظمة العسكرية من الولايات المتحدة ، بما في ذلك أنظمة الصواريخ المدفعية عالية الحركة (HIMARS)، والمركبات، وأنظمة الراديو، ومعدات الدعم والاتصالات ، والدعم اللوجستي ، أسلحة التوقف (JSOW) لاستخدامها في طائراتها المقاتلة من طراز F-16 .[2] يعطي المغرب الأولوية للإنفاق ، وغالبًا ما يضع أولويات الشراء مقابل قدرات الجزائر. على سبيل المثال، أثار المغرب عقد وقعته الجزائر لشراء 14 طائرة شبح روسية متطورة من طراز Su-57 تحقيقات مستمرة في الحصول على طائرات F-35 من الولايات المتحدة. يمكن النظر إلى شراء المغرب لمنظومة Skylock Dome الإسرائيلية وأنظمة الدفاع الصاروخي الأمريكية Patriot على أنها عدادات مباشرة لشراء الجزائر لأنظمة الصواريخ الروسية S-400.[3]

من جهة أخرى، قال صامويل بينديت ، عضو برنامج الدراسات الروسية في وكالة الأنباء القبرصية "في هذه المرحلة ، كواحد من أكبر العملاء العالميين للأسلحة الروسية، من المحتمل أن تحصل الجزائر على أرفع تكنولوجيا روسية تسعى موسكو إلى تصديرها". وقال بينديت: يبدو أن كلا البلدين يسعيان إلى تعزيز قدراتهما العسكرية بتقنيات جديدة، بما في ذلك سلاح الجو. "بالنظر إلى

[1] وليد عبد الحي،العلاقات المغربية الجزائرية :العقدة الجيوستراتيجية، **مجلة سياسات عربية**،ع6، (جانفي 2014) ،ص.40.

[2]Harry McNeil,Morocco looks to US HIMARS in ongoing arms race with Algeria , (20/05/2023) https://www.army-technology.com/news/morocco-looks-to-us-himars-in-ongoing-arms-race-with-algeria/

[3]John Hill, Morocco wants to expand its defence at a critical moment (20/05/2023) www.army-technology.com/ morocco-wants-to-expand-its-defence-at-a-critical-moment/

الجغرافيا الإقليمية حيث يقع كلا البلدين - مساحة كبيرة،ومسافات طويلة - فإن قدرات القوات الجوية ضرورية للمراقبة والاستخبارات والاستطلاع والقتال".[1]

من المعطيات السابقة التي تناولناها في هذا العمل، وتزايد النزعة العسكرية التي تزيد من التوتر في المنطقة، وبالنظر إلى حجم الإنفاقات العسكرية. و إلى جانب وجود تعزيزات عسكرية مغربية على الحدود مع الجزائر. كما تتهم الجزائر المغرب بالتحالف مع إسرائيل وإقامة قواعد تجسس تستهدف الجزائر. تعيش الجزائر والمغرب حاليا سباقا نحو التسلح.

وخصوصا في ظل ندرة المبادرات العربية و الأورومتوسطية وحتى المغاربية التي التزمت الحياد بين البلدين لحل الأزمة، لا توجد على الأقل إلى ساعة كتابة هذه الأسطر أية بوادر لحل الأزمة. وهذا ماسيؤدي إلى المعضلة الأمنية ومن ثم حربا خاصة على الحدود والتي تشهد حركة ومراقبة كبيرة من قبل كلا الطرفين. قد تتطور الأمور إلى اشتباكات مباشرة بين الجانبين الجزائري والمغربي. ويستند هذا السيناريو إلى الإشارة في بيان الخارجية الجزائرية إلى إمكانية اتخاذ إجراءات غير دبلوماسية.

تعتبر الجزائر والمغرب لاعبين رئيسيين في المنطقة المغاربية وشمال إفريقيا. سيؤثر هذا السيناريو بالطبع على الاستقرار الإقليمي للمنطقة.

السيناريو الثاني: بقاء الأوضاع على ما هي عليه استمرار العلاقات الدبلوماسية المتوترة

بسبب الأزمات على الحدود المغربية والجزائرية خاصة، و الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات، على حدود البلدين. وغيرها من الأزمات التي تنهك الدوليتن وبسبب استنزاف المغرب جيشها ونشره لمراقبة الصحراء الغربية والذي يستنزف الخزينة العسكرية. سيسعى الطرفان إلى إجتناب التصعيد والمواجهة المباشرة.

ستسعى الدول الأوروبية إلى تجنيب الجزائر والمغرب أي تصعيد في التوتر، لأن ذلك سينعكس سلبا على الدول الأوروبية، فمن غير مصلحتها نشوب نزاع في جنوب المتوسط، لم له أثار سلبية عليها كلهجرة غير الشرعية من جهة، وكذلك ستتأثر طاقويا من جهة أخرى. خصوصا بعد الأزمة الروسية

[1]Agnes Helou ,In North Africa, a fighter jet arms race, with Russia and the US on either side, https://breakingdefense.com/2022/07/in-north-africa-a-fighter-jet-arms-race-with-russia-and-the-us-on-either-side/ (20/05/2023)

الأوكرانية، التي جعلت الدول الأوروبية تركض وراء الغاز الجزائري. عن طريق اتفاقيات ثنائية، كإيطاليا والبرتغال.

يرجح هذا السيناريو إلى بقاء الحال للعلاقات الجزائرية المغربية نحو مزيد من التوترات الدبلوماسية والسياسية. مثل إصدار بيانات رسمية يتبادل فيها الطرفان الاتهامات بزعزعة الاستقرار، بالإضافة إلى تقارير إعلامية التي تزيد الطين بلة.

يذهب هذا السيناريو إلى احتمال حدوث توترات مستقبلية قد ترقى إلى اشتباكات عسكرية غير مباشرة.

السيناريو الثالث: الإنفراج وعودة العلاقات

سيناريو آخر في العلاقات بين الجزائر والمغرب، وهو عودة العلاقة الرسمية بين الدولتين.

الانخراط الدبلوماسي وخفض التصعيد: يمكن أن تكون هناك مبادرات جادة من كل الجزائر والمغرب للدخول في حوار دبلوماسي للخفض من إجراءات التصعيد. قد يتضمن هذا السيناريو مفاوضات وإجراءات لبناء الثقة وإعادة فتح المعابر الحدودية ، مما يؤدي إلى تحسين العلاقات بين البلدين.

تراجع حدة التنافس بين الجزائر والمغرب يعتمد على مدى تطور البعد التكاملي بينها. يساعد التكامل والإندماج على تخفيف حدة التوتر بينها، ويمكن أن يؤدي إلى تحسين العلاقات بينها.

زيادة التعاون والتكامل الاقتصادي: على الرغم من الاختلافات بينهما ، قد تسعى الجزائر والمغرب لتحقيق المصالح المشتركة عن طريق زيادة التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي. يمكن أن يشمل هذا السيناريو مبادرات لتعزيز التجارة و عودة اتفاقيات غاز المغرب العربي نحو أوروبا .

الوساطة الخارجية وحل النزاعات: يمكن للجهات الفاعلة الدولية، مثل الجامعة العربية، ودول إتحاد المغرب العربي أو المنظمات الإقليمية والدولية، أن تلعب دورًا مهمًا في التوسط بين الجارتين. خصوصا، إذا رفع التجميد عن إتحاد المغرب العربي.

والا تهتمّ "إسرائيل" كثيراً بالجزائر، كما سبق لها أن اهتمت بالعراق وسوريا، وهي لا تتوقف عن السعي لتفتيت كل الدول العربية الكبرى إلى دويلات متقاتلة متناحرة، حتى تضمن تفوقها وسيادتها على كل المنطقة الممتدة من الخليج إلى المحيط بشعوبها وخيراتها، والجزائر موجودة في صميم هذا المخطط[1].

في الختام، إن تحقق أي سيناريو من السيناريوهات الثلاث، مرتبط بمدى تدخل إسرائيل في المنطقة المغاربية. ومدى سماح المغرب لإسرائيل باستخدم أراضيها لاستهداف الجزائر وانهاكها. فمن صالح إسرائيل استنزاف الجزائر عبر حدودها وتقوية أزمات الساحل، وأيضا جرها في حرب مع المغرب. لاستهداف بؤرة الجيش الجزائري.

تشير الأوضاع الحالية إلى استمرار التوترات في العلاقات الجزائرية المغربية. وبدون حل واضح لموضوع الصحراء الغربية، والتزام المغرب بعدم السماح لإسرائيل في نشر الفوضى ولا استقرار في المنطقة. ستبقى العلاقات بين الجزائر والمغرب عالقة.

[1] محمود الشربيني، التهديدات الإسرائيلية للجزائر من الأراضي المغربية، في : (22/05/2023)
https://www.almayadeen.netarticles/article/2375551/التهديدات-الإسرائيلية-للجزائر-من-الأراضي-المغربية-وصراع-المح/

الخاتمة

الخاتمة

تناولت الدراسة بحث وتحليل التطبيع المغربي الإسرائيلي وأثره على الأمن الإقليمي المغاربي، نتيجة للمخاطر والتحديات التي بات التطبيع يفرزها والتي تُهدد هذه الدول، خصوصا أمن الجزائر.

بعد التعمق في الموضوع، نستطيع أن نلمّ بأن التطبيع بين المغرب وإسرائيل قد أثار العديد من القضايا والتحديات الأمنية في المنطقة المغاربية.

في هذه الدراسة تم تحليل العلاقات التاريخية والعلاقات الرسمية بين البلدين و هجرة يهود المغرب نحو إسرائيل وتأثير ذلك على المجتمع الإسرائيلي، وأيضا تم التطرق إلى شخصيات يهودية لها مناصب في السلطة المغربية. وتم التركيز على الأبعاد الأمنية والعسكرية والتعاون الإستخباراتي الناتج عن هذا التطبيع. لقد سعت المغرب للتطبيع طمعا في كسب اعتراف دولي لمغربية الصحراء، لكن لحد الآن لم يتغير شيء، كما أن اللوبي المغربي في أمريكا لم يقم أية انتصارات تذكر لصالح المغرب. ويهود المغرب في إسرائيل خصوصا اللذين يتقلدون مناصب سياسية وحكومية لم يفعلوا شيء اتجاه بلدهم الأصلي المغرب ولم يضغطوا على حكومتهم من أجل الإعتراف بمغربية الصحراء الغربية.

تشير الدراسة إلى أهمية مواجهة التحديات الأمنية والتهديدات الناشئة من عملية التطبيع، وتحقيق التوازن بين العلاقات الدبلوماسية والأمن الوطني. ينبغي أن تكون السياسات والاستراتيجيات الأمنية مبنية على فهم عميق للتحولات الإقليمية والتأثيرات الأمنية المحتملة.

تم تسليط الضوء على موقف الجزائر من عملية التطبيع الذي رفض قطعا أي علاقات مع إسرائيل وتأثيره ذلك على العلاقات الجزائرية المغربية والتي تم بموجبها قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب من قبل الجزائر، وأيضًا على طبيعة التهديدات المحتملة للأمن المغاربي التي يمكن أن تنشأ من العلاقات المغربية الإسرائيلية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل انعكاسات التطبيع على التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية. يجب أن ندرك أن التوازنات الإقليمية قد تتأثر بتطورات العلاقات بين الدول والتحالفات الجديدة، ولذلك يجب مراعاة هذه العوامل في إدارة الأمن الوطني.

بعد هذه الدراسة يمكننا التوصل إلى عدة استنتاجات مهمة :

أولاً، أصبحت العلاقات المغربية الإسرائيلية موضوعًا هامًا في العلاقات الدولية وأثرت على التوازنات الإقليمية في المنطقة المغاربية. تطبيع العلاقات بين البلدين قد أدى إلى تحولات في السياسية الأمنية في المنطقة. مما أدى بالجزائر إلى قطع علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع المغرب.

ثانيا، تمكن دوافع التطبيع للمغرب الوصول إلى التعاون الأمني والعسكري الإسرائيلي ، فضلاً عن تعزيز نفوذه الإقليمي والعالمي والحصول على شرعية دولية للصحراء الغربية. أما لإسرائيل الاستفادة من العلاقات الدبلوماسية الوثيقة مع دولة عربية أخرى من أجل تعميم ذلك على باقي الدول العربية والإقليمية بدون وضع شرط الأرض مقابل السلام، وطي القضية الفلسطينية كشرط للتطبيع مع إسرائيل و التقليل من عزلتها الدبلوماسية وتضفي شرعيتها. أيضا تقوية النفوذ الإسرائيلي في الشرق الأوسط و المغرب العربي حتى تصبح قوة إقليمية.

ثالثا، لم ترحب الدول المغاربية بالتطبيع المغربي الإسرائيلي، وأكدت على عدم رغبتها في التطبيع وأن مواقفها ثابتة اتجاه التطبيع. وقد نددت الجزائر بالتطبيع وقطعت علاقاتها مع المغرب، في حين شهدت العلاقات التونسية المغربية خلال العامين السابقين تذبذب وتوتر. أظهرت الدراسة أن هناك انقسامًا في الردود والمواقف من عملية التطبيع بين الدول العربية والإسلامية، حيث تتراوح بين الدعم والاعتراض أو محايد. وبخصوص الدول المغاربية فإن تونس كانت واضحة في موقفها رفضا للتطبيع وهذا ما أظهرته تصريحات الرئيس سعيد قيس أنثاء حملته الإنتخابية و أيضا وضحت بأن موقفها ثابت من التطبيع وإن موقفها لا تؤثر فيه التغيرات الدولية. أما ليبيا طالما كانت ضد التطبيع مع إسرائيل لكن هناك تسريبات إعلامية عن تقرب حكومة الدبيبة مع الجانب الأمريكي للتطبيع مع إسرائيل.

و بالتالي، فإن التطبيع يمثل تحديًا للتوازنات الإقليمية ويؤثر على العلاقات الثنائية بين الدول في المنطقة.

رابعا، هناك تداعيات مهمة لسوء العلاقات الجزائرية المغربية في ظل تطور العلاقات بين إسرائيل والمغرب. و انتشار قضية تجسس المغرب على مسؤولين جزائريين بواسطة برنامج إسرائيلي "بيغاسوس"، أدى إلى توتر وخلافات بين الجزائر والمغرب، من الممكن أن يؤثر هذا على الأمن والاستقرار في المنطقة على المدى المتوسط. خصوصا والحصار التي تفرضه إسرائيل على الجزائر بسبب دعمها اللامشروط للقضية الفلسطينية. تسعى إسرائيل من خلال تقربها من الدول الإفريقية عن

طريق تقديمها مساعدات أمنية وعسكرية واستخباراتية وتنويع الشراكات الإقتصادية لكسب هذه الدول والتضييق على الجزائر حتى تجد نفسها منعزلة عن البيئة الإقليمية والدولية.

ان زيادة التعاون العسكري بين المغرب وإسرائيل وزيادة في ميزانية الإنفاق العسكري المغربي ساهم بدوره، في زيادة ميزانية الجيش الجزائري. وهو سباق نحو التسلح من شأنه أن يضع المنطقة في المعضلة الأمنية. هذا المصطلح ظهر في الواقعية الهجومية ويعني حالة غياب الثقة و شعور البلدين أو عدة بلدان بالتهديد وأنها مستهدفة لذلك تسعى كل واحدة إلى تعظيم قدرتها العسكرية، لاكتساب القوة في نظام دولي سمته الفوضى.

يجب أن ندرك أن هناك آثارًا أمنية وسياسية لهذا التطبيع على الدول المجاورة، وخاصة على الأمن الوطني للجزائر. وجدت الجزائر نفسها معرضة لتهديدات كبيرة على حدودها الغربية. الأمر الذي فرض على الجزائر أن تتبع خطوات دبلوماسية وأمنية من أجل مواجهة أية أخطار محتملة أو مفاجئة. من المهم أن تتخذ الدول إجراءات مناسبة للتعامل مع هذه التحديات وضمان الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة .

إن التطبيع بين المغرب وإسرائيل وتداعياته يمثل تحديًا للدول الأخرى في المنطقة وتتطلب استراتيجيات سليمة للتعامل معها. يجب على الدول أن تستمر في متابعة التطورات وتحليل تأثيرها على الأمن والاستقرار الإقليمي والتحرك بحذر لتعزيز السلام والتفاهم بين الدول في المنطقة.

وللإجابة على إشكالية المذكرة، قد أوضح تحليل تداعيات التطبيع المغربي الإسرائيلي، تأثير التطبيع على التوازنات الإقليمية والعلاقات المغاربية، وتزايد التعاون العسكري والاستخباراتي بين البلدين يهدد بشكل مباشر الأمن الجزائري، وتجسس إسرائيل على الجزائر وسعيها لحصار الجزائر وتطويقها. كما أن المغرب تعتزم بناء قاعدة عسكرية أجنبية على الحدود الجزائرية. و أن إبرام اتفاقيات عسكرية معتبرة مع إسرائيل للإستفادة من تكنولوجيتها و استيراد الأسلحة الأمريكية أدى إلى سباق التسلح الذي من شأنه قد يؤدي إلى حروب مباشرة أو غير مباشرة ستزعزع بطبيعة الحال استقرار كافة الدول المغاربية وأمنها. بدون أن ننسى أن الدول المغاربية لازالت تعاني من مخرجات الثورات الربيع العربي و التهديدات الجديدة كالجريمة المنظمة و العابرة للحدود و الهجرة غير شرعية والإرهاب وغيرها من المشاكل التي تستنزف جيوشها، فهي غير قادرة على تحمل المزيد من الأزمات في المنطقة.

وفي الأخير، إن هذا الموضوع لا يزال جديدا وتتطلب العلاقات المغربية الإسرائيلية المزيد من الدراسة والمتابعة. وينبغي على الباحثين الاستمرار في دراسة تأثيرات التطبيع على أمن البلدان وشعوبها.

وعليه فإن نتائج دراسة تأثير التطبيع المغربي الإسرائيلي على المنطقة المغاربية:

تهديد الأمن الجزائري: يتضح أن تزايد التعاون العسكري والاستخباراتي بين المغرب وإسرائيل يشكل تهديدًا مباشرًا على الأمن الجزائري. هذا التعاون يسمح لإسرائيل بالوصول إلى معلومات حساسة حول الجزائر ويفتح الباب أمام إمكانية التجسس والتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر.

تأثير على التوازن الإقليمي: يعتبر هذا التطبيع تحولًا هامًا في التوازن الإقليمي للمنطقة المغاربية. بوجود قوة جديدة مثل إسرائيل في المنطقة، يتغير توازن القوى والعلاقات الإقليمية بشكل كبير، مما يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار وزيادة التوترات في المنطقة لاسيما أن إسرائيل معروفة بعدائها للعرب وتُسيرها مصلحتها فقط ولم تسعى يوما للسلام.

الهدف الإسرائيلي من الصفقات مع المغرب: يظهر أن إسرائيل تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة من خلال الصفقات المتعددة مع المغرب. من خلال تزويد المغرب بالتكنولوجيا والأسلحة، في حين تسعى المغرب لتعزيز قوتها العسكرية وتحقيق مكاسب استراتيجية في المنطقة، على حساب استقرار الدول المجاورة.

التأثير على الاستقرار الإقليمي: يمكن أن يؤدي هذا التطبيع إلى زيادة التوترات والصراعات في المنطقة المغاربية. سباق التسلح وتهديد الأمن الجزائري يمكن أن يزعزع استقرار الدول المغاربية الأخرى ويؤدي إلى حروب مباشرة أو غير مباشرة، مما يؤثر على أمن المنطقة بشكل عام.

الضغوط على الدول المغاربية الأخرى: يتعين على الدول المغاربية الأخرى أن تواجه ضغوطًا من الجانبين - المغرب وإسرائيل - للتطبيع والمشاركة في هذه العلاقات أو ضرب استقرارهم الداخلي. قد يتعرضون للضغط السياسي والاقتصادي للانضمام إلى هذا التطبيع، مما يؤثر على سيادتهم وقراراتهم السياسية.

على أساس هذه النتائج، يجب أن يتم التركيز على أهمية التعاون الإقليمي وتعزيز الحوار والتفاهم بين الدول المغاربية للتصدي للتحديات المشتركة وللحفاظ على أمن المنطقة بشكل شامل.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- **ثقافة التطبيع والحرب الناعمة**،بيروت: دار المعارف الاسلامية الثقافية،ط1، 2021.

2-الدويري فايز محمد، **الأمن الوطني**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ،ط1 ،2013.

3- ربيع حامد ،**نظريةالأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط**، مصر:دار الموقف العربي.1984.

4-سعيد بخيتة ، المنصوري عبد مرزوق الظهوري،**التخطيط بالسيناريوهات واستشراف المستقبل**،2019، ص:25صباح محمود محمد، **الأمن القومي العربي**. بغداد: 1971

5-سعيدوني ناصر الدين ، **الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**،بيروت : دار الغرب الإسلامي، 2000.

6-عبد الحي وليد ، **تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية**، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.

7- عبد الحي وليد ، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**،عمان:المركز العلمي للدراسات السياسية،ط1، 2002

8-عبد الغفار محمد أحمد، **فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية**،الجزائر: دارهومة، 2003.

9-عودة جهاد، **النظام الاجتماعي والاستراتيجي الأمريكي المأزوم**،مصر:كنوز: للنشر والتوزيع،2014

القواميس والموسوعات:

1-هيئة الأبحاث والترجمة بدار الراتب الجامعية: **القاموس العربي الشامل** بيروت: دار الراتب الجامعية،1997

ب-المجلات والدوريات:

1-باسماعيل عبد الكريم ،"أثر نظام منع الانتشار في بناء الأمن الإقليمي للشرق الأوسط"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**،م10،ع03، جويلية 2021 .

2-بومليك نوال ،"البعد الإقليمي لأزمة الليبية وفق منظور مدرسة كوبنهاغن"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،م12،ع02،سبتمبر 2011

3-جراية صادق،"تحولات مفهوم الامن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"،**مجلة العلوم القانونية والسياسية**،جامعة الوادي،ع8، جانفي 2017.

4-الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه، تهديداته"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،ع19، 2018

5-الحماموشي عبد اللطيف ،"التقارب الإسرائيلي- الإماراتي: نحو دبلوماسية الثورة المضادة"،**مجلة شؤون فلسطينية**،ع812، خريف2020

6-زحالقة جمال ،تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل، **مجلة قضايا إسرائلية**، ع81،2021

7-زكاوي نبيل ، "ملامح العلاقات االمغربية الاسرائلية في سياق التطبيع: أصدقاء أم حلفاء"،قطر:**مكتب الجزيرة الدوحة للدراسات**، مارس 2022

8-عبد الحي وليد ،العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، **مجلة سياسات عربية**،ع6، جانفي 2014

9-وصفي عقيل، هياجنه أيمن،العدوان خالد، "مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول2001"،**دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية**، م84 ،ع3 ،2021.

ج-المذكرات والرسائل الجامعية:

1-بن مرزوق عيد الحق ،**التطبيع العربي _ الإسرائيلي وانعكاساته على القضية الفلسطينة (1978-2007)**،مذكرة لنيل شهادة ماستر في تخصص تاريخ وطن عربي معاصر، جامعة المسيلة،

2-رسولي أسماء ، **التهديدات الأمنية في الساحل االفريقي بين أدوار الدول الإقليمية والقوى الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001** ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة،

3-زرداني أمينة،**المعضلة الأمنية في المتوسط من منظور الواقعية النيوكالسيكية**،مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر،جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2017

4-قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: **دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010

5-قويدر شاكري ، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة لمغاربية ،2001-2011**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3،2015

د-المواقع الإلكترونية:

1-عميرى أيسر،"الجزائر والأمن الإقليمي المغاربي"
، https://manar.com/page-33978.html ، تاريخ الإطلاع : 2023/04/06
2- "إسرائيل تجسست على قمة عربية بمساعدة من المغرب"،
https://arabic.cnn.com/world/2016/10/17/mossad-arab-summit-1965-morocco
(03/04/2023)
3-أحمد بن الطاهر، "المغرب وإسرائيل.. 6 عقود من العلاقات والتعاون" 12/04/2023)
المغرب-وإسرائيل-6-عقود-من-العلاقات-وال/ (https://www.alquds.co.uk
4-زكية عبدالنبي ،"رئيس الوزراء: المغرب يرفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل"
https://www.reuters.com/article/morocco-israel-as2-idARAKBN25J0SO

5-محمد أحمد بنيس،"المغاربة والتطبيع مع الكيان الصهيوني"، (25/04/ 2023)
https://www.alaraby.co.uk/politics

6- كيف ينظر مواطنو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى التطبيع مع إسرائيل؟ (2023/04/28)
https://www.arabbarometer.org/ar/2022/09/كيف-ينظر-مواطنو-الشرق-الأوسط-وشمال-أفر

7- الشربيني، التهديدات الإسرائيلية للجزائر من الأراضي المغربية، في : (2023/05/22)
https://www.almayadeen.netarticles/article/2375551/

8-وليد عبد الحي، "الجزائر والمغرب من جديد"،
https://alhirak-alikhbari.dz/article/tdN5Fofjp7nxxHaTP (21/04/2023)

9-التطبيع المغربي-الإسرائيلي: الدوافع والتداعيات في: https://politicalstreet.org/4722/
(02/05/2023)

10- وديع عواودة، "الأهداف الخفية لإسرائيل في اتفاقات التطبيع مع العرب"،في:
https://www.alquds.co.uk (02/5/2023)

11- محمد اشتاتوا، "المغرب وإسرائيل ومستقبل منتدى النقب"، في: (2023/05/03)
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almghrb-wasrayyl-wmstqbl-mntdy-alnqb

12- هآرتس" تكشف عن أنواع صادرات الأسلحة الإسرائيلية إلى المغرب، في: (2023/05/05)
https://www.almayadeen.net/news/politics/هآرتس-تكشف-عن-أنواع-صادرات-الأسلحة-الإسرائيلية-إلى-المغرب

13-فتحي خطاب،" إسرائيل تضع الجزائر في قائمة «أشد أعدائها».. والموساد يحذر من قوة جيشها" في:
(2023/05/10)

14-إسرائيل-تضع-الجزائر-في-قائمة-أشد-أعدا/https://www.alghad.tv

15- تطابق في وجهات النظر الجزائرية- الكوبية فيما يتعلق بالقضيتين الفلسطينية والصحراوية
(2023/05/09)

16-تطابق في وجهات النظر الجزائرية- الكوبية فيما يتعلق بالقضيتين الفلسطينية والصحراوية
https://www.alquds.co.uk/تطابق-في-وجهات-النظر-الجزائرية-الكوبي

17-رئيس وزراء الجزائر: بلادنا مستهدفة وهناك إرادة أجنبية لوصول إسرائيل إلى حدودنا،في:
https://www.aljazeera.net/politics/2020/12/(11/05/2023) رئيس-وزراء-الجزائر-بلادنا-مستهدفة

18-تونس تقول إنها غير معنية بالتطبيع مع إسرائيل، في:
https://www.reuters.com/article/tunisia-israel-ea4-idARAKBN28W2FR (12/05/2023)
19-المغرب وتونس: إلى أين تنتهي الأزمة بين البلدين؟ في:
https://www.bbc.com/arabic/interactivity-62758667 (14/05/2023)
20-موريتانيا تنفي وجود أي اتصالات للتطبيع مع "إسرائيل " في:
https://www.almayadeen.net news/politics موريتانيا-تنفي-وجود-أي-اتصالات-للتطبيع-مع-إسرائيل/
21-مسؤول بجامعة الدول العربية: التطبيع مع إسرائيل قد يكون في مصلحة القضية الفلسطينية، في: (2023/05/16)
https://mubasher.aljazeera.net/palestine/2023/1/19/مسؤول-بجامعة-الدول-العربية-نبذل-جهودا
22-ما تأثير وقف الجزائر تصدير الغاز عبر المغرب إلى إسبانيا، في: (2023/05/16)

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59118449
23- الأداء الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه ترسيم فضاءات التحول الإقليمي وأثره على القضية الفلسطينية، في:
https://democraticac.de/?p=85485 (18/05/2023)،
24- لمحة عن القيادة الأمريكية العسكرية لأفريقيا، في: https://democraticac.de/?p=89285 (20/05/2023)
25- المغرب أو ليبريا أحدهما مقر مُحتمل للقيادة العسكرية الأمريكية لأفريقيا، https://democraticac.de/?p=89156
26- سعيد هادف،الوضع الأمني المغاربي على كف عفريت: هل الحرب هي الحل؟ في:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=768185 (21/05/2023)

2_**باللغة الأجنبية:**

أ_الكتب:

1-ben Salem Hatem, "le Maghreb sur l'échiquier méditerranéen" **études internationales,** Tunis: n 40, mars 1991

2-Buzzan Barry, **People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations**,britain:Wheatsheaf Books L.T.D great britain.1983

3-Hobbes Thomas, **Leviathan.** Edited by Michael Oakeshott Indianapolis: 2nd edition,1991.

4-J. Jackson Preece,**Security in international relations**,London:university of ondon,2011.

5-Jean François Daguzan, **Barcelone 2005**: **quel avenir pour** un **demi-partenariat**?, Paris, Fondation pour la recherche stratégique, 2005

6-Kenneth N Waltz,. 1986: **Reflections on Theory of International Politics.** A Response to My Critics, in: Keohane, Robert O. (Ed.): Neorealism and Its Critics**,** New York: Columbia University Press.

7-Kenneth waltz, **Theory of International politics,** Berkeley:University of California, 1979.

8-Kissinger, Henry**, Nuclear Weapons and Foreign Policy**,London: Wild Field and Nicholson, 1969.

9-McNamara Robert S , **The Essence of Security,**New York:, Harper & Row, Publishers; First Edition,1968.

10-Mearsheimer John ,**The Tragedy of Great Power Politics,** New York 2001.

11-Robert jervis**, coopration under security dilemma world politics,** vol30,1978

12-Russell A James**, Regional Threartd and Security Strategy,**November 2007.

13-Sean M.Lynn jones**, Does Offense-defense Theory Have a Future?** Québec :Dépôt légal-Bibliothèque nationale du Canada, 2001

14-Ghariani Jonathan, **Israel and Morocco: From Clandestine Partnership to the Abraham Accords**,Quebec :Azrieli Institute of Israeli Studies,2021

15-Michael M. Laskier, Israel and the Maghrab at the Height of the Arab-Israeli Conflict: 1950s – 1970s**, Middle East Review of International Affairs**, Vol. 4, No. 2 June 2000.

16-Masami NISHINO,"Progress in the Normalization of Relations between the Arab Countries and Israel**",NIDS East Asian Strategic Review**,2022

17-Levi Einat, **Israël and Morocco: cooperation rooted in heritage,** MITVI the Israeli Institute for regional foreign policies,September 2018

18-Gadi Hitman & Chen Kertcher," The Case for Arab-Israeli Normalization during Conflict",**The Journal for Interdisciplinary Middle Eastern Studies,** vol. 2, Spring 2018

19-Millner Sam, Morr Link, and Winter Ofir, Two Years to Israel-Morocco Normalization: Sustaining the Positive Momentum, **INSS(insight)** No. 1675,December 2022

20-RobbinsM ichael,**Arab Public Feelings about Normalization of Arab Countries with Israel**,)Strategic Sectors, Culture & Society 2021

21-Arieff Alexis Zanotti, Jim and Brock R. Williams, Morocco-Israel Normalization and U.S. Policy Change on Western .Sahara,) United States :**Congressional Research Service (CRS)**, December 15, 2020

22-FAKIR INTISSAR, "**MOROCCO AND ISRAEL Economic Opportunities, Military Incentives, and Moral Hazards", MEI**,december2022

23-Shallal Abbas Faisal, Majeed Kamil Hamzah and Ahmed Abid Esmael, "**the Prospects for Normalization Between .Morocco and Israel Under King Mohammed Vi",**)**Opcion, Año 35**, Nº Especial 2,2019.

24- DRAFT REPORT Committee of Inquiry to investigate the use of Pegasus and equivalent surveillance spyware.2022.

25-A Stronger and Wider Peace: A U.S. Strategy for Advancing the Abraham Accord, **JINSA** (The Jewish Institute for National Security of America, January2022.

ب-المواقع الإلكترونية:

1-Bjørn Møller,"The Concept of Security: The Pros and Cons of Expansion and Contraction" https://ciaotest.cc.columbia.edu/wps/mob01 (20/03/2023)

2-Ronen Bergman, "Israel-Morocco Deal Follows History of Cooperation on Arms and Spying" https://www.nytimes.com/2020/12/10/world/middleeast/Israel-morocco-cooperation-history.html (04/4/2023)

3-Mohamed Chtatou, "Understanding Moroccan "Normalization" with Israel", https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/understanding-moroccan-normalization-israel (08/04/2023)

4- jASON ISAACSON,"the Morocco-Israel Breakthrough: Let The Game-Changing Begin", https://www.ajc.org/news/the-morocco-israel-breakthrough-let-the-game-changing-begin(23/04/2023)

5-" A new era in Israel-Morocco relations" : (08/05/2023)
https://www.unav.edu/web/global-affairs/a-new-era-in-israel-morocco-relations

6-Algeria: Morocco, Israel working together to destablise us,(09/05/2023)
https://www.middleeastmonitor.com/20211215-algeria-morocco-israel-working-together-to-destablise-us/

7-Morocco's normalization with Israel key factor in Rabat-Algiers standoff: Analyst, (10/05/2023) -https://www.presstv.ir/Detail/2023/01/24/696888/Morocco-Israel-normalization-major-factor-in-standoff-between-Rabat-Algiers

8-US Senator Calls for Transferring AFRICOM Headquarters from Germany to Morocco, https://www.moroccoworldnews.com/2023/03/354558/us-senator-calls-for-transferring-africom-headquarters-from-germany-to-morocco (20/05/2023)

9-Harry McNeil,Morocco looks to US HIMARS in ongoing arms race with Algeria , (20/05/2023)

https://www.army-technology.com/news/morocco-looks-to-us-himars-in-ongoing-arms-race-with-algeria/

10-John Hill, Morocco wants to expand its defence at a critical moment (20/05/2023)

www.army-technology.com/ morocco-wants-to-expand-its-defence-at-a-critical-moment/

11-Agnes Helou ,In North Africa, a fighter jet arms race, with Russia and the US on either side,

https://breakingdefense.com/2022/07/in-north-africa-a-fighter-jet-arms-race-with-russia-and-the-us-on-either-side/ (20/05/2023)

الفهرس

الفهـــــــــرس

مقدمة

الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري.....ص10

المبحث الأول: مفهوم الأمن ص11

المطلب الأول : مفهوم الأمن في العلاقات الدولية ص11

المطلب الثاني: الأمن عند النظرية الواقعية: الدفاعية والهجومية.....ص15

المطلب الثالث: المعضلة الأمنية من منظور الواقعية الجديدة.....ص18

المبحث الثاني: الأمن الاقليمي في المنطقة المغاربية ص22

المطلب الأول: مفهوم الأمن الإقليمي وعلاقاته بالتهديدات الجديدة.....ص25

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتجية للمنطقة المغاربية.....ص26

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الاقليمي المغاربي ص28

المطلب الرابع: مبدأ حسن الجوار.....ص31

الفصل الثاني: التطبيع المغربي الاسرائيلي ص34

المبحث الأول: العلاقات المغربية الاسرائيلية ص35

المطلب الأول : التطور التاريخي للعلاقات المغربية الاسرائيلية على المستويات الرسمية ص35

المطلب الثاني: هجرة يهود المغرب الى إسرائيل ص44

المبحث الثاني: الدوافع المغربية والإسرائيلية من التطبيع ص51

المطلب الأول : الدوافع المغربية ص51

المطلب الثاني : الدوافع الاسرائيلية ص53

المبحث الثالث: مجالات التعاون والشراكة ص54

المطلب الأول: الإتفاقيات العسكرية ص54

المطلب الثاني: التعاون الإستخباراتي ص58

الفصل الثالث: مستقبل المنطقة المغاربية على ضوء التغيرات الاقليمية والدولية ص62

المبحث الأول: انعكاسات التطبيع على التوازنات الاقليمية في المنطقة المغاربية ص63

المطلب الأول: موقف الجزائر من التطبيع ص63

المطلب الثاني: دور التطبيع في توتر العلاقات الجزائرية المغربية ص65

المطلب الثالث: التهديدات المغربية الاسرائيلية للأمن الوطني الجزائري ص68

المبحث الثاني: أثر التغيرات الاقليمية والدولية على مستقبل العلاقات المغاربية ص71

المطلب الأول : التغيرات على مستوى البيئة الاقليمية ص71

المطلب الثاني: التغيرات على مستوى البيئة الدولية ص75

المطلب الثالث: سيناريوهات العلاقات المغاربية ص77

الخاتمة ص83

قائمة المراجع والمصادر

المرفق: إعلان اتفاقية التطبيع بين الولايات المتحدة والمغرب وإسرائيل